المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

المؤشر العربي 2020/2019

في نقاط

المؤشّر العربيّ 2020/2019
برنامج قياس الرّأي العامّ العربيّ
تشرين الأول/ أكتوبر 2020
جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2020©

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسسة بحثية فكرية مستقلة، مختصة بالعلوم الاجتماعية والإنسانية، في جوانبها النظرية والتطبيقية، تسعى، عبر نشاطها العلمي والبحثي، إلى خلق تواصل في ما بين المثقفين والمتخصصين العرب في هذه العلوم، وبينهم وبين قضايا مجتمعاتهم، وكذلك بينهم وبين المراكز الفكرية والبحثية العربية والعالمية، في عملية تواصل مستمرة، من البحث، والنقد، وتطوير الأدوات المعرفية.

يتبنى المركز رؤية نهضوية للمجتمعات العربية، ملتزمة بقضايا الأمة العربية، والعمل على رقيها وتطوّرها، انطلاقًا من فهم أنّ التطور لا يتناقض مع الثقافة والهوية، بل إنّ تطوّر مجتمعٍ بعينه، بفئاته جميعها، غير ممكنٍ إلا في ظروفه التاريخية، وفي سياق ثقافته، وبلغته، ومن خلال تفاعله مع الثقافات الأخرى.

ومن ثمّ، يعمل المركز على تعزيز البحث العلمي المنهجي والعقلانية في فهم قضايا المجتمع والدولة، بتحليل السياسات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في الوطن العربي. ويتجاوز ذلك إلى دراسة علاقات الوطن العربي ومجتمعاته بمحيطه المباشر، وبالسياسات العالمية المؤثّرة فيه، بجميع أوجهها.

وفي ضوء هذه الرؤية، يعمل المركز على تحقيق أهدافه العلمية الأساسية، عن طريق نشاطاته الأكاديمية المختلفة. من هنا، ينتج المركز أبحاثًا ودراسات وتقارير، ويدير عدة برامج مختصة، ويعقد مؤتمرات، وورش عمل وتدريب، وندوات موجهة إلى المختصين، والرأي العام العربي أيضًا، وينشر جميع إصداراته باللغتين العربية والإنكليزية.

تأسّس المركز في الدوحة في خريف 2010، وله فرع يعنى بإصداراته في بيروت، وافتتح ثلاثة فروع إضافية، في تونس وواشنطن وباريس. ويشرف على المركز مجلس إدارة بالتعاون مع مديره العام المؤسِّس.

أسّس المركز مشروع المعجم التاريخي للغة العربية، وما زال يشرف عليه بالتعاون مع مجلسه العلمي، كما أسّس معهد الدوحة للدراسات العليا، وهو معهد جامعي تشرف عليه إدارة أكاديمية ومجلس أمناء مستقل يرأسه المدير العام للمركز.

يعمل في المركز باحثون مقيمون، وطاقم إداري. ويستضيف باحثين زائرين للإقامة فيه فترات محددة من أجل التفرّغ العلمي، ويكلّف باحثين من خارجه للقيام بمشاريع بحثية، ضمن أهدافه ومجالات اهتمامه.

ويصدر المركز كتبًا محكّمةً ودوريات علميةً، ويعقد مؤتمرات أكاديمية في مواضيع متعلقة بالعلوم الاجتماعية والإنسانية، ويبادر إلى مشاريع بحثية. ويساهم، عبر كل ذلك، في توجيه الأجندة البحثية نحو القضايا والتحديات الرئيسة التي تواجه الوطن والمواطن العربي.

شارع الطرفة، منطقة 70
وادي البنات
ص. ب: 10277
الظعاين، قطـر
هاتف: 44199777 974+
www.dohainstitute.org

- "المؤشر العربي 2020/2019" هو نتاج الدورة السابعة من استطلاع المؤشّر العربيّ الدوري. وقد نُفّذ ميدانيًا خلال الفترة تشرين الثاني/ نوفمبر 2019 – تموز/ يوليو 2020 في 13 بلدًا عربيًا، هي: السعودية، والكويت، وقطر، والعراق، والأردن، وفلسطين، ولبنان، ومصر، والسودان، وتونس، والمغرب، والجزائر، وموريتانيا. وقد استخدم أسلوب المعاينة الطبقية العنقودية المنتظمة ومتعددة المراحل والموزونة ذاتيًا والمتناسبة مع الحجم. وبذلك، فإن العينات المسحوبة ممثّلة للمجتمعات المستطلعة بهامشِ خطأ يراوح بين 2 و3%. وقد جرى تنفيذ الاستطلاع عبر مقابلات مباشرة مع المستجيبين الذين تتألف منهم عينة قوامها 28000 مستجيب ومستجيبة موزعين على تلك البلدان؛ ما يجعل منه أضخم مشروعٍ مسحيّ يجري تنفيذه في المنطقة العربية.

- استغرق تنفيذ هذا الاستطلاع أكثر من 69 ألف ساعة، وشارك في تنفيذه 900 باحث (نصفهم من النساء)، وقطع الباحثون الميدانيون ما مجموعه أكثر من 820 ألف كيلومتر.

- تعرض نتائج المؤشر بحسب البلدان المستطلعة، وبحسب المعدل العام للمنطقة العربية. ولغايات المقارنة، فقد صنفت بيانات البلدان المستطلعة بحسب أقاليم الوطن العربي الجغرافية، وهي:

  - **المغرب العربي:** موريتانيا، والمغرب، والجزائر، وتونس.
  - **وادي النيل:** مصر، والسودان.
  - **المشرق العربي:** فلسطين، ولبنان، والأردن، والعراق.
  - **الخليج العربي:** السعودية، والكويت، وقطر.

القسم الأوّل: الأوضاع العامّة لمواطني المنطقة العربيّة

كيف قيّم المواطنون العرب أوضاعهم الاقتصادية؟

- أفاد 27% من الرأي العام العربي، وفق العينة، أنّ دخل أسرهم يكفي نفقات احتياجاتهم الأساسية، ويستطيعون أن يوفّروا منه (أسر الوفر)، وتتركز أسر الوفر في إقليم الخليج العربي. بينما قال 43% إنّ دخل أسرهم يغطي نفقات احتياجاتهم، ولا يستطيعون أن يوفّروا منه (أسر الكفاف). وأفاد 26% من المستجيبين أنّ أسرهم تعيش في حالة حاجةٍ وعوز؛ إذ إنّ دخولهم لا تغطّي نفقات احتياجاتِهم الأساسية. وثمة فجوة بين دول الخليج وبقية الدول (ولا سيما المشرق العربي) في نسبة أسر العوز.
- تلجأ 51% من الأسر المعوزة إلى الاستدانة، من معارف وأصدقاء أو من مؤسّسات بنكية وماليّة.
- 17% من الأسر المعوزة تعتمد على معوناتٍ من الأصدقاء والأقارب، و14% تعتمد على معونات جمعيات خيريّة ومعونات حكوميّة؛ ما يعني أنّ أطر التكافل الاجتماعي التقليدي ما زالت أقوى من إطار المعونة المؤسسيّة.

توصيف المستجيبين دخل أُسرهم بحسب نتائج استطلاعات المؤشر العربي عبر السنوات

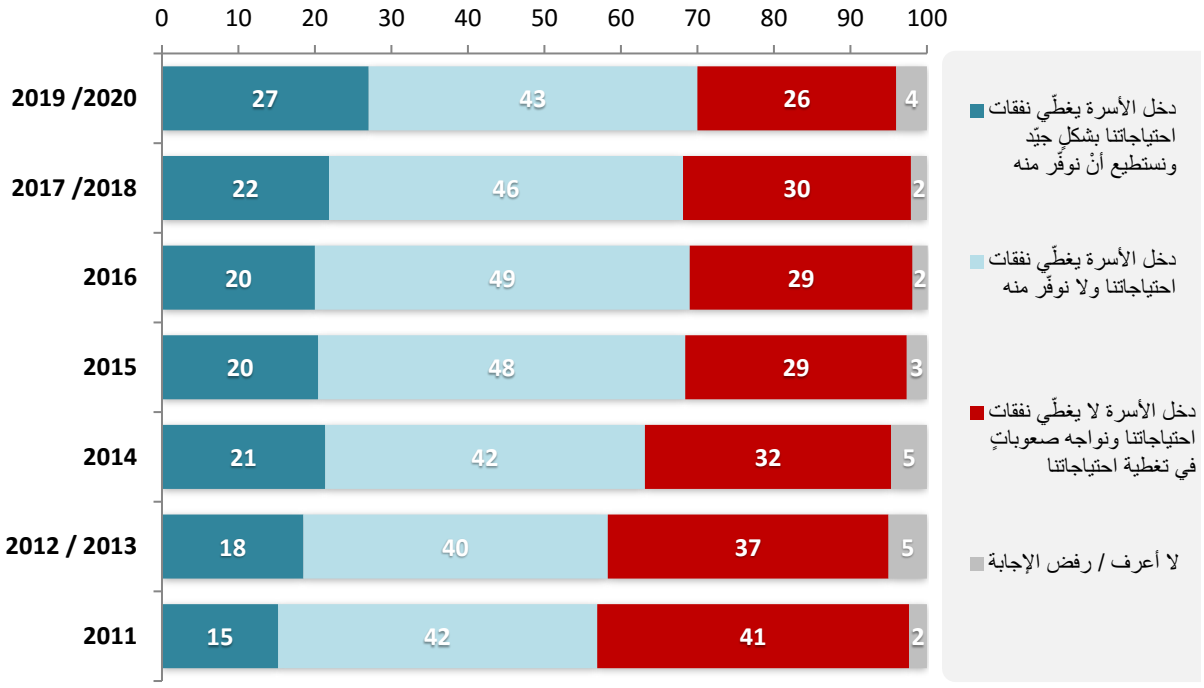

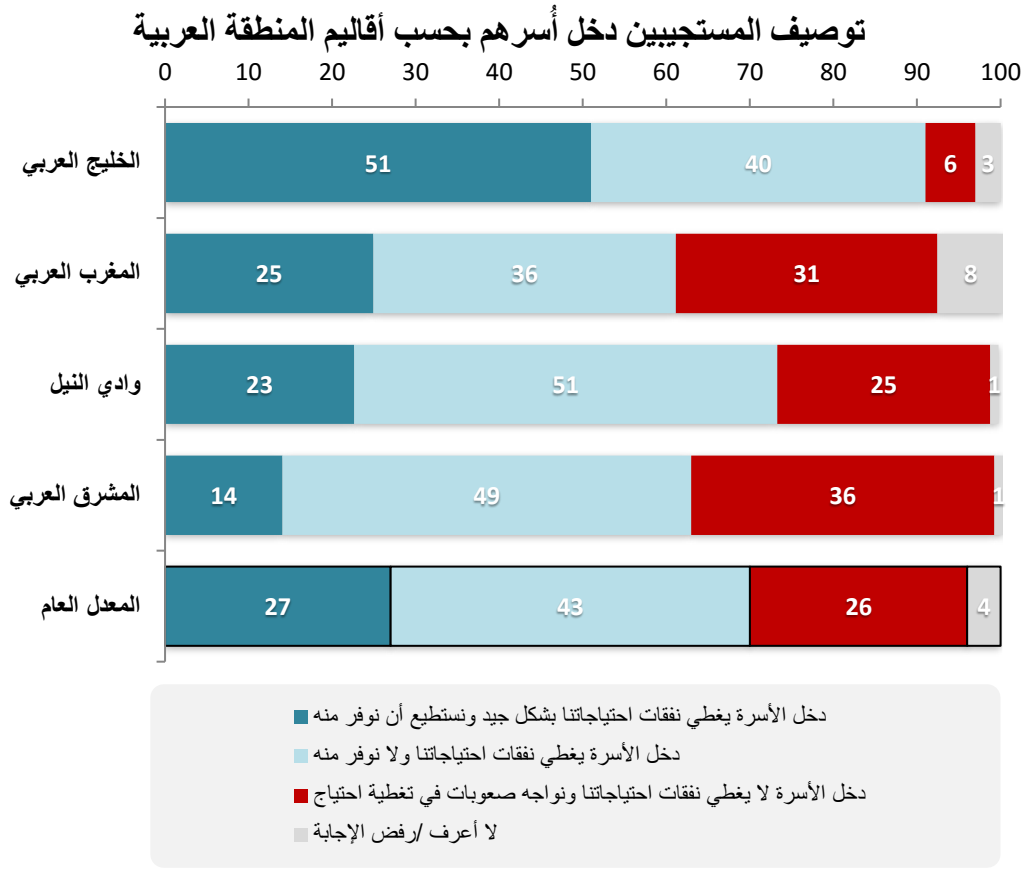

كيف يقيّم المواطنون العرب الأوضاع السياسية والأمنية في بلدانهم؟

- 69% من المستجيبين رأوا أنّ مستوى الأمان في بلدانهم جيّد، مقابل 30% قالوا إنه سيء.
- تقييم مستوى الأمان في بلدان المستجيبين، بحسب نتائج استطلاع 2020/2019، أقل ممّا سُجّل في استطلاع 2018/2017 بفارق خمس نقاط، وأعلى مما سجل في استطلاعات2015 ، و2014، و2013/2012.
- 46% وصفوا الوضع الاقتصادي لبلدانهم بأنه جيّد، مقابل 52% قيّموا الوضع الاقتصادي لبلدانهم بأنه سيء. أغلبية المستجيبين في البلدان العربية باستثناء بلدان الخليج، قيمت الوضع الاقتصادي في بلدانها بالسلبي، وخصوصًا في بلدان المشرق العربي.

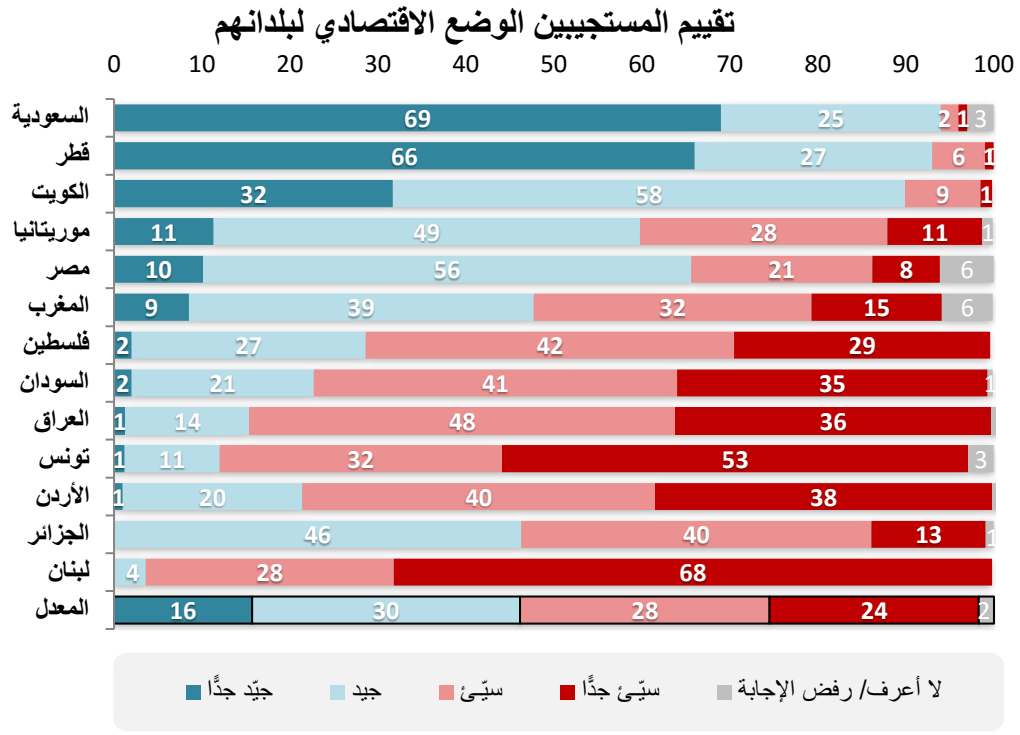

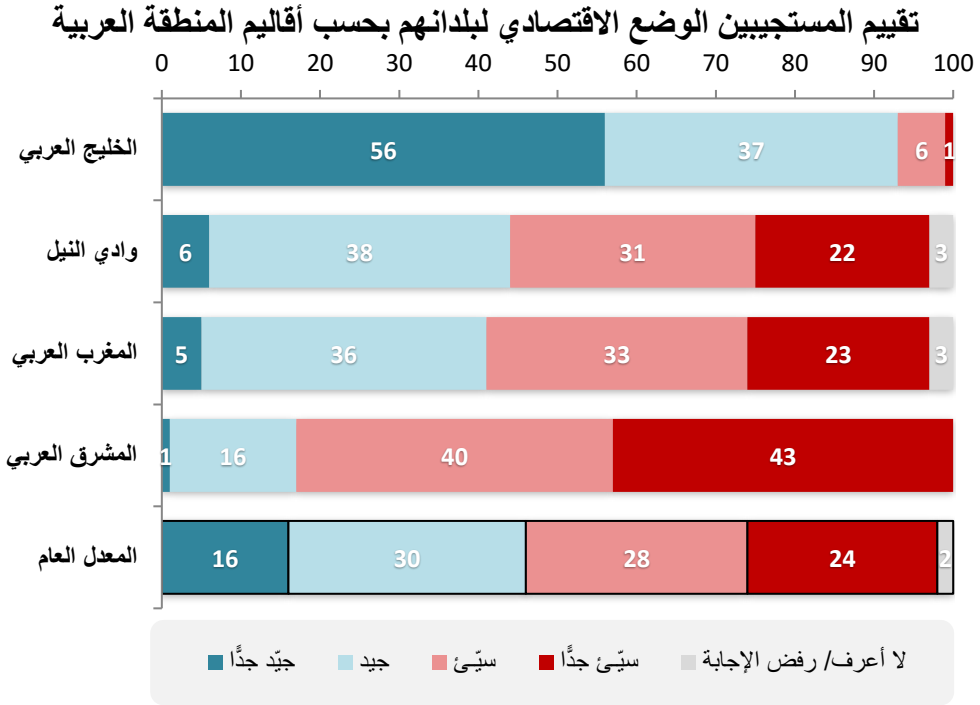

- قيّم 48% من المستجيبين الوضع السياسي لبلدانهم بأنه إيجابيّ، مقابل 47% قيّموه بأنه سلبيّ. وقيّمت أغلبية مستجيبي دول الخليج الوضع السياسي بوصفه إيجابيًا.

- إنّ تقييم المستجيبين للوضع السياسيّ في بلدانهم في استطلاع 2020/2019 كان الأكثر إيجابية عبر جميع سنوات الاستطلاع.

تقييم المستجيبين للوضع السياسي في بلدانهم بحسب نتائج استطلاعات المؤشر عبر السنوات

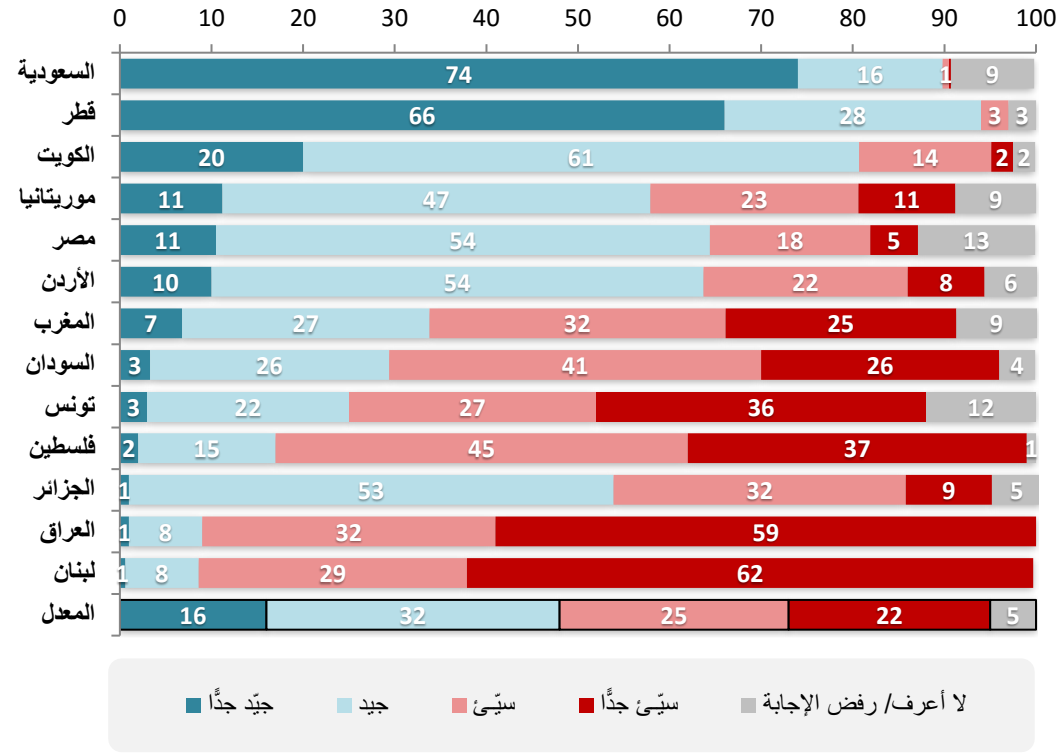

تقييم المستجيبين للوضع السياسي في بلدانهم بحسب أقاليم المنطقة العربية

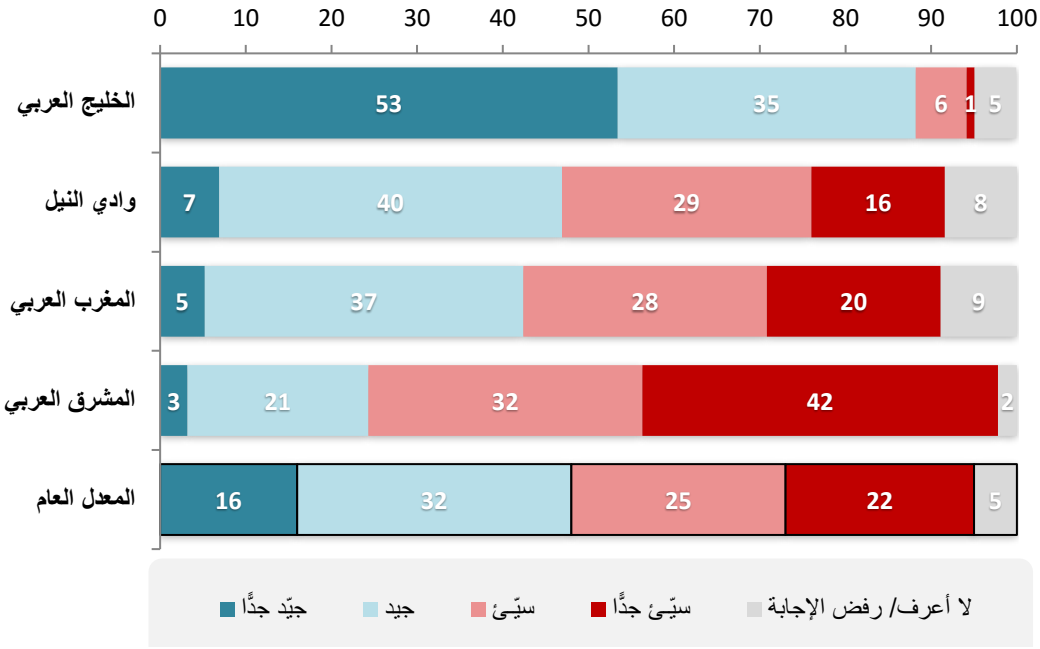

ما أولويات المواطن العربي؟

- أولويات مواطني المنطقة العربية متنوعة، ولكن الكتلة الأكبر (57%) قالت إنها أولويات اقتصادية، إذ ذكر ما يزيد على نصف المواطنين أن البطالة، وارتفاع الأسعار، وسوء الأوضاع الاقتصادية، والفقر، هي أهم التحديات التي تواجه بلدهم.

- 16% من المستجيبين أوردوا أولويات متعلقة بأداء الحكومات وسياساتها، مثل ضعف الخدمات العامة، والفساد المالي والإداري، والحكم وسياساته، والانتقال الديمقراطي، وهي مشكلات تقع في إطار سياسات الحكم ومؤسساته في البلدان العربية.

- 10% من المستجيبين أفادوا أن أولوياتهم مرتبطة بقضايا متعلقة بالأمن والأمان والاستقرار السياسي.

- **22% من مواطني المنطقة العربية يرغبون في الهجرة**، والدافع لدى أكثريتهم هو تحسين الوضع الاقتصادي. إلا أنّ نحو 15% من المستجيبين الذين يرغبون في الهجرة قالوا إنّ دافعهم هو التعليم أو الاستمرار في التعليم. وعبّر ما نسبتهم 12% عن أنهم يرغبون في الهجرة لأسباب سياسية أو أمنية.

- أكثر من ربع المستجيبين في بلدان المشرق، والمغرب، ووادي النيل، يرغبون في الهجرة، مقابل 5% في بلدان الخليج.

اتجاهات الرأي العامّ نحو الرغبة في الهجرة بحسب نتائج استطلاعات المؤشر عبر السنوات

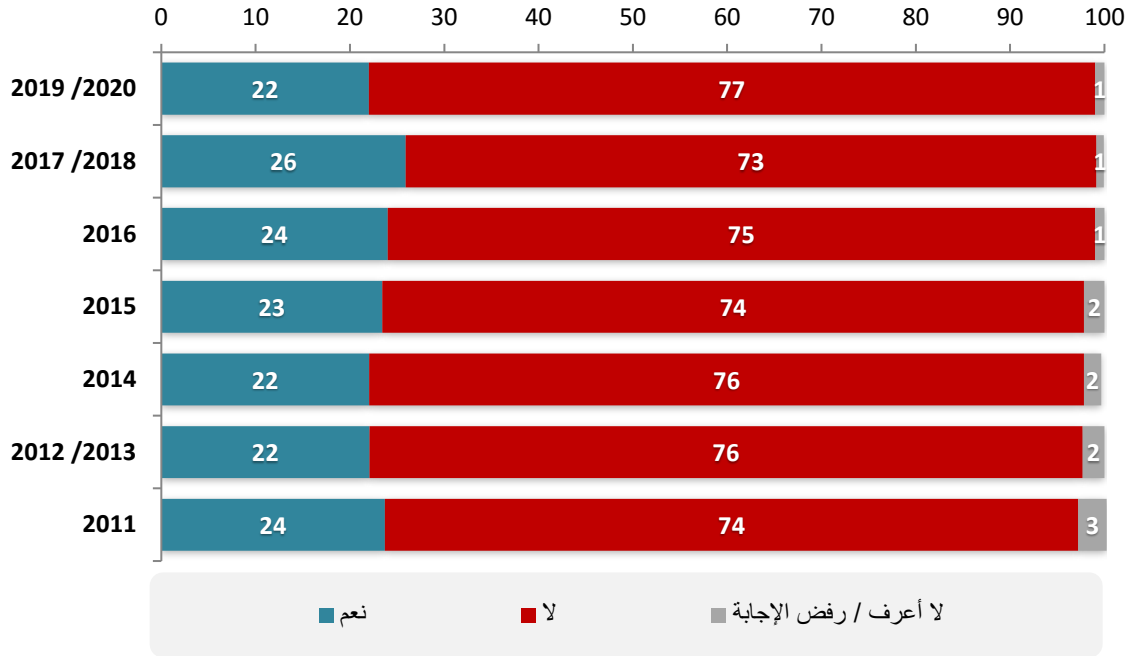

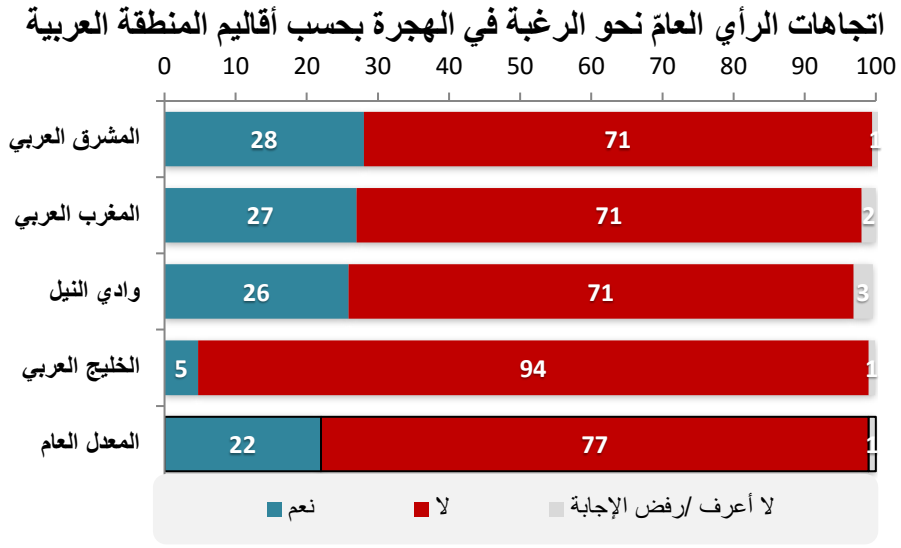

- تنوّعت اتّجاهات المستجيبين نحو الدول الأكثر تهديدًا أمن بلدانهم؛ إذ يرى 22% أنّ إسرائيل هي الأكثر تهديدًا لأمن بلدانهم، بينما يرى 14% أن الولايات المتحدة الأميركية هي مصدر التهديد، ويرى 13% منهم أنها إيران. ويعتقد نحو نصف العراقيين أن إيران هي مصدر التهديد الرئيس لأمن دولتهم.

- إن الكتلة الأكبر في كل من الأردن، وفلسطين، ولبنان، ومصر، وموريتانيا، ترى أن إسرائيل هي الدولة الأكثر تهديدًا لبلدانها.

- 47% من مستجيبي بلدان المشرق قالوا إن إسرائيل تمثل مصدر التهديد الأول لبلدانهم، بينما كانت الكتلة الأكبر من مستجيبي منطقة الخليج العربي (27%) ترى أن إيران تمثل التهديد الأول.

- تتغير اتجاهات الرأي العام في كل من البلدان عندما يكون السؤال عن الدول التي تهدد أمن واستقرار المنطقة العربية، فتحتل إسرائيل المكانة الأولى بوصفها الأكثر تهديدًا للمنطقة العربية ككل.

اتجاهات الرأي العامّ نحو الدول الأكثر تهديدًا لبلدان المستجيبين

بلد التهديد / بلد الدراسة	إسرائيل	الولايات المتحدة الأميركية	إيران	دول عربية مجاورة أو في الإقليم	دول عربية	فرنسا	تركيا	دول أخرى	دول أوروبية	دول غير عربية مجاورة أو في الإقليم	تنظيمات مسلحة شبه دولنية	لا أعرف/ رفض الإجابة	لا يوجد مصدر تهديد	المجموع
الأردن	51	12	7	4	1	0	0	0	0	0	0	7	18	100
تونس	11	11	0	14	19	0	1	0	1	0	0	43	0	100
الجزائر	11	2	0	1	1	61	0	0	0	0	0	14	10	100
السعودية	4	3	39	5	0	0	1	0	0	0	0	38	10	100
السودان	24	37	6	15	2	0	0	1	0	4	0	7	4	100
العراق	6	31	50	3	0	0	5	0	0	0	0	5	0	100
فلسطين	81	13	1	3	1	0	0	0	0	0	0	1	0	100
الكويت	23	25	34	1	0	0	2	1	0	0	0	6	8	100
لبنان	48	17	19	5	2	0	1	2	0	0	0	4	2	100
مصر	25	10	4	14	17	0	18	2	0	0	0	4	6	100
المغرب	3	3	1	20	2	2	0	1	2	0	5	24	37	100
موريتانيا	13	12	2	5	3	3	0	2	0	2	0	58	0	100
قطر	3	7	9	55	0	0	0.3	0.3	0	0	0	10	15	100
المعدل	**23**	**14**	**13**	**11**	**4**	**5**	**2**	**1**	**0**	**0**	**0**	**18**	**9**	100

اتجاهات الرأي العامّ نحو الدول الأكثر تهديدًا بحسب أقاليم المنطقة العربية

	المشرق العربي	وادي النيل	المغرب العربي	الخليج العربي	**المعدل العام**
إسرائيل	46.5	24.5	9.5	9.3	**23**
الولايات المتحدة الأميركية	18.3	23.5	7.0	11.3	**14**
إيران	19.3	5.0	0.8	27.0	**13**
دول عربية مجاورة أو في الإقليم	3.8	14.5	10.0	19.7	**11**
دول عربية	1.0	9.5	6.3	0.0	**4**
فرنسا	0.0	0.0	16.5	0.0	**5**
تركيا	1.5	9.0	0.3	1.0	**2**
دول أخرى	0.5	1.5	0.8	0.7	**1**
دول أوروبية	0.0	0.0	0.8	0.0	**0**
دول غير عربية مجاورة أو في الإقليم	0.0	2.0	0.5	0.0	**0**
تنظيمات مسلحة شبه دولنية	0.0	0.0	1.3	0.0	**0**
لا أعرف/ رفض الإجابة	4.3	5.5	34.8	24.0	**18**
لا يوجد مصدر تهديد	5.0	5.0	11.8	7.0	**9**
المجموع	100	100	100	100	**100**

- خارج إطار مصادر تهديد أمن بلدان المستجيبين، طُرح على المستجيبين مجموعة من التهديدات التي يمكن أن تمثل تهديدًا مباشرًا للفرد في المجتمعات المستطلعة. وتشير النتائج إلى أن مواطني المنطقة العربية يركزون على التهديدات التالية: المخدرات، والإرهاب، والمخاطر الخارجية أو التدخلات الخارجية، والجريمة، والفجوة بين الأغنياء والفقراء، وشح المياه.

- في حين ركز الرأي العام في كل إقليم من أقاليم المنطقة العربية على المخدرات، ركز مستجيبو المشرق والمغرب العربي على هذا التهديد بنسب أكبر من أقاليم أخرى. كما ركز مستجيبو المشرق العربي على عدم الاستقرار السياسي والمخاطر الخارجية والفجوة بين الفقراء والأغنياء.

- إضافة إلى تركيز مستجيبي المغرب العربي على المخدرات والإرهاب، فقد ركز على الفجوة بين الفقراء والأغنياء وكذلك على الجريمة، بنسب أعلى من الأقاليم الأخرى. كما أنهم ركزوا وبنسبة مرتفعة على تهديد شح المياه (12%). وبذلك، كانوا مع مستجيبي وادي النيل هم الأكثر اهتمامًا بهذا التهديد.

- مستجيبو وادي النيل كانوا الأكثر تركيزًا على شح المياه والتغيرات المناخية، إضافة إلى تركيزهم على الإرهاب والمخدرات. أما مستجيبو الخليج، فقد ركزوا وبنسب أعلى من الأقاليم الأخرى على المخاطر الخارجية والأمن الإلكتروني والإرهاب والمخدرات.

هنالك العديد من مصادر التهديد التي يمكن أن يتأثر بها الفرد. برأيك ما هي أهم أكثر ثلاثة مصادر للتهديد؟

	أهم أول مصدر للتهديد	أهم ثاني مصدر للتهديد	أهم ثالث مصدر للتهديد	المعدل
المخدرات	18	18	11	16
الإرهاب	14	10	8	11
مخاطر خارجية/ تدخلات خارجية	10	9	8	9
الفجوة بين الفقراء والأغنياء	9	8	11	9
شح المياه	8	5	4	5
التغيرات المناخية	7	4	4	5
الأمن الإلكتروني/ الهجمات الإلكترونيّة	7	6	5	6
الجريمة	6	12	11	10
عدم الاستقرار السياسي (الاستقطاب السياسي والصراعات السياسية)	5	5	7	6
تلوث البيئة	3	5	5	4
التوترات في الإقليم	3	4	4	4
التوترات المجتمعية	2	3	4	3
الهجرة القسرية	2	3	4	3
الوافدون	1	1	1	1
الانقسامات الجهوية	1	1	2	2
الانقسامات المذهبية	0	1	1	1
التوترات الطائفية	0	1	1	1
أخرى	0	0	0	0
لا أعرف/ رفض الإجابة	4	--	--	4
لا يوجد خيار ثاني/ ثالث	--	4	9	6
المجموع	100	100	100	100

هنالك العديد من مصادر التهديد التي يمكن أن يتأثر بها الفرد. برأيك ما هو أهم أكبر مصدر للتهديد؟

	المشرق العربي	المغرب العربي	وادي النيل	الخليج العربي	المعدل العام
المخدرات	24	20	15	11	18
الإرهاب	8	16	15	17	14
مخاطر خارجية/ تدخلات خارجية	13	3	9	14	9
الفجوة بين الفقراء والاغنياء	8	14	7	4	9
شح المياه	3	12	13	5	8
التغيرات المناخية	3	8	11	7	7
الجريمة	6	10	7	2	7
الأمن الإلكتروني/ الهجمات الالكترونيّة	4	2	5	15	6
عدم الاستقرار السياسي (الاستقطاب السياسي والصراعات السياسية)	12	4	6	1	6
التوترات في الإقليم	3	1	3	3	3
تلوث البيئة	4	3	4	2	3
الهجرة القسرية / اللاجئين	3	1	1	1	2
التوترات المجتمعية	2	2	1	2	2
الانقسامات الجهوية	1	1	1	1	1
الوافدون	--	--	--	4	1
التوترات الطائفية	2	--	--	0	1
الانقسامات المذهبية	2	--	--	0	1
أخرى	1	0	0	1	0
لا أعرف /رفض الإجابة	1	2	0	11	3
المجموع	100	100	100	100	100

القسم الثاني: تقييم الرأي العامّ لمؤسّسات الدول وأداء الحكومات

ما مدى ثقة المواطنين بمؤسسات دولهم؟

- ثقة المواطنين العرب بمؤسّسات الدولة في بلدانهم متباينة؛ ففي حين أن ثقتهم **مرتفعة** وبخاصّة بمؤسّسة الجيش، والأمن العام، فإنّ **الثقة بسلطات الدّولة الثلاث: القضائيّة والتنفيذيّة والتشريعيّة أضعف من ذلك**. أمّا المؤسّسات التي نالت أقلّ نسبة ثقة فهي المجالس التشريعيّة (النيابيّة).

مدى ثقة المواطنين بمؤسّسات دولهم الرّئيسة (المعدّل العامّ للمجتمعات التي شملها الاستطلاع)

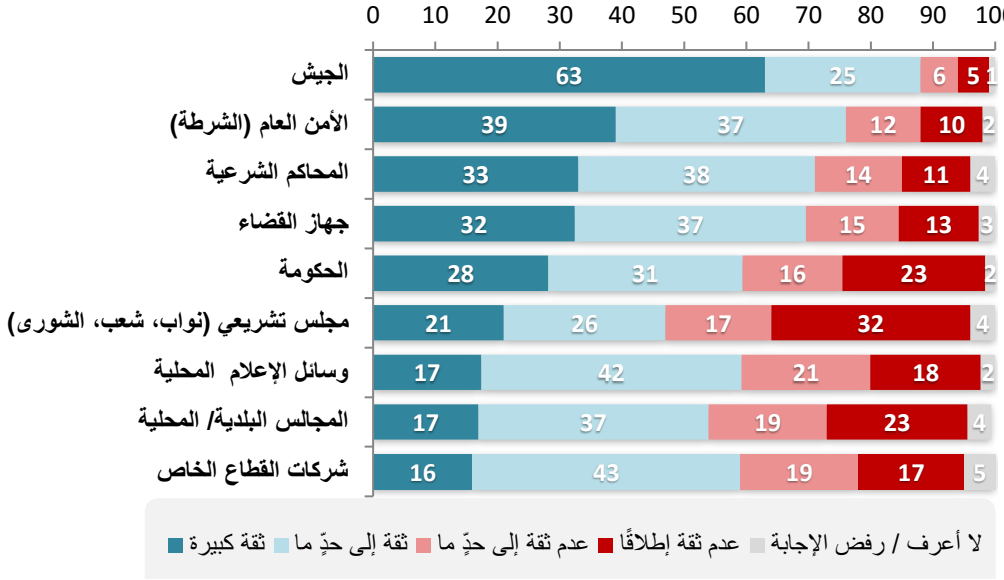

- الرأي العامّ منقسم حول تقييم أداء المجالس التشريعيّة في البلدان العربيّة على صعيد رقابتها على الحكومات، أو تمثيلها لفئات المجتمع وأطيافه؛ إذ يرى نصف المستجيبين أنّ هذه المجالس تقوم بدورها على هذه الصعد، في حين يرى نحو النصف أنها لا تقوم بذلك. وترتفع هذه النسب في تونس والكويت.

- إن مستجيبي المشرق العربي هم الأقل موافقة على قيام المجالس التشريعية بدورها في الرقابة على أداء الحكومات، فيما عبر 57% من مستجيبي المغرب العربي عن قيامها بدورها.

تقييم المستجيبين لأداء مجالس بلدانهم التشريعية (التمثيلية) في واجبها بالرقابة على الحكومات

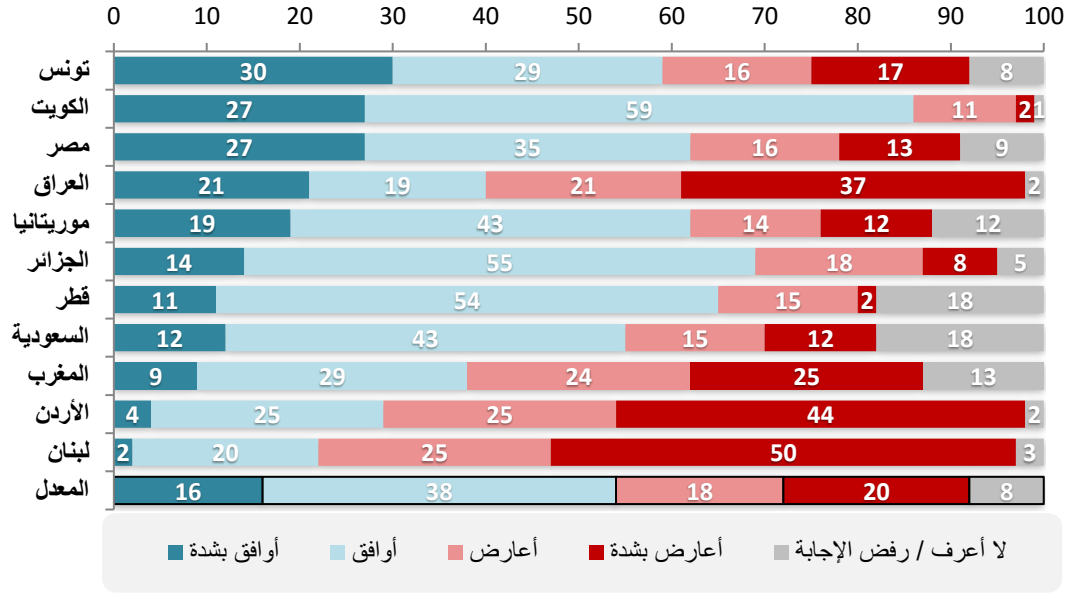

تقييم المستجيبين لأداء مجالس بلدانهم التشريعية (التمثيلية) في واجبها بالرقابة على الحكومات بحسب أقاليم المنطقة العربية

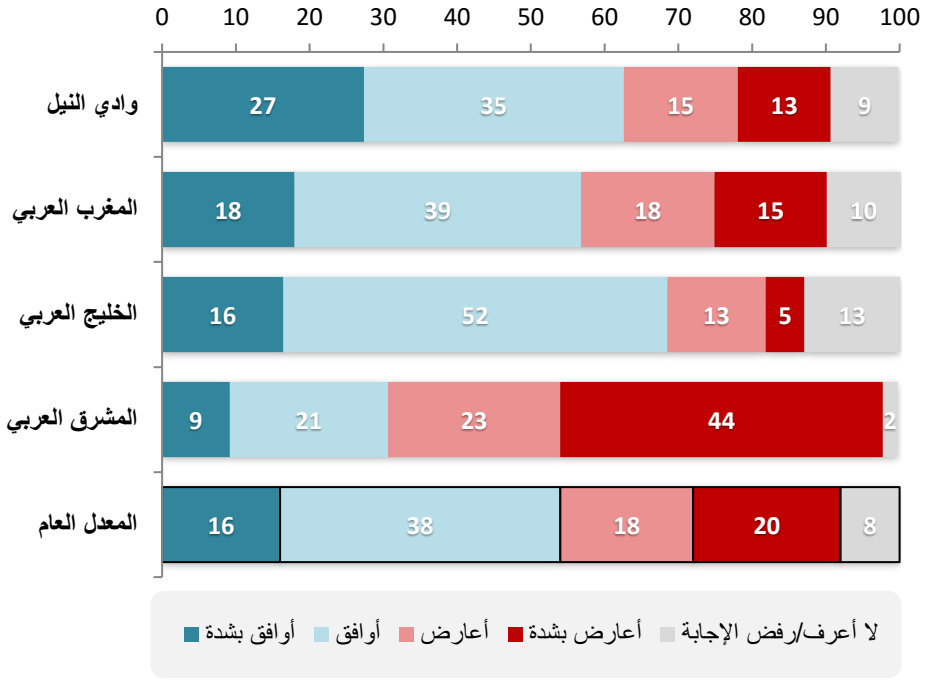

كيف يقيّم الرأي العام أداء الحكومات؟

- تقييم أداء الحكومات على مستوى السياسات الخارجيّة، والسياسات الاقتصاديّة، وفي مجموعةٍ من السياسات العامّة والخدمات، غير إيجابيّ إجمالًا؛ إذ إنّ 43% إلى 50% (بحسب الدول) من الرّأيّ العامّ قيّموا الأداء الحكومي بأنه إيجابيّ، ويتطابق هذا التقييم تقريبًا مع تقييم الرأي العامّ للأداء الحكومي في الاستطلاعات السابقة.

- **الرأي العامّ العربيّ شبه مجمعٍ على أنّ الفساد الماليّ والإداريّ منتشرٌ في بلدانه؛** إذ أفاد 91% أنّه منتشر بدرجات متفاوتة. ومقابل ذلك، أفاد 7% أنّه غير منتشرٍ على الإطلاق. وتشير البيانات، على مدار سبعة استطلاعات (منذ عام 2011)، إلى أن تصورات المواطنين وآراءهم تجاه مدى انتشار الفساد في بلدانهم لم تتغير على نحوٍ جوهري. ومستجيبو بلدان المشرق هم الأكثر تأكيدًا على انتشار الفساد في بلدانهم، بينما كانت أعلى نسب رأت عدم انتشار الفساد في بلدان الخليج.

- ثمة اعتقاد سائد على مستوى الرأي العامّ أن الفساد منتشر في القطاعين العام والخاص، بنسب متقاربة مع التشديد على انتشاره بنسب أكبر في القطاع العام.

- 43% من المستجيبين يرون أن فئة السياسيين هي الأكثر مساهمة في انتشار الفساد المالي والإداري، تليها فئة كبار الاقتصاديين 23%، ثم كبار موظفي الدولة 16%.

اتجاهات الرأي العام نحو مدى انتشار الفساد المالي والإداري في بلدان المستجيبين في استطلاعات المؤشر عبر السنوات

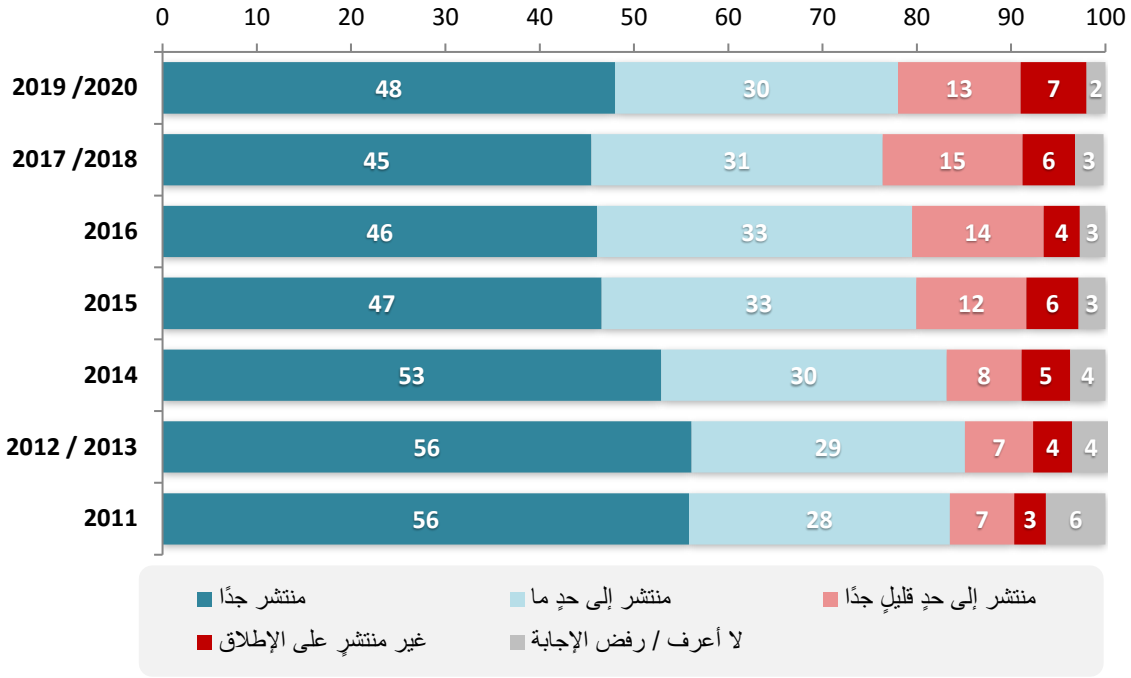

اتجاهات الرأي العامّ نحو مدى انتشار الفساد المالي والإداري بحسب أقاليم المنطقة العربية

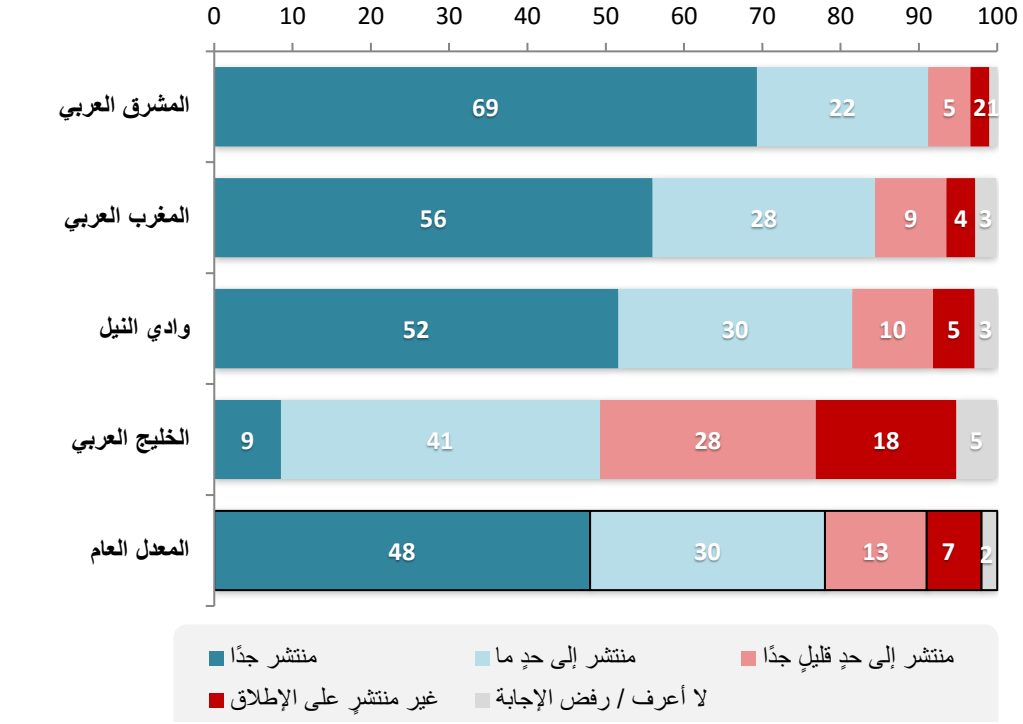

اتجاهات الرأي العامّ العربي نحو مدى انتشار الفساد المالي والإداري في القطاع العام والقطاع الخاص

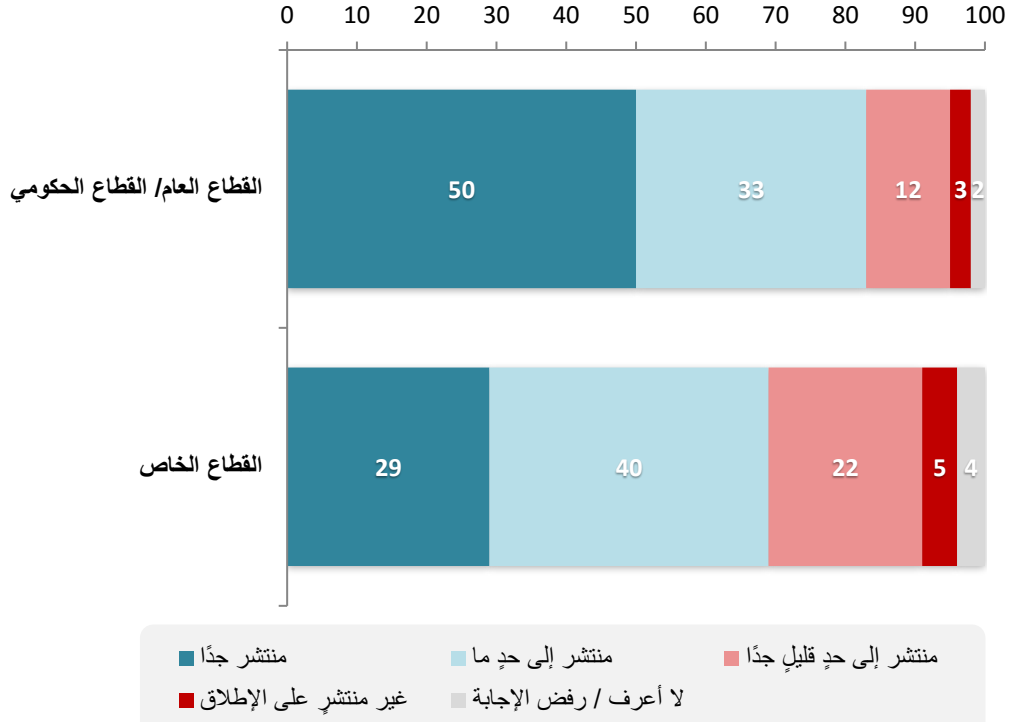

اتجاهات الرأي العام العربي نحو مدى انتشار الفساد المالي والإداري في القطاع العام والقطاع الخاص بحسب اقاليم المنطقة العربية

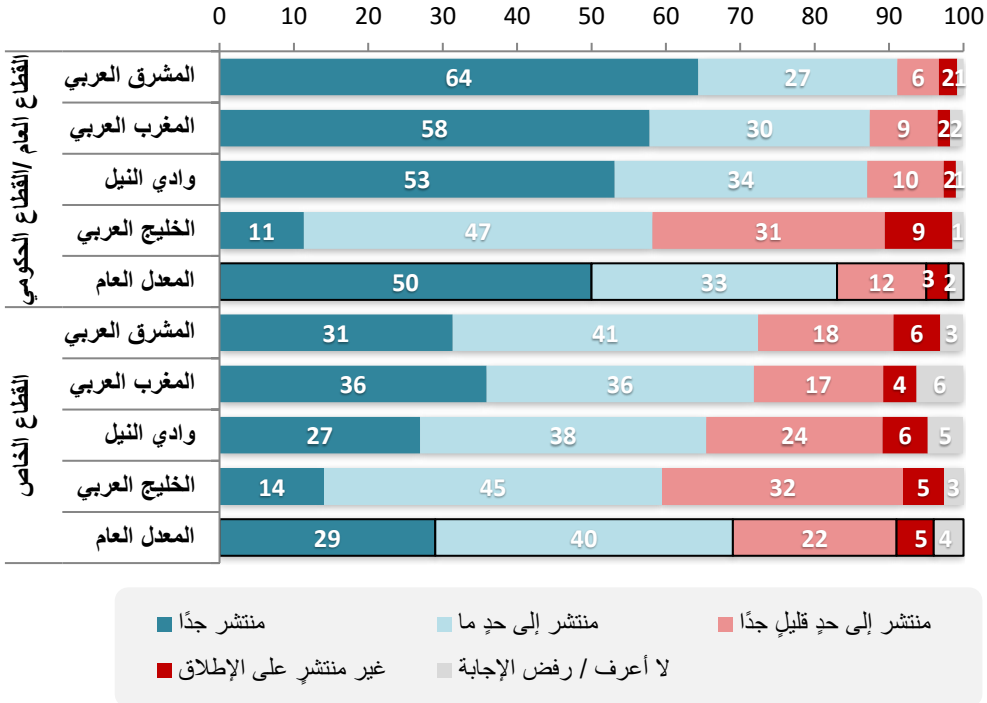

أي من الفئات التالية أكثر مساهمة في انتشار الفساد في بلدك؟

	الفئة الأكثر مساهمة	الفئة الثانية الأكثر مساهمة	المعدل
السياسيون	43	15	29
كبار الاقتصاديين	23	25	24
كبار الموظفين في الدولة	16	30	23
رؤساء البلديات	4	10	7
صغار الموظفين	6	6	6
الإعلاميون/ وسائل الإعلام	3	6	5
أخرى	1	0	1
لا أعرف/ رفض الإجابة	4	--	2
لا يوجد خيار ثانٍ	--	8	4
المجموع	100	100	100

- أفاد 32% من المستجيبين أنّ دولهم تطبّق القانون بالتساوي بين المواطنين، بينما رأى 46% أنّها تطبق القانون ولكنها تُحابي بعض الفئات، أي تميّز لمصلحتها، ورأى 20% أنّها لا تطبق القانون بالتساوي على الإطلاق.
- عبّر مستجيبو المشرق بنسب أعلى من الأقاليم الأخرى عن أن الدولة في بلدانهم لا تقوم بتطبيق القانون بالتساوي بين الناس.

اتّجاهات الرّأي العامّ نحو مدى تطبيق الدّولة للقانون بالتّساوي بين النّاس في استطلاعات المؤشر عبر السنوات

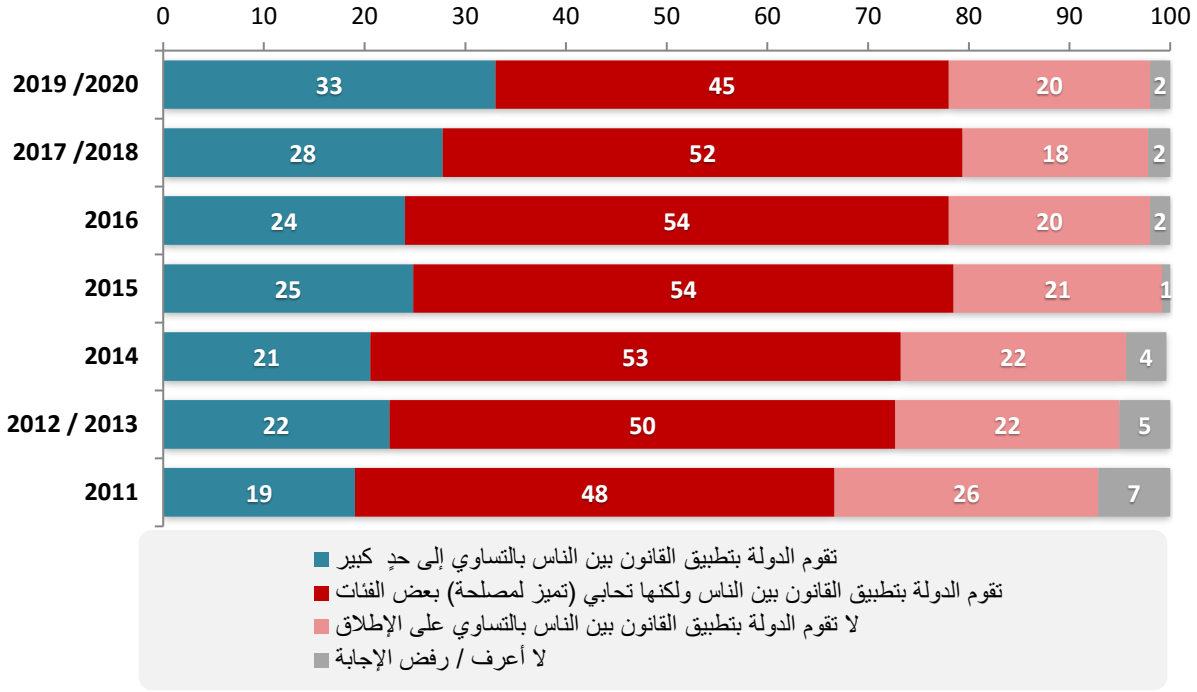

اتّجاهات الرّأي العامّ نحو مدى تطبيق الدّولة للقانون بالتّساوي بين النّاس بحسب أقاليم المنطقة العربية

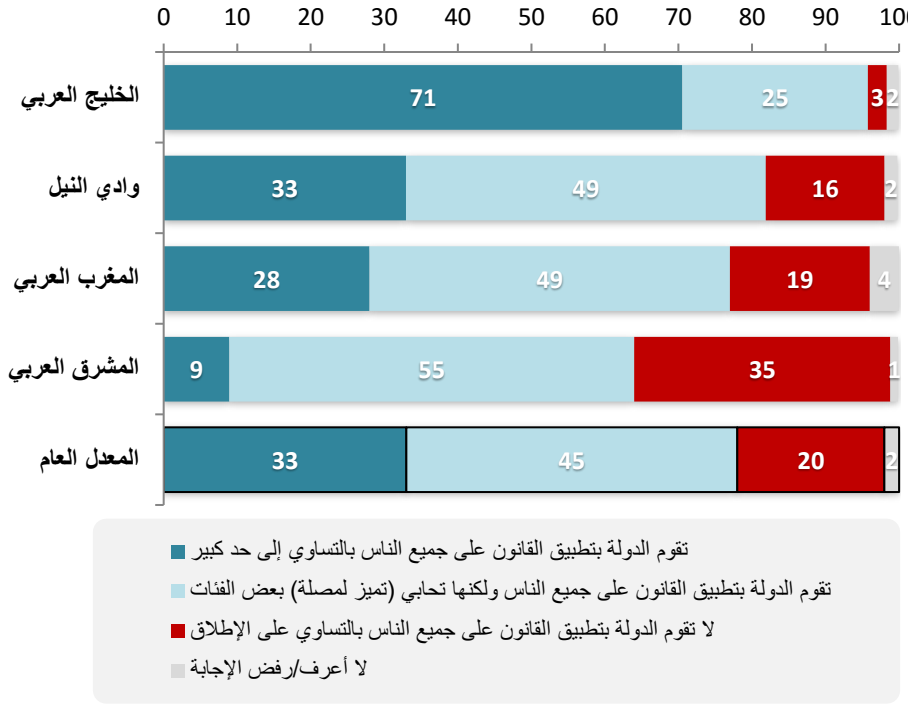

- انقسم الرأي العامّ نحو مدى تطبيق مبدأ المحاكمة العادلة في بلدان المستجيبين؛ إذ أفاد 62% بأنه مطبقٌ، مقابل 35% قالوا إنه غير مطبق.

اتّجاهات الرّأيّ العامّ نحو مدى تطبيق مبدأ محاكمة عادلة في استطلاع المؤشر عبر السنوات

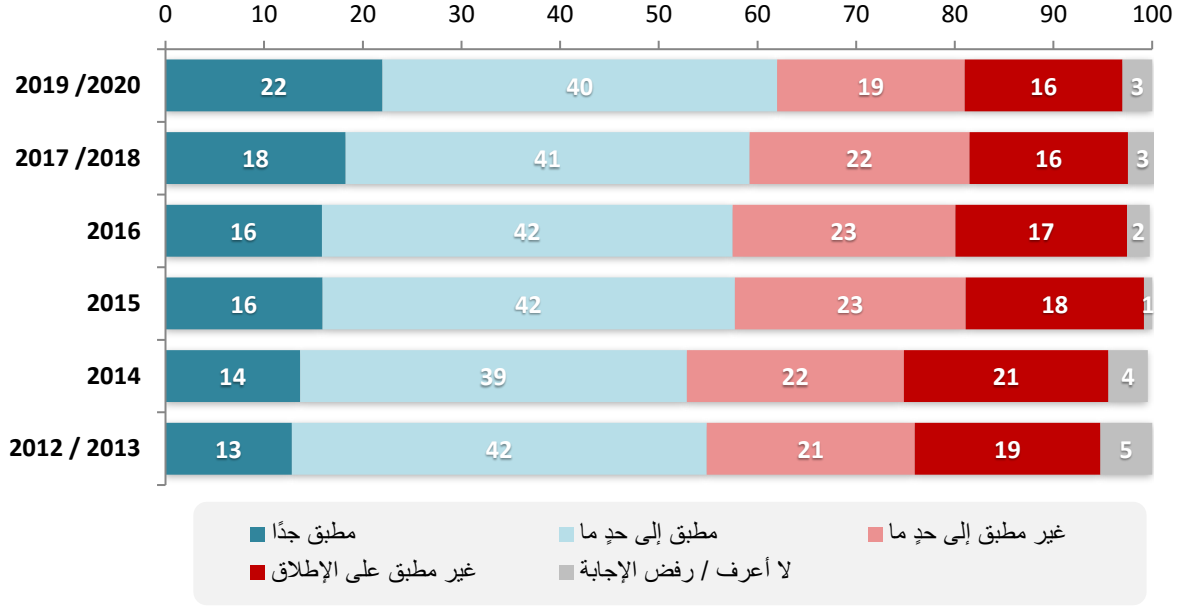

اتّجاهات الرّأيّ العامّ نحو مدى تطبيق مبدأ محاكمة عادلة بحسب أقاليم المنطقة العربية

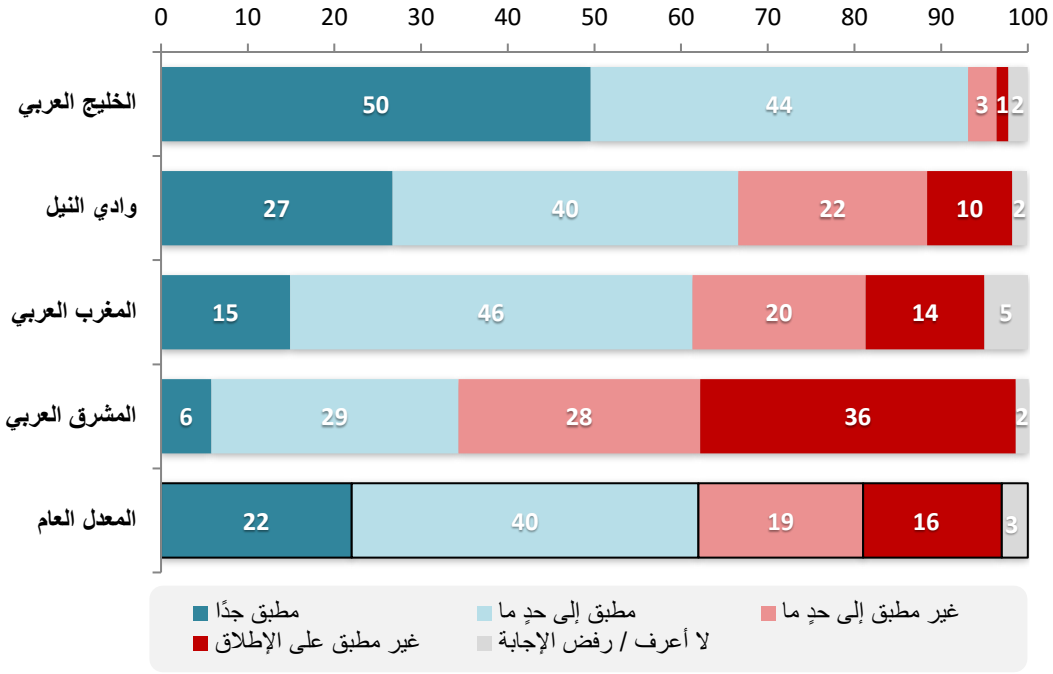

القسم الثالث: اتّجاهات الرأي العامّ نحو الديمقراطية

كيف يفهم الرأي العام الديمقراطية؟

- مواطنو المنطقة العربيّة قادرون على تقديم تعريفٍ ذي محتوى للديمقراطية؛ إذ قدّم 89% من المستجيبين تعريفًا ذا محتوى.
- 39% من مواطني المنطقة العربيّة عرّفوا الديمقراطية بأنّها ضمان الحريات السياسيّة والمدنيّة. وأفاد 20% منهم أنّ الديمقراطيّة هي ضمان المساواة والعدل بين المواطنين، وركّز12% على المشاركة والجانب المؤسسي للنظام الديمقراطي (تداول السلطة والرقابة والفصل بين السلطات)، وعرّف 6% الديمقراطية بأنها ضمان الأمن والاستقرار، وعرّفها 7% بأنها تحسين الأوضاع الاقتصاديّة.
- تظهر النتائج ارتفاع نسبة من عرّفوا الديمقراطية بالمشاركة ومؤسسة الحكم الديمقراطي (تداول، ورقابة، وفصل بين السلطات)، وخاصة في بلدان مثل مصر، والأردن، وموريتانيا.
- ترفض أغلبية مواطني المنطقة العربيّة مقولاتٍ ذات محتوى سلبيّ عن الديمقراطية، إلا أنها منقسمة نحو عبارة أن مجتمعنا غير مهيأ لممارسة النظام الديمقراطي.

مؤيّدو بعض المقولات عن النظام السياسي الديمقراطي، ومعارضوها

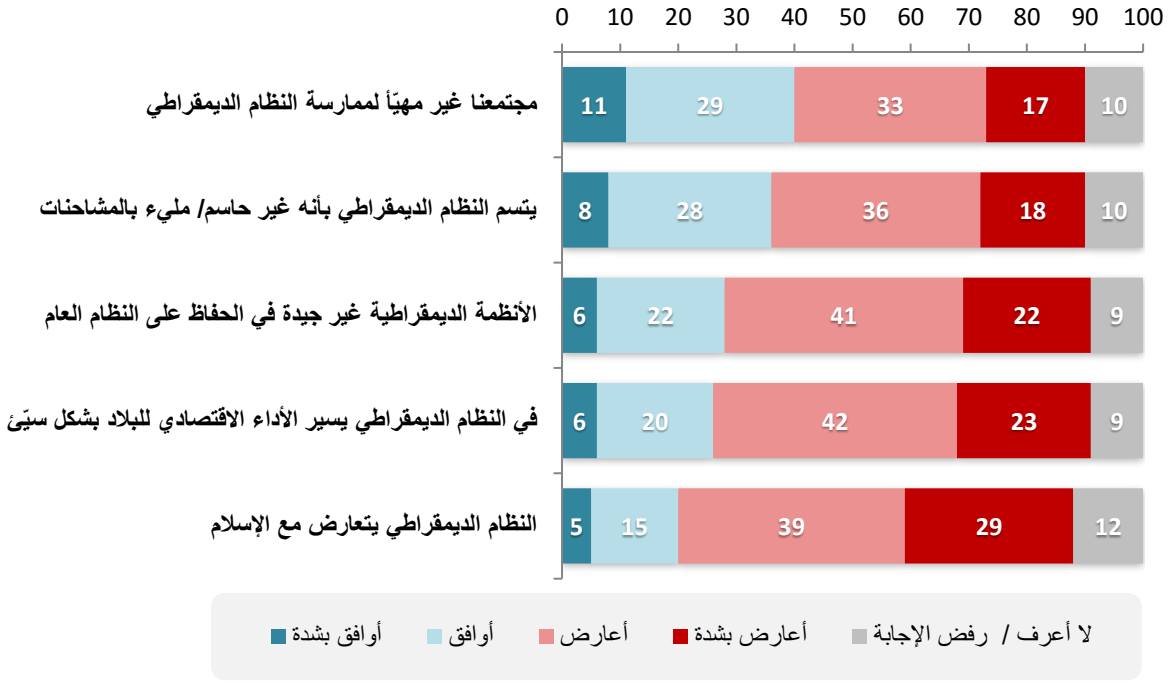

- تؤيد أغلبيةُ الرأي العامّ النظام الديمقراطي بنسبة 76%، مقابل معارضة 17%.
- على الرغم من أن التأييد للديمقراطية متقارب في أقاليم المنطقة العربية، فقد كانت أعلى نسب التأييد في منطقتي المشرق والمغرب.

مؤيّدو مقولة "إنّ النظام الديمقراطي وإنْ كانت له مشكلاته، هو أفضل من غيره من الأنظمة"، ومعارضوها، في استطلاعات المؤشر عبر السنوات

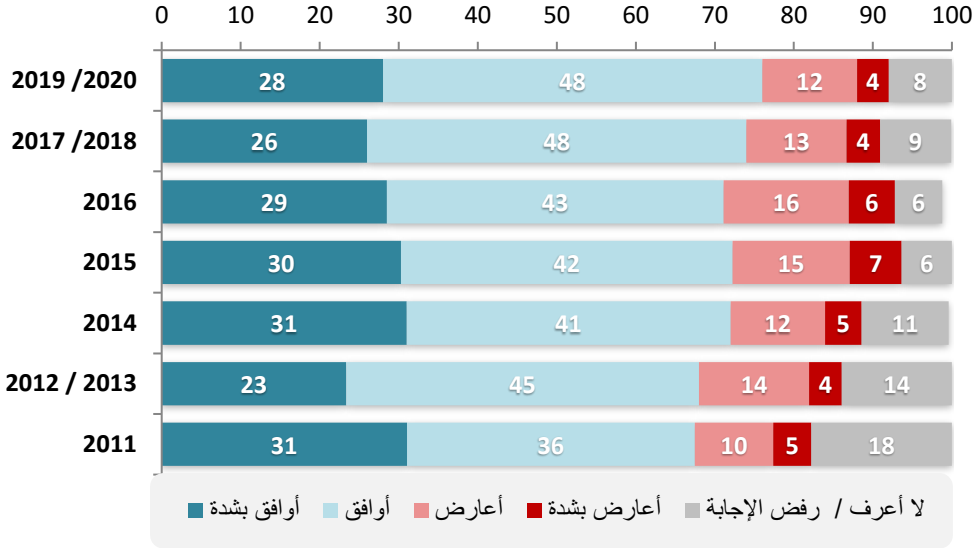

مؤيّدو مقولة "إنّ النظام الديمقراطي وإنْ كانت له مشكلاته، هو أفضل من غيره من الأنظمة"، ومعارضوها، بحسب أقاليم المنطقة العربية

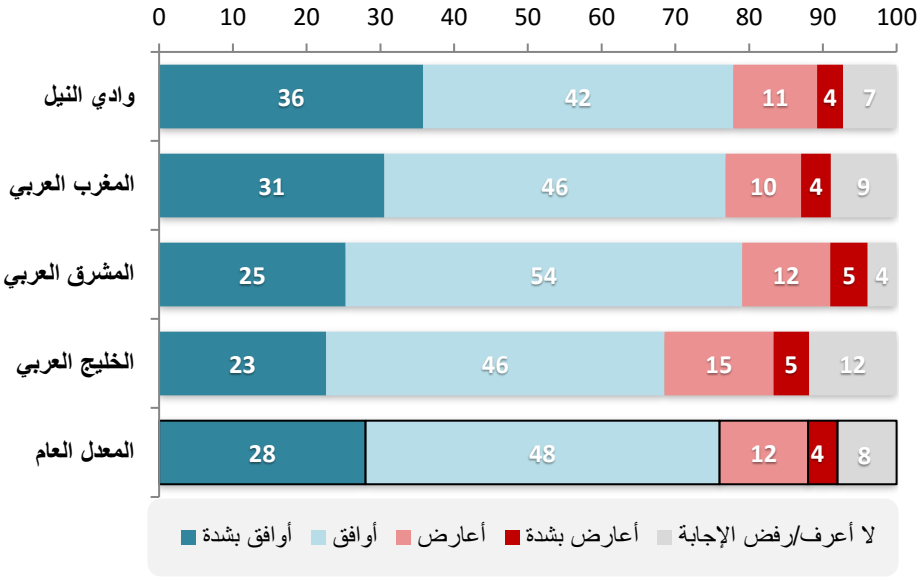

- **تعتبر أغلبية المستجيبين النظام الديمقراطي هو النظام الأشدّ ملاءمَةً لبلدانهم (بتوافق 74%)،** مقارنةً بأنظمة أخرى، وترفض أغلبية الرأي العامّ نظام الحكم السلطوي، ونظامًا سياسيًا يتولى فيه الحكم العسكريون، والأنظمة التنافسية التي تقتصر على أحزاب بعينها (سواء أكانت هذه الأحزاب دينية أم غير دينية) وكذلك النظام القائم على الشريعة من دون انتخابات وأحزاب سياسية.

اتّجاهات الرأي العامّ نحو مدى ملاءمة مجموعةٍ من الأنظمة السياسية أن تكون أنظمةَ حكمٍ لبلدانهم

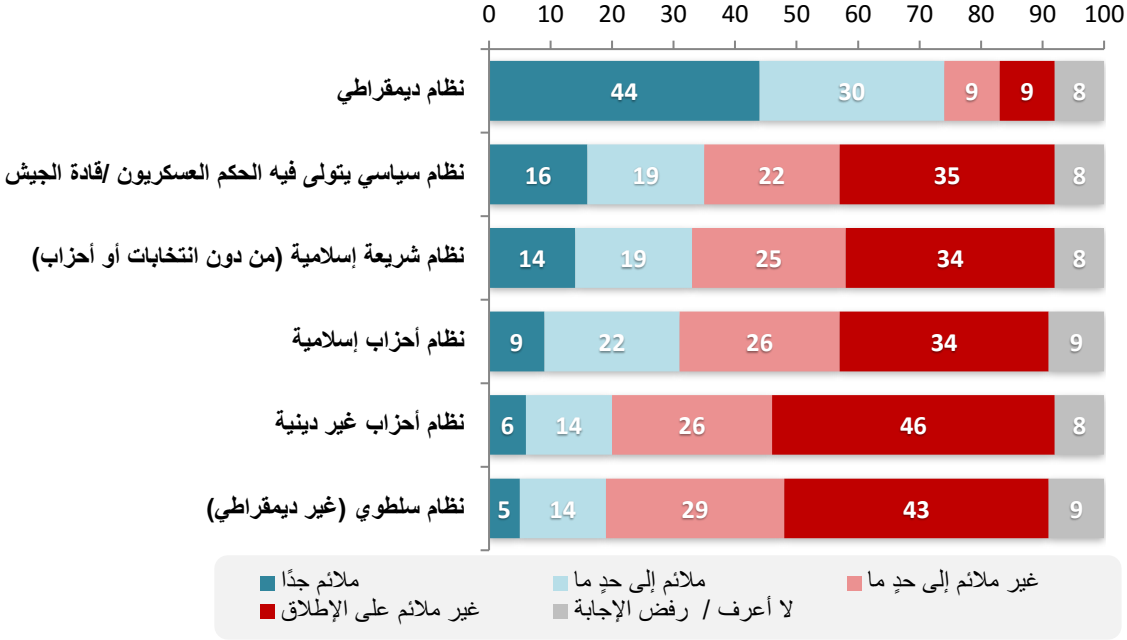

- 51% من المستجيبين في المنطقة العربيّة يقبلون **وصول حزبٍ سياسيّ لا يتّفقون معه إلى السلطة** عبر صناديق الاقتراع، مقابل 43% أفادوا أنّهم لا يقبلون ذلك. إن نسب الموافقين على ذلك هي الأقل مقارنةً بالاستطلاعات السابقة. وكانت أعلى هذه النسب قد سجلت في إقليم وادي النيل وأقلها في إقليم الخليج.

اتجاهات المستجيبين نحو وصول حزبٍ سياسيّ يختلفون معه السلطة، إذا حصل على عددٍ من الأصوات يؤهّله لذلك ضمن انتخابات حرة ونزيهة، في استطلاعات المؤشر عبر السنوات

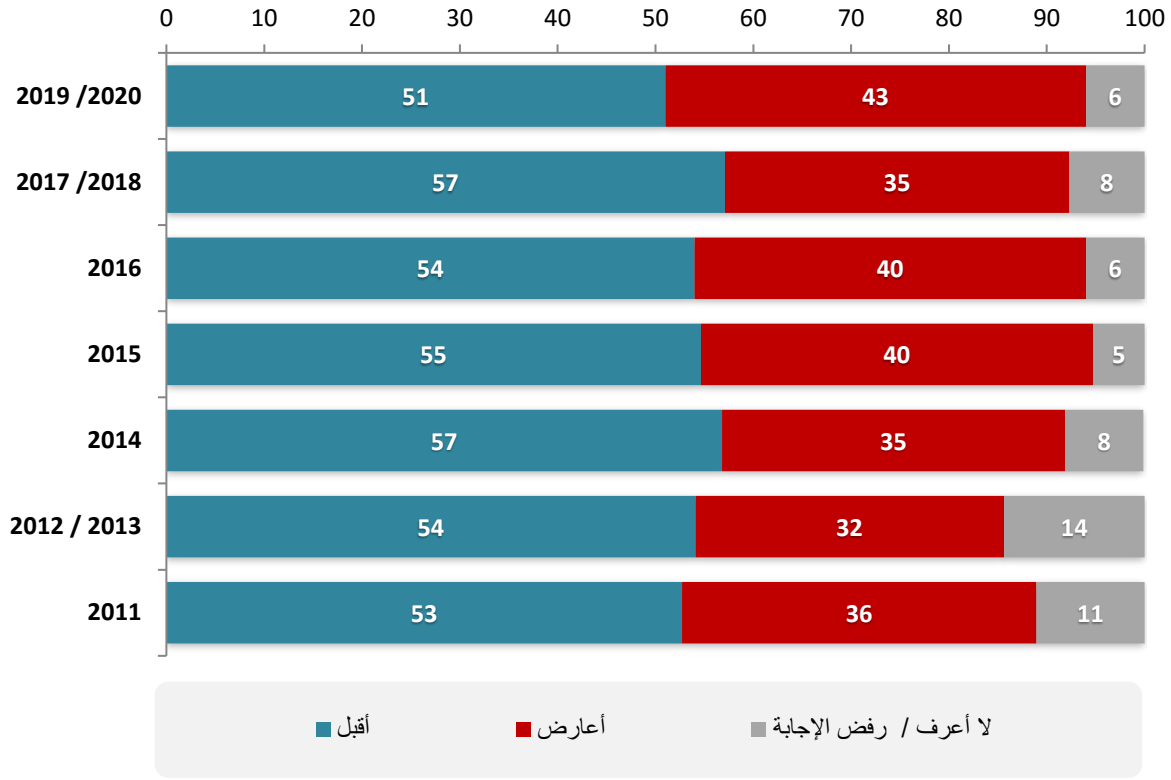

اتجاهات الرّأي العامّ نحو استلام حزبٍ سياسيّ ما السلطة، إذا حصل على عددٍ من الأصوات يؤهّله لذلك ضمن انتخابات حرة ونزيهة بحسب أقاليم المنطقة العربية[1]

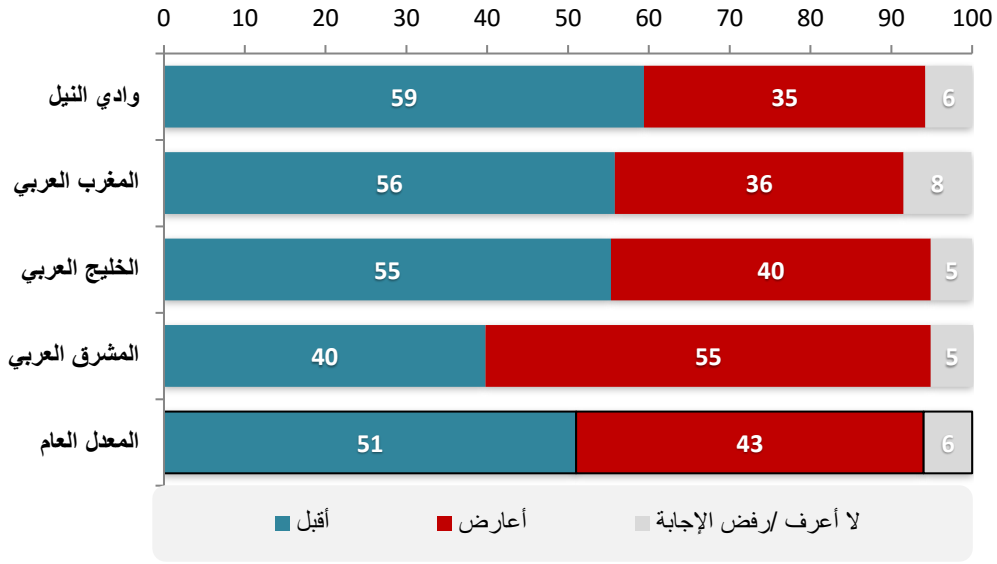

كيف يقيم العرب الديمقراطية في بلدانهم؟

- يدلّ تقييم العرب لمستوى الديمقراطية في بلدانهم على أن الديمقراطية ما زالت في منتصف الطريق، حيث قيّم المواطنون ذلك بعلامة 5.8 درجة من أصل عشر درجات.

تقييم مستوى الديمقراطية في البلدان المستطلعة في استطلاعات مؤشّر عبر السنوات

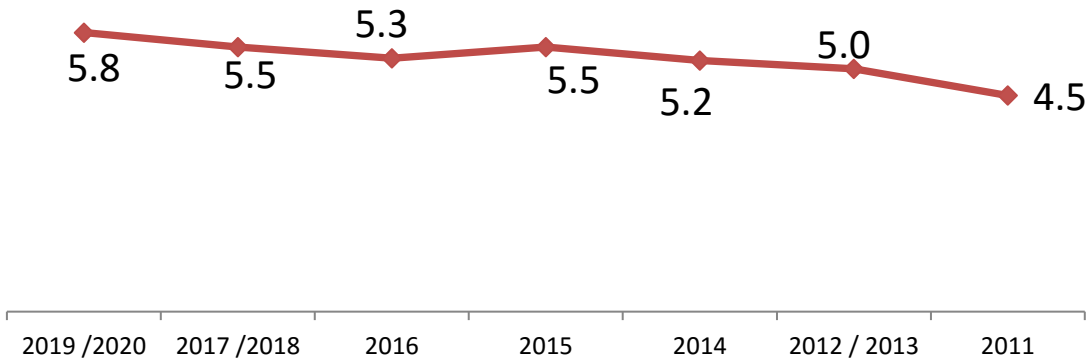

[1] سئل في الكويت عن تيارات/ تكتلات سياسية.

- على مقياس من 1 إلى 10 تبين بأن قدرة المواطنين العرب على انتقاد حكوماتهم محدودة؛ إذ منحوها علامة 6.0 درجات من أصل 10 درجات. وحصلت تونس والسودان وموريتانيا، على أفضل الدرجات، مع أنها ما زالت في متوسط المقياس الرقمي. في حين حصلت فلسطين، والسعودية، على أقل علامات التقييم في هذا الصدد.

- إن قدرة المستجيبين على انتقاد حكومات بلدانهم كانت الأعلى في منطقة المغرب العربي، ولكنها كانت الأقل في منطقة الخليج، ولعل انخفاض حرية انتقاد الحكومة الذي عبر عنه الرأي العام السعودي هو الذي ساهم في انخفاض النسبة في منطقة الخليج.

على فرض وجود مقياس رقمي من 1 إلى 10، بحيث يعني 1 عدم القدرة على انتقاد الحكومة، ويعني الرقم 10 القدرة الكاملة على انتقاد الحكومة، ما مدى قدرتك على انتقاد حكومة بلدك؟

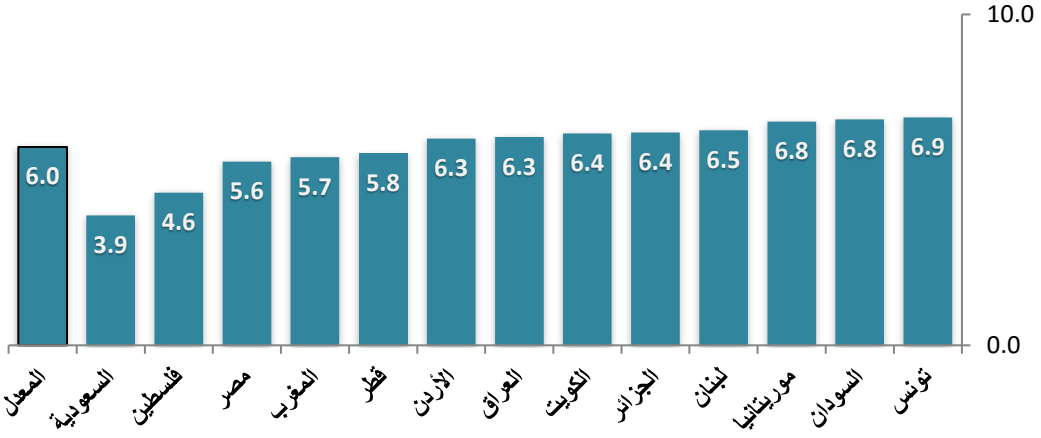

تقييم مستوى الديمقراطية في البلدان المستطلعة وقدرة المواطنين على انتقاد الحكومة

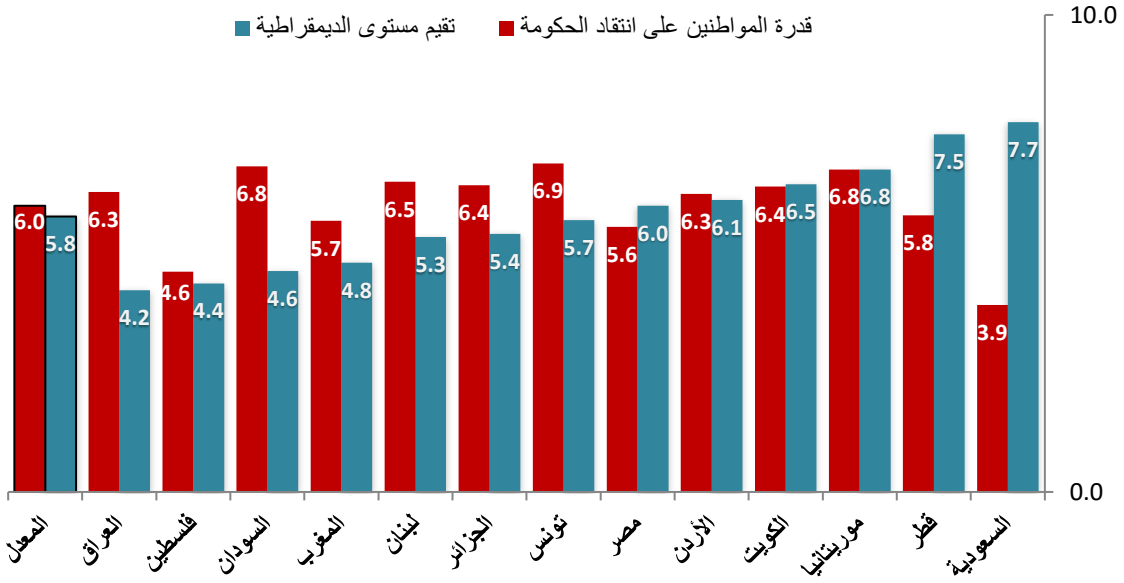

تقييم مستوى الديمقراطية في البلدان المستطلعة وقدرة المواطنين على انتقاد الحكومة بحسب أقاليم المنطقة العربية

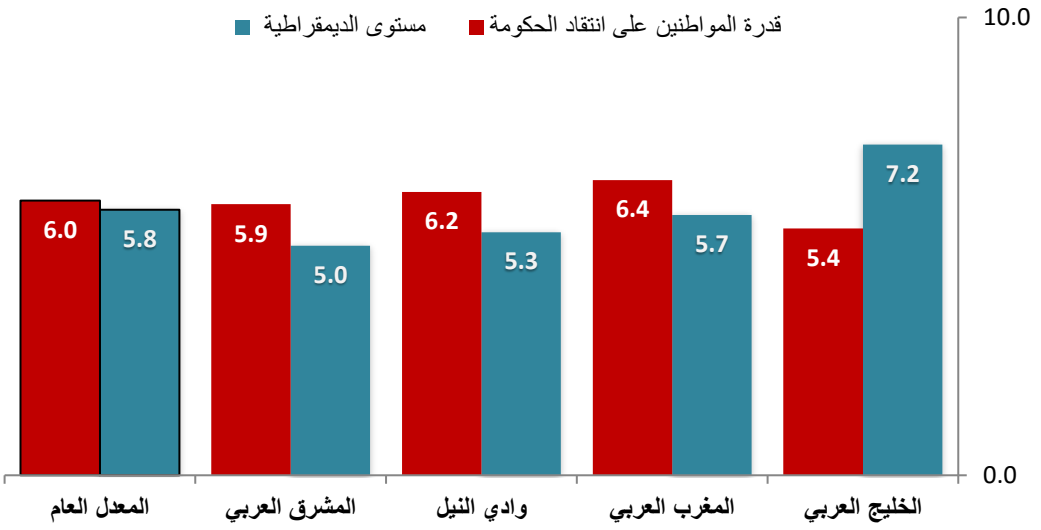

الثورات العربية

كيف يقيّم الرأي العام الثورات العربية التي جرت عام 2011؟

- في سياق التعرف إلى اتجاهات الرأي العام نحو الديمقراطية، جرى التعرّف إلى آراء المواطنين في الثورات العربية وحركات الاحتجاج الشعبي التي شهدتها المنطقة في عام 2011 بالتحديد، والتي كان مطلبها الأساسي إنهاء الاستبداد. وفي محاولة لتقييم وجهة نظر المواطنين للثورات بمعزل عن المسائل والتطورات اللاحقة، طُرح على المستجيبين سؤال: "في العودة إلى عام 2011 شهدت عدة بلدان عربية ثورات واحتجاجات شعبية، خرج فيها الناس للشوارع في تظاهرات، ما هو تقييمك لذلك؟".

- أظهرت النتائج أنّ أكثرية الرأي العامّ 58% ما زالت تعدّ هذه الثورات ظاهرة إيجابيةً، مقابل 28% عدّتها سلبيةً، حيث ان النسبة التي سجلت في استطلاع 2019/2020 هي أعلى نسبة سجلت منذ عام 2013.

من خلال العودة إلى عام 2011، شهدت عدة بلدان عربية ثورات واحتجاجات شعبية خرج فيها الناس إلى الشوارع في تظاهرات سلمية واحتجاجات، ما هو تقييمك لذلك؟ بحسب استطلاعات المؤشر عبر السنوات

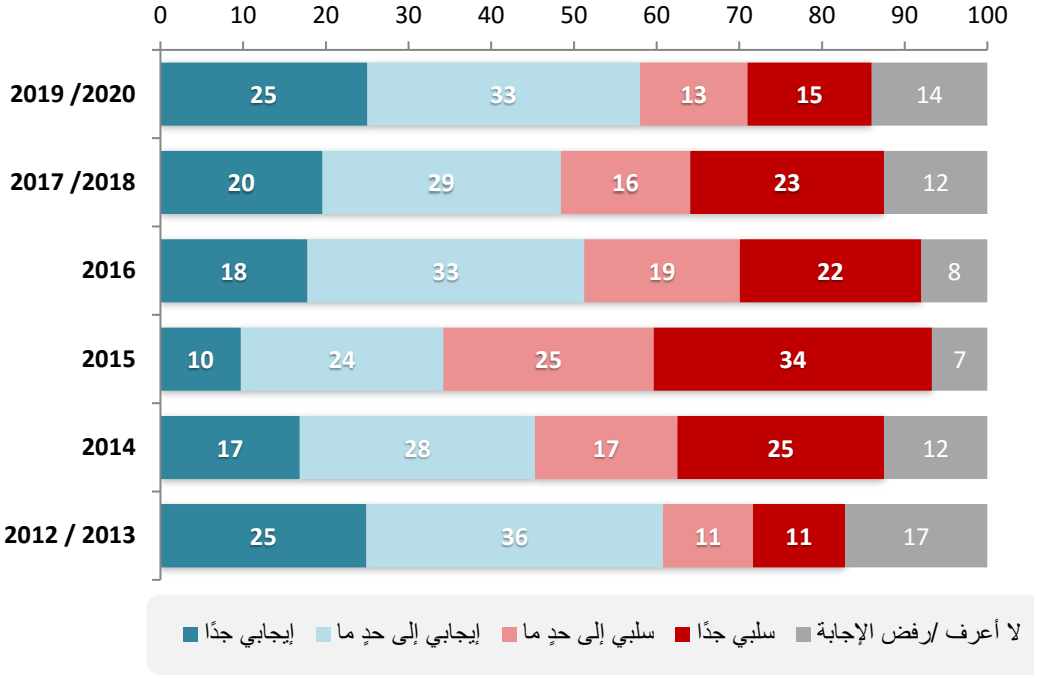

من خلال العودة إلى عام 2011، شهدت عدة بلدان عربية ثورات واحتجاجات شعبية خرج فيها الناس إلى الشوارع في تظاهرات سلمية واحتجاجات، ما هو تقييمك لذلك؟ بحسب أقاليم المنطقة العربية

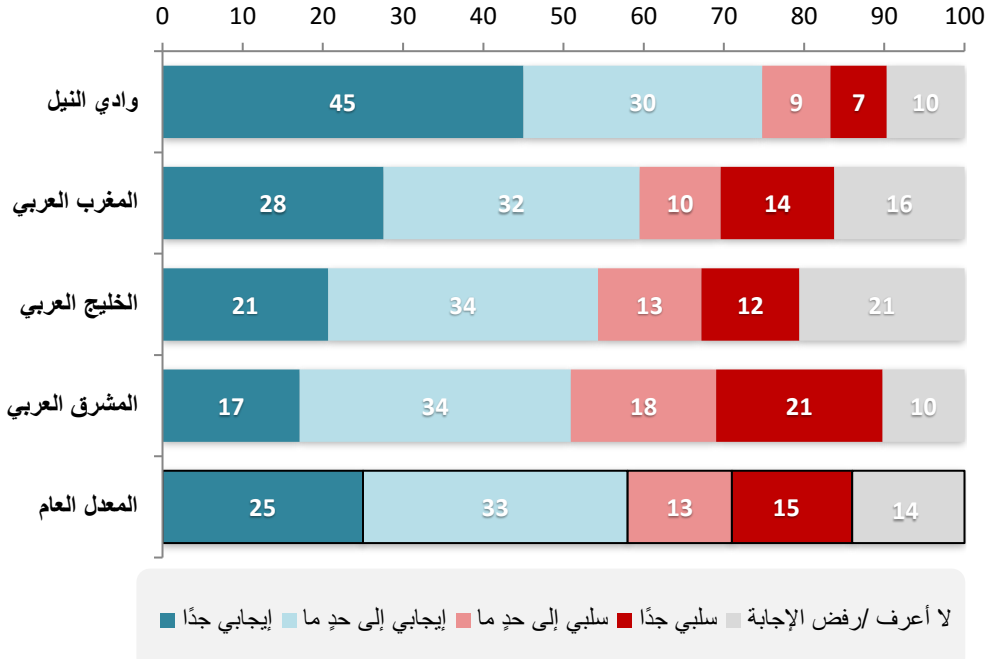

- بغض النظر عن تقييمهم للثورات ومآلاتها، سئل المستجيبون عن الأسباب التي دفعت الناس في عام 2011 إلى المشاركة في تظاهرات الثورات العربية وحركات الاحتجاج، وأفادوا أن دوافعهم كانت الوقوف ضد الاستبداد والظلم، ومن أجل الديمقراطية والمساواة بنسبة 29%، وضدّ الفساد بنسبة 30%.

بالعودة إلى عام 2011، شهدت عدة بلدان عربية ثورات واحتجاجات شعبية خرج فيها الناس للشوارع في تظاهرات سلمية، في رأيك ما هو أهم سبب وثاني أهم سبب لذلك؟ في المؤشر عبر السنوات

ترتيب السبب/ الاسباب	أهم أول سبب			ثاني أهم سبب		
	2020 /2019	2018 /2017	2016	2020 /2019	2018 /2017	2016
ضد الفساد	**31**	**21**	**25**	14	11	6
نتيجة لأوضاعهم الاقتصادية السيئة	**16**	**20**	**18**	17	17	14
ضد الدكتاتورية	**16**	**14**	**20**	11	9	9
من أجل الحريات السياسية	**6**	**8**	**10**	7	8	7
من أجل إنهاء الظلم	**6**	**8**	**5**	12	14	15
من أجل تحقيق المساواة والعدل	**4**	**5**	**3**	10	12	11
من أجل الديمقراطية	**3**	**4**	**4**	8	8	9
من أجل الكرامة	**4**	**4**	**4**	8	9	9
أخرى	**1**	**3**	**3**	1	1	1
لا أعرف/ رفض الإجابة	**13**	**13**	**7**	0	0	0
لا يوجد خيار آخر	**0**	**0**	**0**	12	13	19
المجموع	**100**	**100**	**100**	100	100	100

- انقسم الرأي العامّ العربي ما بين متفائل ومتشائم نحو واقع ثورات الربيع العربي ومستقبلها؛ إذ أفاد ما نسبتهم 48% أنّها تمرّ بمرحلة تعثّر، إلّا أنّها ستحقق أهدافها في نهاية المطاف، وذلك مقابل 30% يرون أنّ الربيع العربي قد انتهى وأنّ الأنظمة السابقة عادت إلى الحكم. وهي نتيجة شبيهة بنتائج استطلاع 2015.

أيّ العبارتين التاليتين أقرب إلى وجهة نظرك؟ حسب استطلاعات المؤشر عبر السنوات

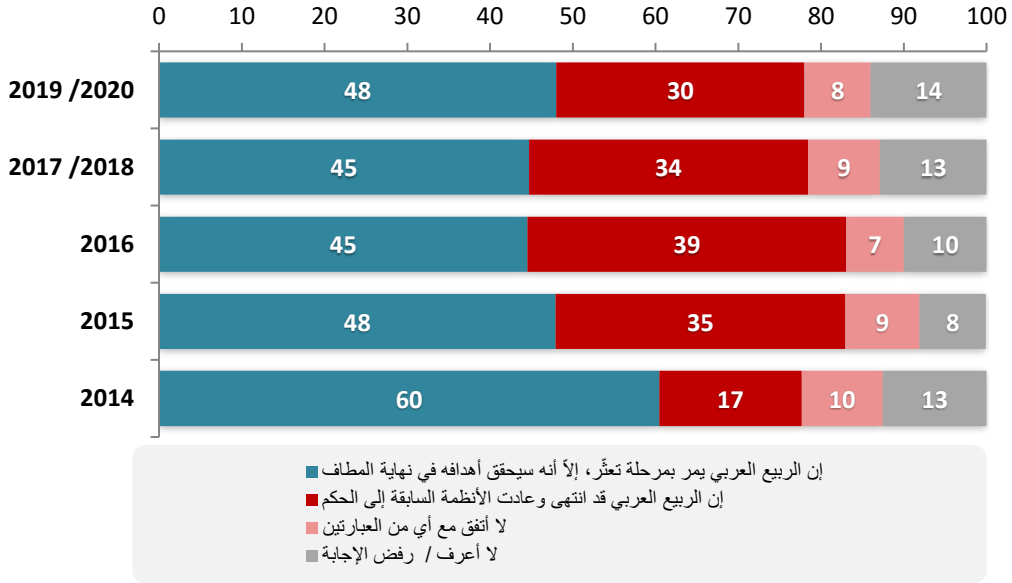

أيّ العبارتين التاليتين أقرب إلى وجهة نظرك؟ بحسب أقاليم المنطقة العربية

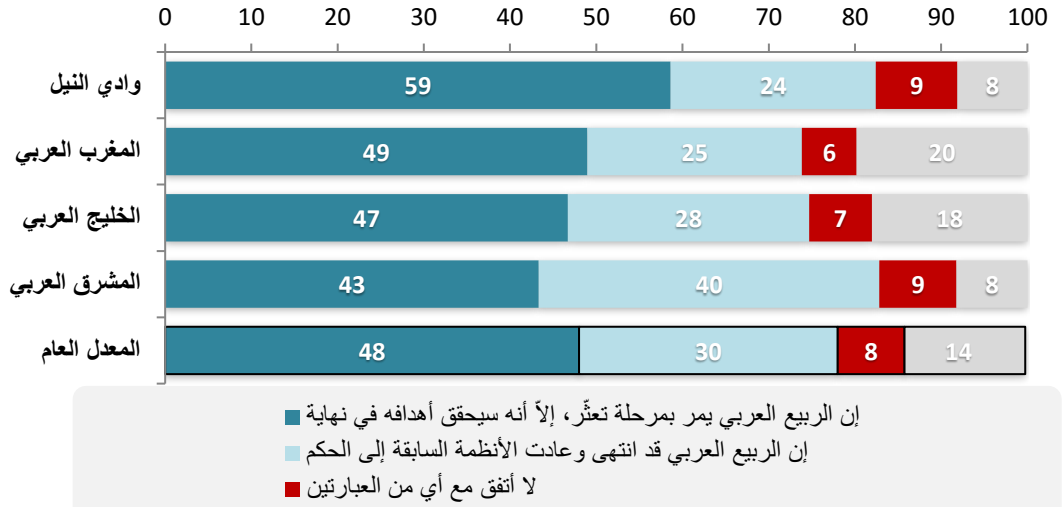

- إن الكتلة الأكبر من الرأي العام في المنطقة العربية منحازة إلى تأييد الثورة السودانية والثورة الجزائرية، بينما كانت نسبة "لا أعرف" تمثل أكثر من ثلث المستجيبين.

منذ عدة أشهر والجزائر تشهد احتجاجات شعبية أدت لإجراء تغييرات في النظام السياسي، هل كنت تؤيد أم تعارض هذه الاحتجاجات الشعبية في الجزائر؟

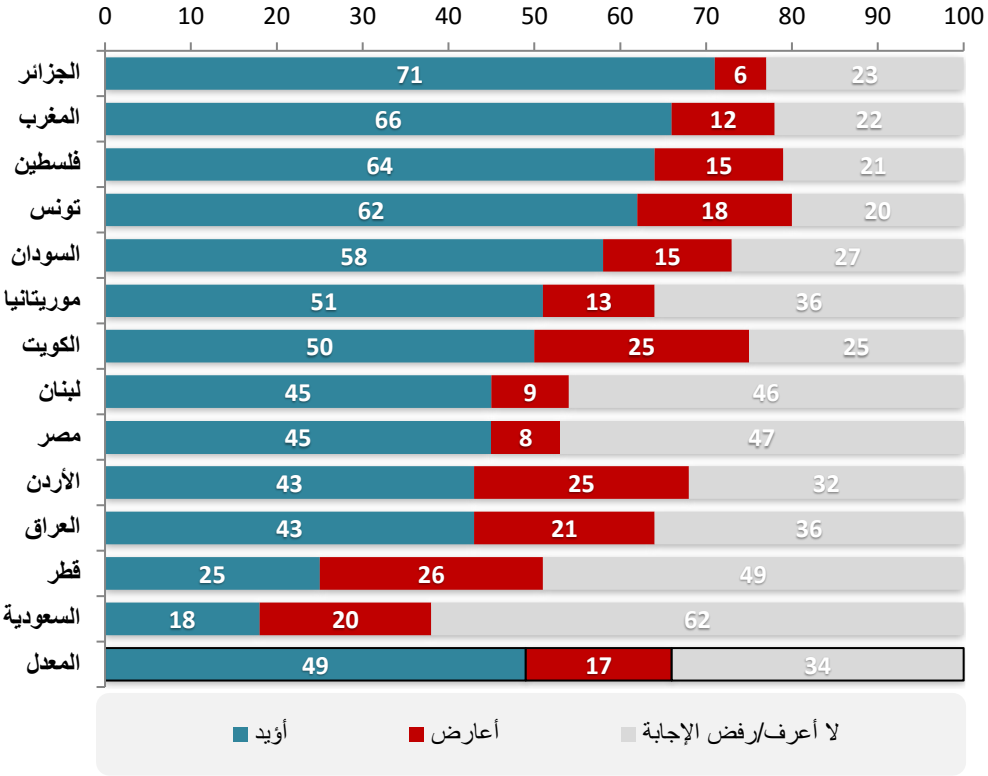

منذ عدة أشهر والجزائر تشهد احتجاجات شعبية أدت إلى إجراء تغيرات في النظام السياسي، هل كنت تؤيد أم تعارض هذه الاحتجاجات الشعبية في الجزائر؟ بحسب أقاليم المنطقة العربية

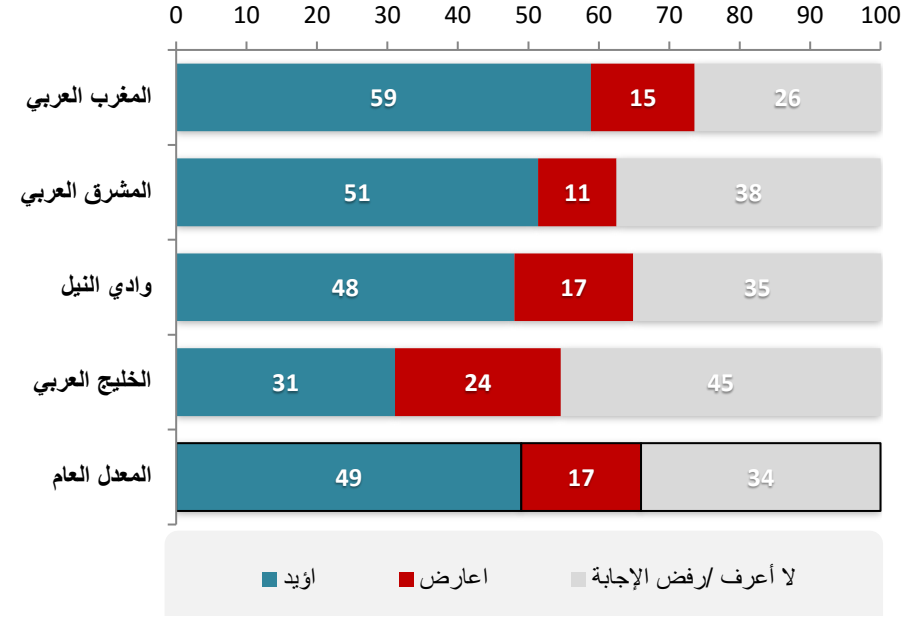

على مدار عدة أشهر شهد السودان احتجاجات شعبية أدت إلى تغييرات في النظام السياسي، هل كنت تؤيد أو تعارض الاحتجاجات الشعبية في السودان؟ بحسب الدول

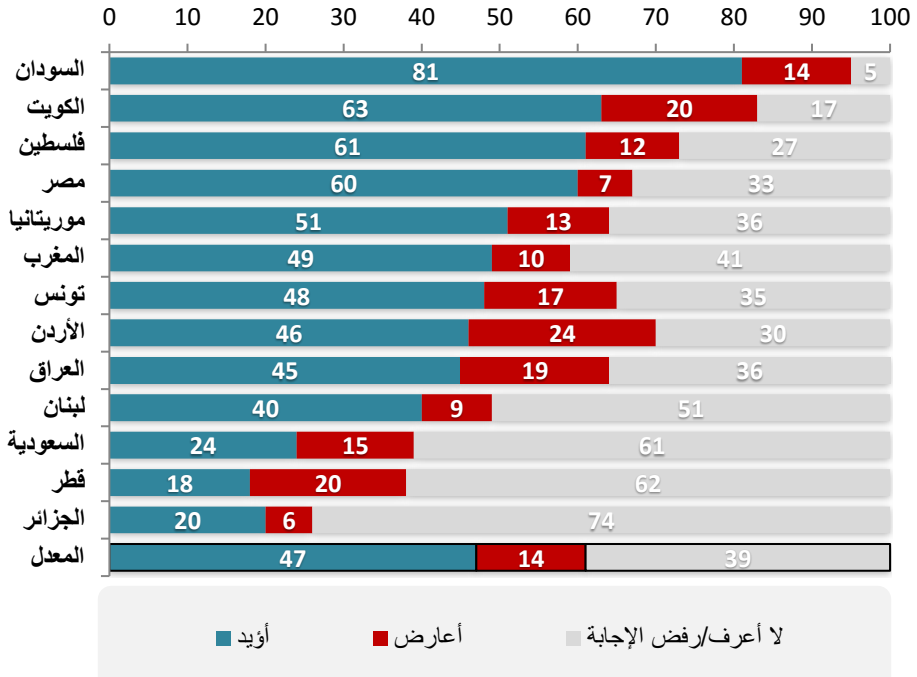

على مدار عدة أشهر شهد السودان احتجاجات شعبية أدت إلى تغييرات في النظام السياسي، هل كنت تؤيد أو تعارض الاحتجاجات الشعبية في السودان؟ بحسب أقاليم المنطقة العربية

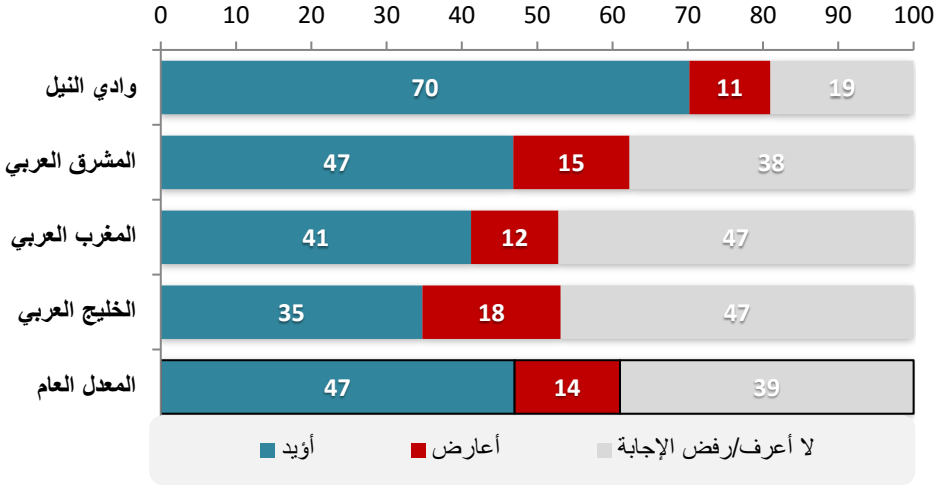

- أيدت أغلبية المستجيبين التي شهدت بلدانها احتجاجات شعبية هذه الاحتجاجات.
- 85% من السودانيين أيدوا الاحتجاجات الشعبية في السودان.
- 82% من العراقيين أيدوا الاحتجاجات الشعبية في العراق.
- 71% من الجزائريين أيدوا الاحتجاجات الشعبية في الجزائر.
- 67% من اللبنانيين أيدو الاحتجاجات في لبنان.

المؤيدون والمعارضون للاحتجاجات التي شهدها لبنان والعراق، والجزائر، والسودان

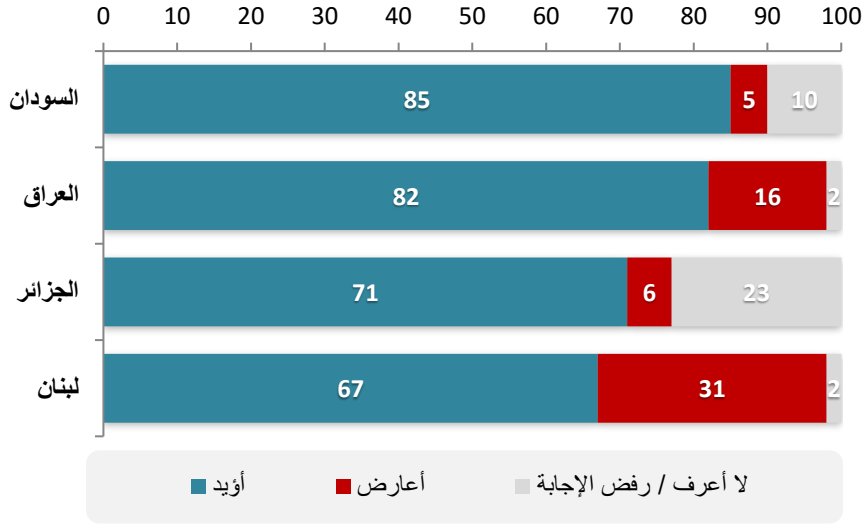

- تراوحت نسب المشاركين في المظاهرات/ الاحتجاجات الشعبية ما بين 15% إلى 37% في كل من الجزائر، ولبنان، والعراق، والسودان.

المستجيبون الذين أفادوا أنهم شاركوا في المظاهرات /الاحتجاجات التي شهدها لبنان، والعراق، والجزائر، والسودان

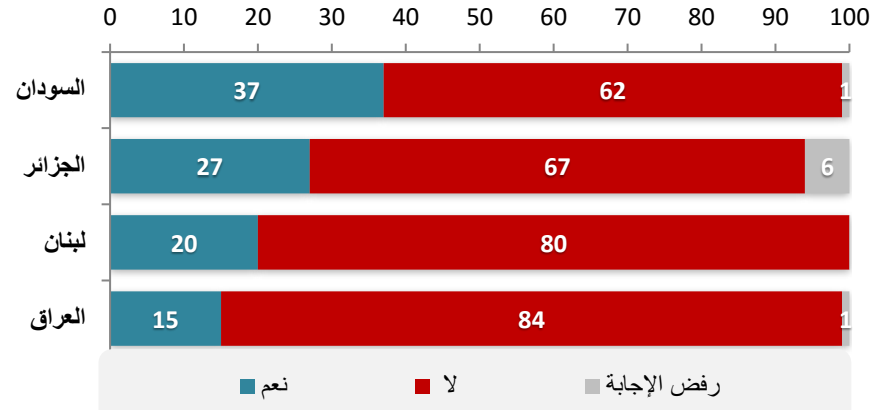

القسم الرابع: المشاركة السياسيّة والمدنيّة

ما المصادر التي يعتمد عليها المواطن العربي لمتابعة الأخبار السياسية؟

- الرأي العامّ العربيّ منقسم على صعيد اهتمامه بالشؤون السياسيّة في بلدانه، إلا أن نسب الاهتمام بالشؤون السياسية عبر السنوات التسع الماضية شبة متطابقة.

مدى اهتمام المستجيبين بالشؤون السياسية في بلدانهم في استطلاعات المؤشر عبر السنوات

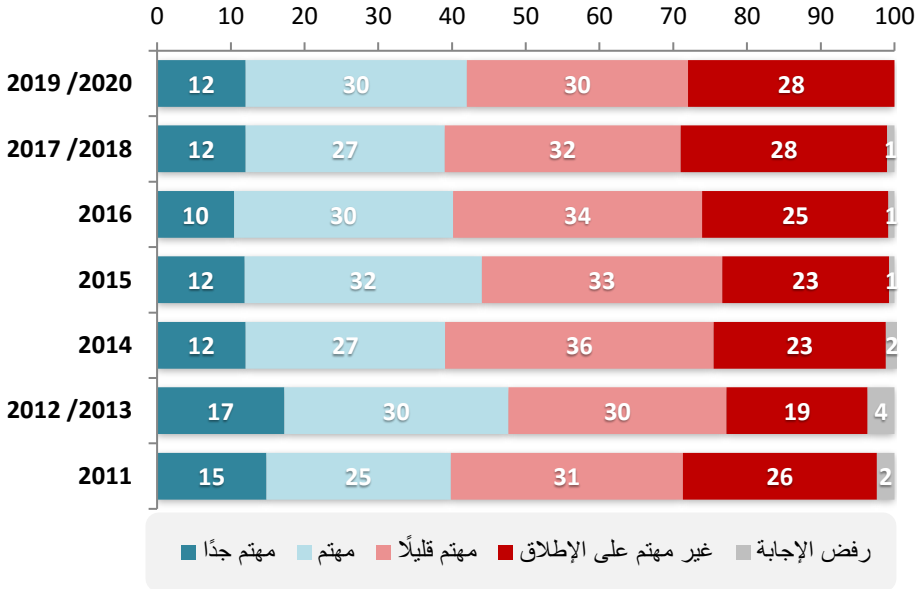

مدى اهتمام المستجيبين بالشؤون السياسية في بلدانهم بحسب أقاليم المنطقة العربية

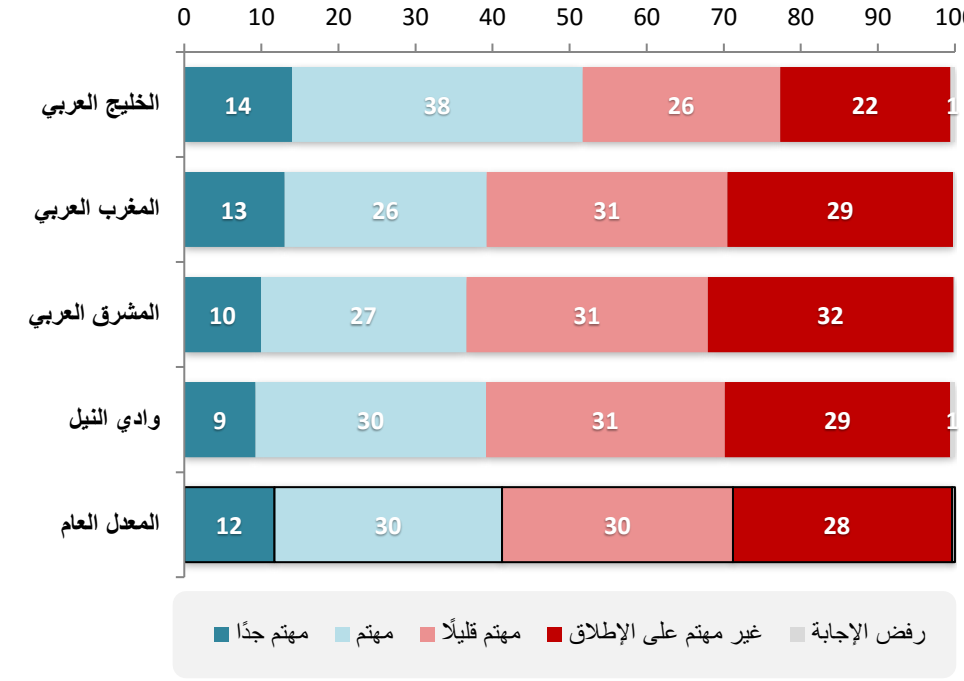

- عبر السنوات التسع الماضية، أظهرت النتائج تحولات جوهرية، في مصادر المواطنين لمتابعة الأخبار السياسية، حيث ارتفعت نسبة الذين يعتمدون على الإنترنت وانخفضت نسبة الذين يعتمدون على التلفزيون.

- ما زالت أكثريّة المواطنين في المنطقة العربيّة تعتمد على القنوات التلفزيونيّة في متابعة الأخبار السياسيّة بنسبة 48%، ثم على شبكة الإنترنت بنسبة 35%، وحلّ في المرتبة الثالثة الراديو بنسبة 6%، فالصحف اليومية بنسبة 4%. وبطبيعة الحال، فإن المصادر المتاحة على الإنترنت تتضمن مواقع إخبارية ومنصات لمحطات تلفزيونية وصحفية؛ أي أن التحول هنا هو في الوسيلة المستخدمة في الحصول على الخبر، وليس نوع المؤسسة الإعلامية التي تنشر الخبر.

- 35% من المستجيبين قالوا إنهم يعتمدون على الإنترنت لمتابعة الأخبار السياسية، وهي أعلى نسبة منذ عام 2011، وقد تضاعفت خلال تلك الفترة سبع مرات، وقلت نسبة الاعتماد على القنوات التلفزيونية مقارنة بالسنوات السابقة.

اتّجاهات المستجيبين نحو الوسائل الإعلامية الأكثر استخدامًا للحصول على الأخبار السياسيّة في استطلاعات المؤشر عبر السنوات

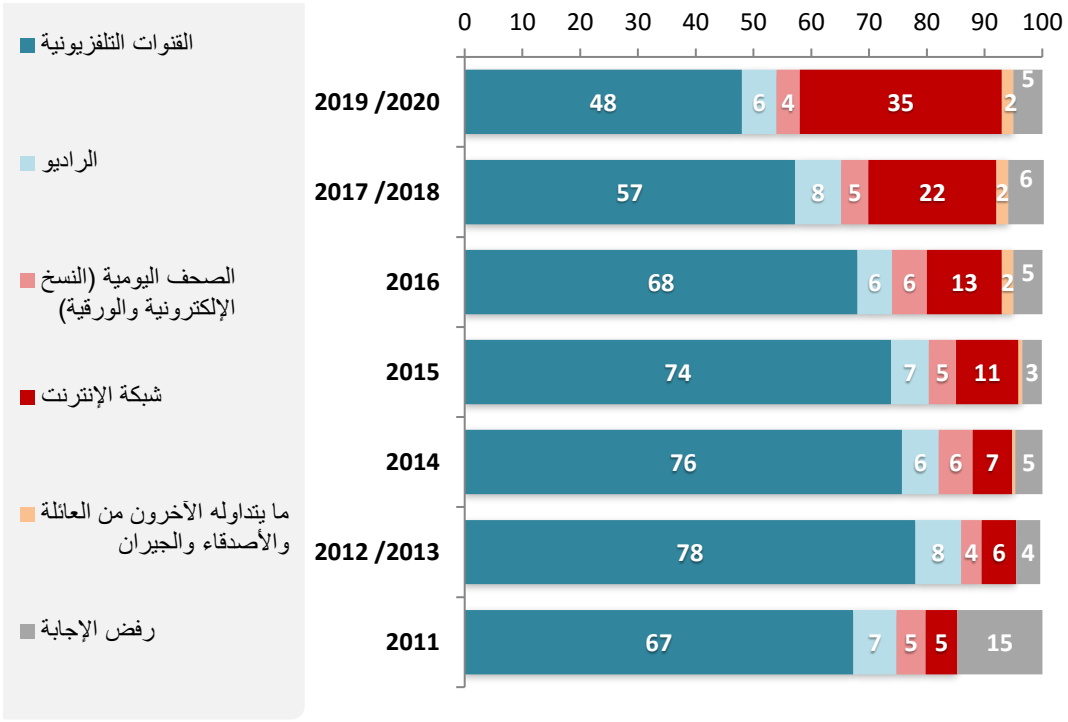

ما مدى انتساب المواطنين إلى المنظمات المدنية والأحزاب السياسية؟

- انخراط المواطنين في منظّمات مدنيّة وأهلية طوعيّة منخفض في المنطقة العربيّة، ولا تتجاوز 15%. وتصبح النسب أقل من ذلك، إذا أخذنا في الاعتبار مدى مشاركة المستجيبين في الهيئات التي أفادوا أنهم ينتسبون إليها.
- لا تغيّر يذكر في نسب الانتساب أو المشاركة إلى المنظمات الأهلية والمدنية.
- لا يزال الانتساب إلى جمعيات وهيئات عائلية أعلى من الانتساب إلى الجمعيات الأهلية والطوعية.

المستجيبون المنتسبون وغير المنتسبين إلى مجموعة من الهيئات والجمعيّات المدنيّة والطوعيّة

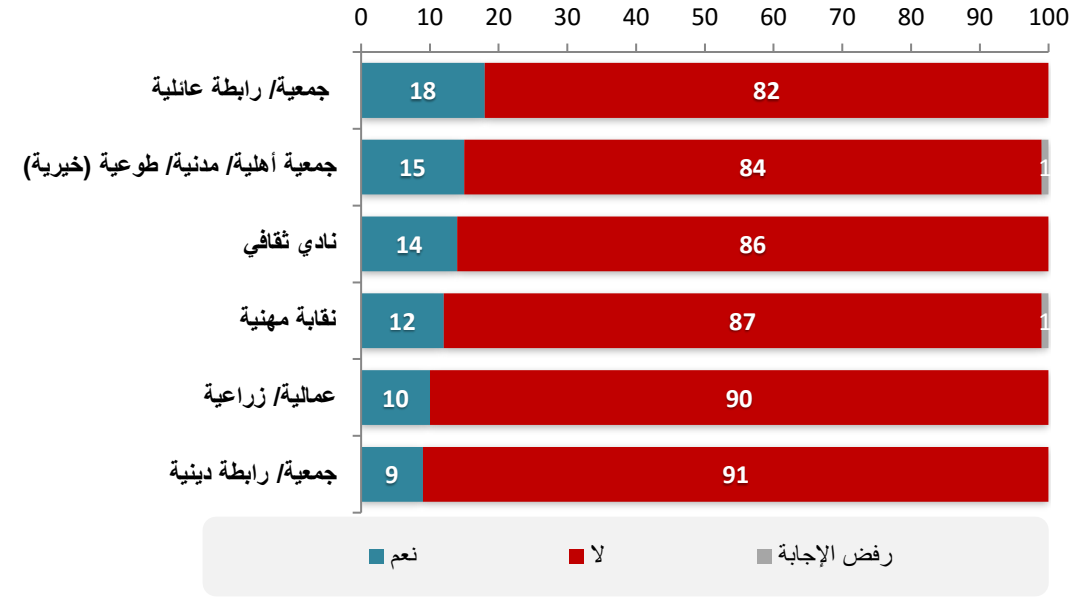

- أكثريّة مواطني المنطقة العربيّة (61%) غير منتسبة إلى أحزابٍ سياسيّة، ولا يوجد حزبٌ سياسيّ يمثّلها.

اتّجاهات الرّأي العامّ نحو الانتساب إلى أحزابٍ سياسيّة أو نحو وجود أحزابٍ وتيّارات سياسيّة تمثّلهم

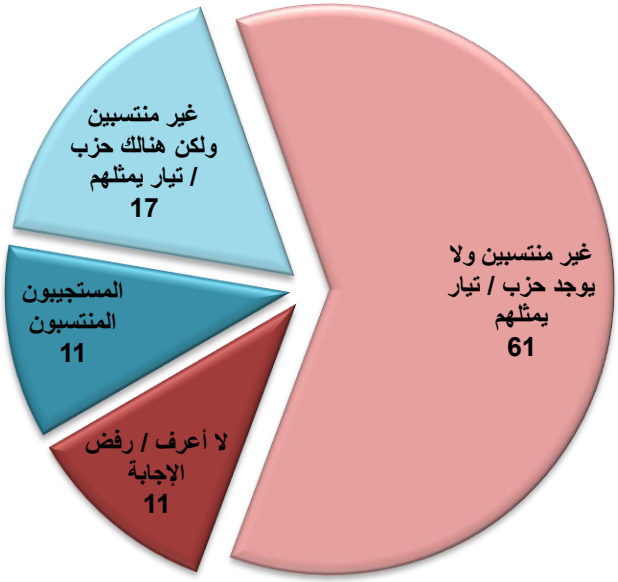

- على الرغم من أن المواطنين في المنطقة العربية يؤيدون النظام الديمقراطي ضمن فهم ذي محتوى لماهية الديمقراطية، فإن مشاركتهم السياسية والمدنية محدودة. ولتوضيح هذه النقطة جرى اختبار مؤشرات لقياس درجة الانخراط السياسي: وهي مدى اهتمام المواطنين بالشؤون السياسية في بلدانهم، ومدى الثقة بالأحزاب السياسية، ونية المشاركة في الانتخابات القادمة؟

- انقسم الرأي العامّ العربي نحو نيته المشاركة في الانتخابات المقبلة. وأصبحت نسبة الذين أفادوا بعدم رغبتهم في المشاركة في الانتخابات 42%، بعد أن كانت 27% في استطلاعي المؤشر 2011 و2012/2013. وقد يكون تفسير هذا أن أغلبية العمليات الانتخابية تجري في إطار أنظمة حكم غير ديمقراطية.

- الثقة بالأحزاب السياسية محدودة وتتراجع عبر السنوات.

- على الرغم من أن الرأي العامّ العربي يؤيد الديمقراطية ويفضلها ويقيّم مستوى الديمقراطية في البلدان العربية تقييمًا غير إيجابي؛ فمن الواضح أن العزوف عن الانخراط السياسي أو "اللامبالاة السياسية" هو السائد. وقد يكون هذا متوقعًا في إطار أنظمة غير ديمقراطية، حيث إن المشاركة السياسية غير متاحة، أو أن المتاح بلا معنى حقيقي لناحية التأثير.

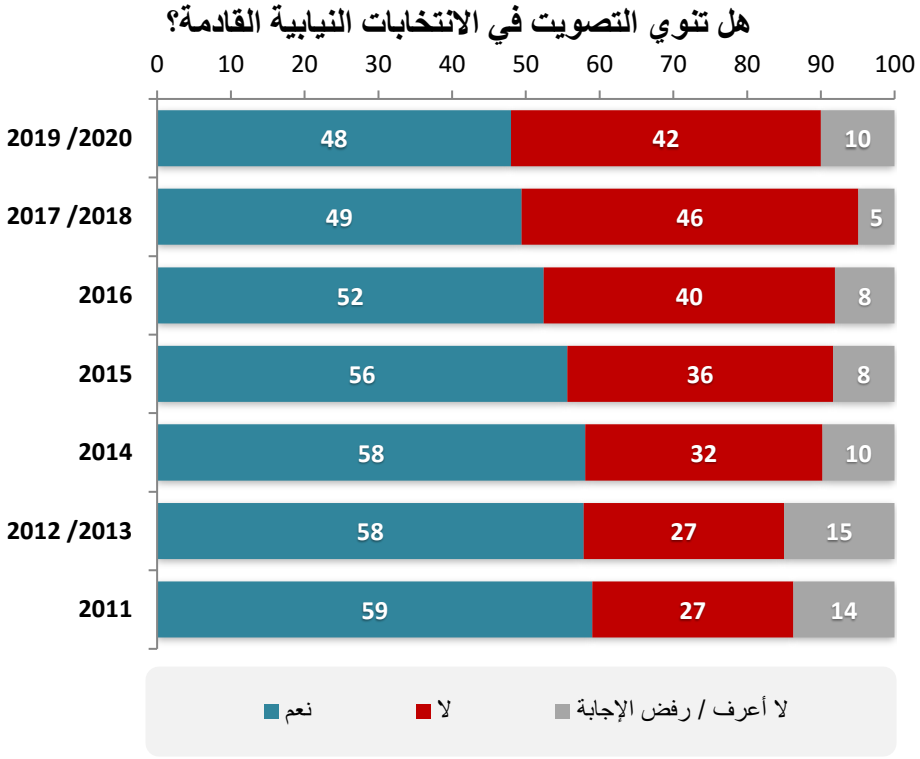

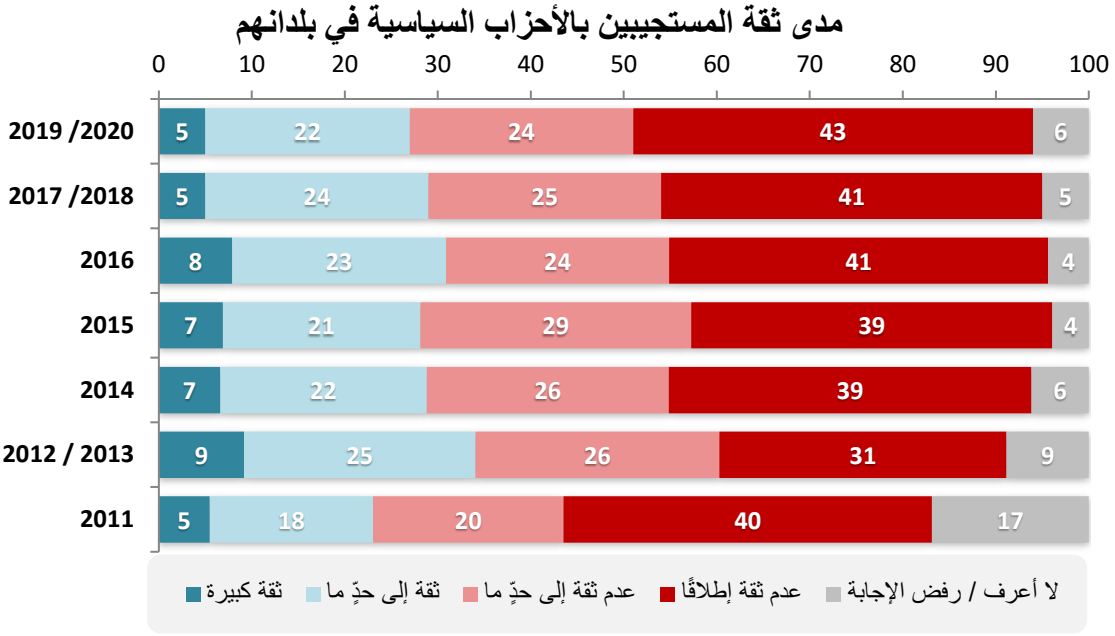

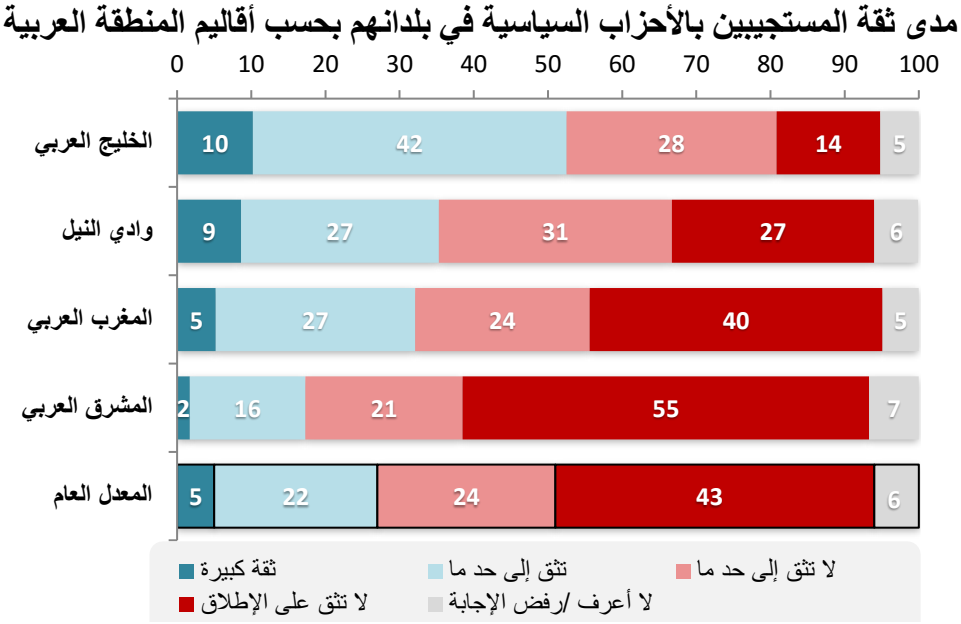

ما مدى استخدام الإنترنت في المنطقة العربية؟

- 26% من المستجيبين أفادوا أنّهم لا يستخدمون الإنترنت، مقابل 73% قالوا إنّهم يستخدمون الإنترنت بتفاوت. وقد شهد استخدام الإنترنت تزايدًا عند مقارنة نتائج استطلاع 2020/2019 بنتائج استطلاعات المؤشر في الأعوام السابقة، ويعدّ هذا الارتفاع جوهريًا من الناحية الإحصائية.

المستجيبون الذين أفادوا أنّهم يستخدمون الإنترنت، وأولئك الذين أفادوا أنّهم لا يستخدمونها في استطلاعات المؤشر عبر السنوات

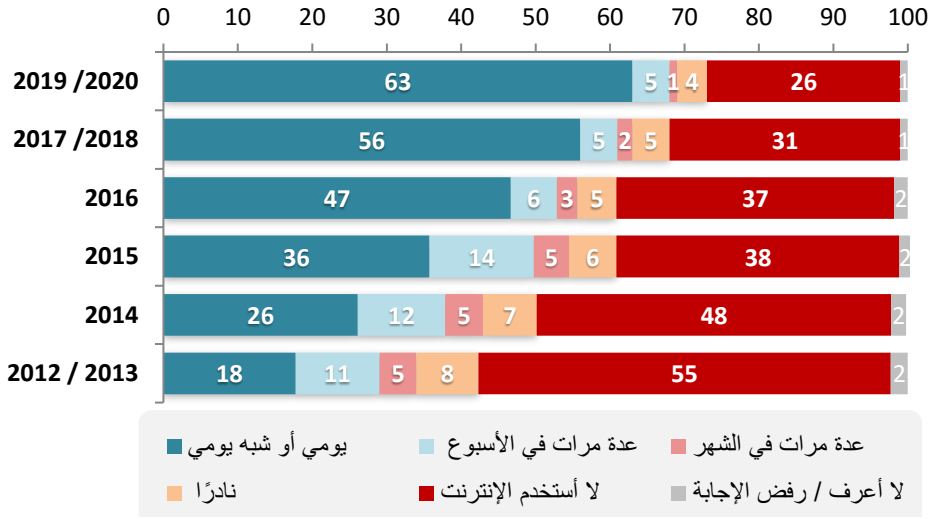

المستجيبون الذين أفادوا أنّهم يستخدمون الإنترنت، وأولئك الذين أفادوا أنّهم لا يستخدمونها بحسب أقاليم المنطقة العربية

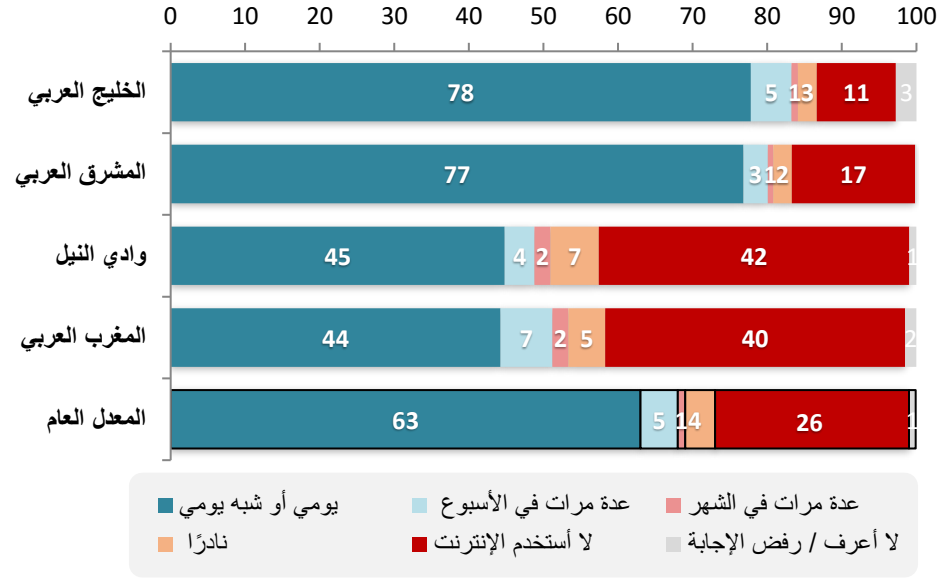

- 86% من مستخدمي الإنترنت لديهم حساب على "فيسبوك"، و84% لديهم حساب على "واتس أب".
- 55% من مستخدمي الإنترنت لديهم حساب على "انستغرام"، و44% لديهم حساب على "سناب شات"، و43% لديهم حساب على "تويتر".

- أغلبية المستجيبين من ذوي حسابات التواصل الاجتماعي في جميع أقاليم المنطقة لديهم حسابات على فيسبوك. وأقل من نصفهم لديهم حسابات على تويتر باستثناء منطقة الخليج، حيث إن 87% من مستخدمي إقليم الخليج قالوا إن لديهم حسابات على تويتر.

المستجيبون الذين أفادوا أنّ لديهم حسابًا على أي من مواقع التواصل الاجتماعي من مُجمل مستخدمي الإنترنت

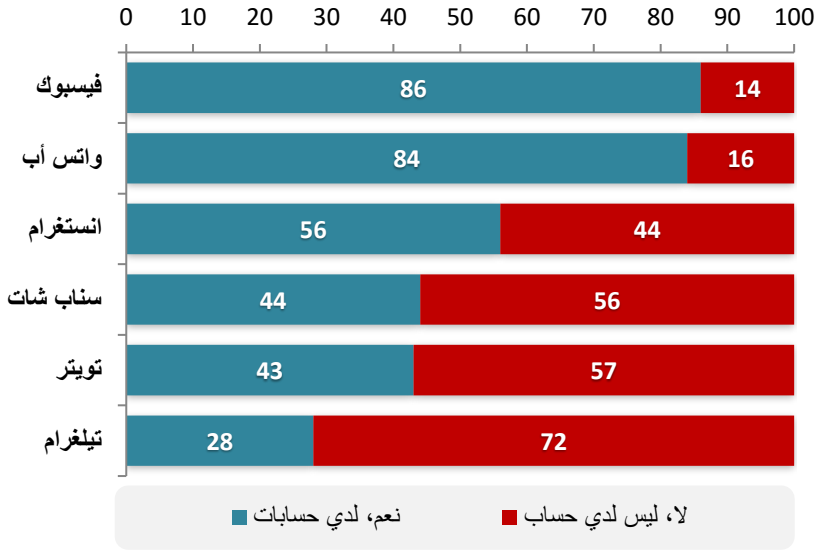

المستجيبون الذين أفادوا أنّ لديهم حسابًا على أي من مواقع التواصل الاجتماعي من مُجمل مستخدمي الإنترنت بحسب أقاليم المنطقة العربية

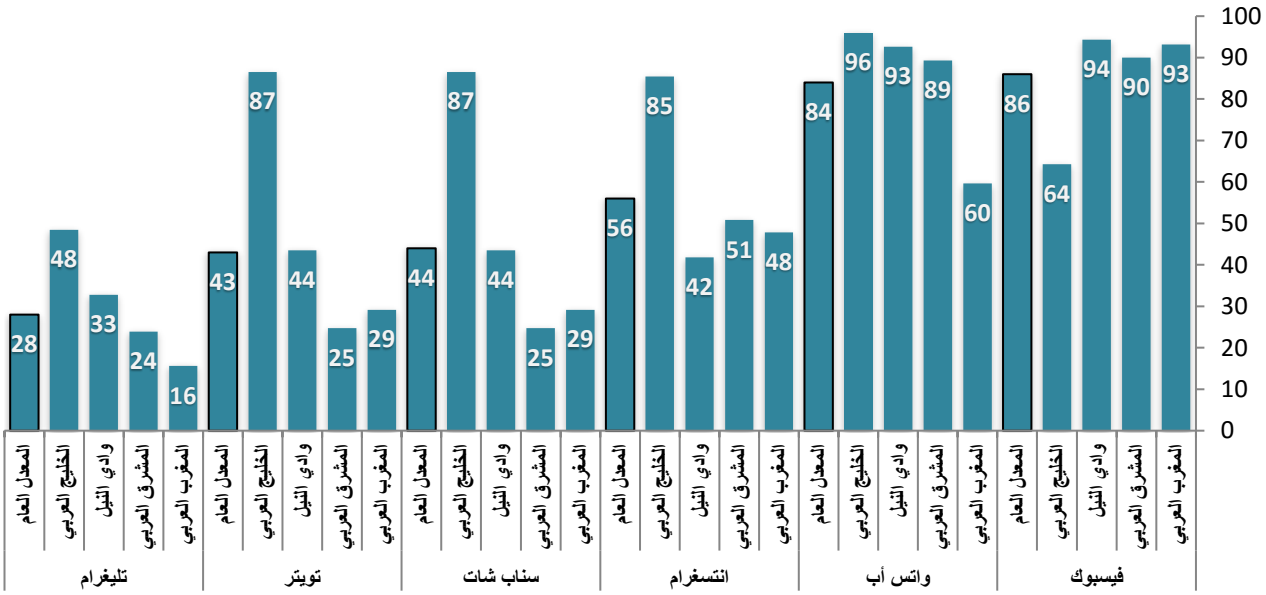

- في ضوء تعدد استخدامات وسائل التواصل الاجتماعي، طُرح على مستخدميها عدة أسئلة للتعرف إلى مدى استخدامهم لها في: الحصول على أخبار ومعلومات سياسية، والتعبير عن آرائهم في شأن أحداث سياسية، والتفاعل مع قضايا سياسية.

- إضافة إلى الاستخدامات الأخرى، أظهرت النتائج أن 80% من مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي يقومون باستخدامها أيضًا للحصول على أخبار ومعلومات سياسية، و20% يستخدمونها يوميًا أكثر من مرة.

- 61% من أصحاب الحسابات على وسائل التواصل الاجتماعي يستخدمونها للتعبير عن آرائهم في أحداث سياسية، و28% يستخدمونها يوميًا أو عدة مرات في اليوم.

- 61% من أصحاب الحسابات على وسائل التواصل الاجتماعي يستخدمونها للتفاعل مع قضايا سياسية، 47% يستخدمونها يوميًا أو عدة مرات في اليوم.

- أقل المجتمعات استخدامًا لوسائل التواصل للتفاعل مع قضايا سياسية كانت السعودية. وقد انعكس هذا على إقليم الخليج وهو الأقل استخدامًا لوسائل التواصل الاجتماعي للتفاعل مع قضايا سياسية.

- 87% من مستخدمي الإنترنت أفادوا أنهم يستخدمون اللغة العربية لتصفح محتوى الإنترنت.

- اللغة الثانية الأكثر استخدامًا عند تصفح الإنترنت كانت اللغة الفرنسية؛ حيث أفاد ذلك 7% من مستخدمي الإنترنت، تليها اللغة الإنكليزية 4%.

مدى استخدام وسائل التواصل الاجتماعي من أجل التفاعل مع قضية سياسية

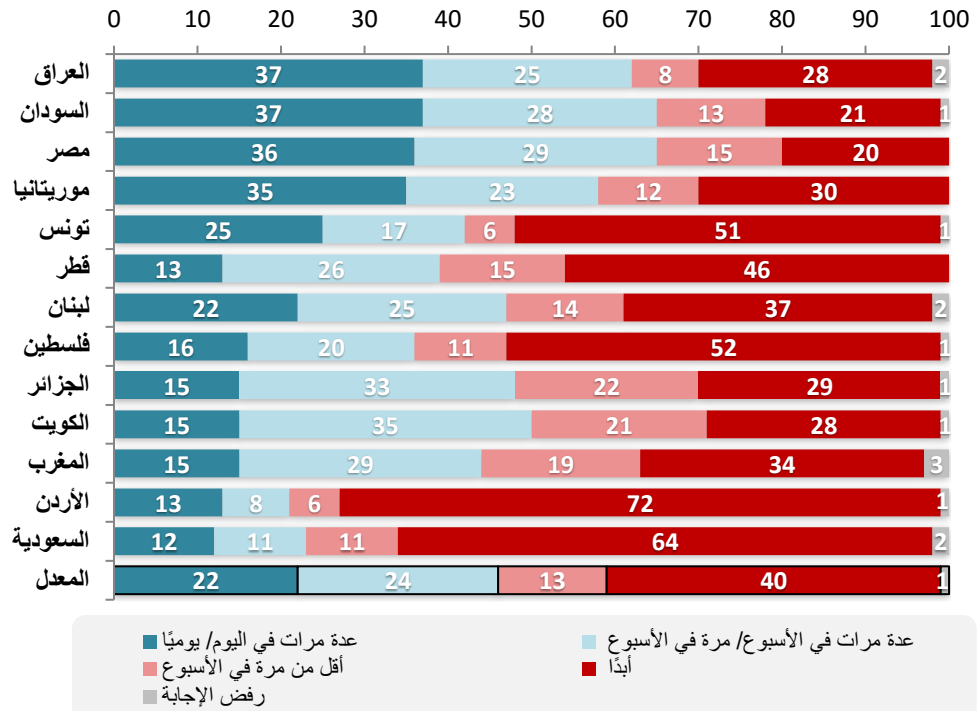

مدى استخدام وسائل التواصل الاجتماعي من أجل التفاعل مع قضية سياسية بحسب أقاليم المنطقة العربية

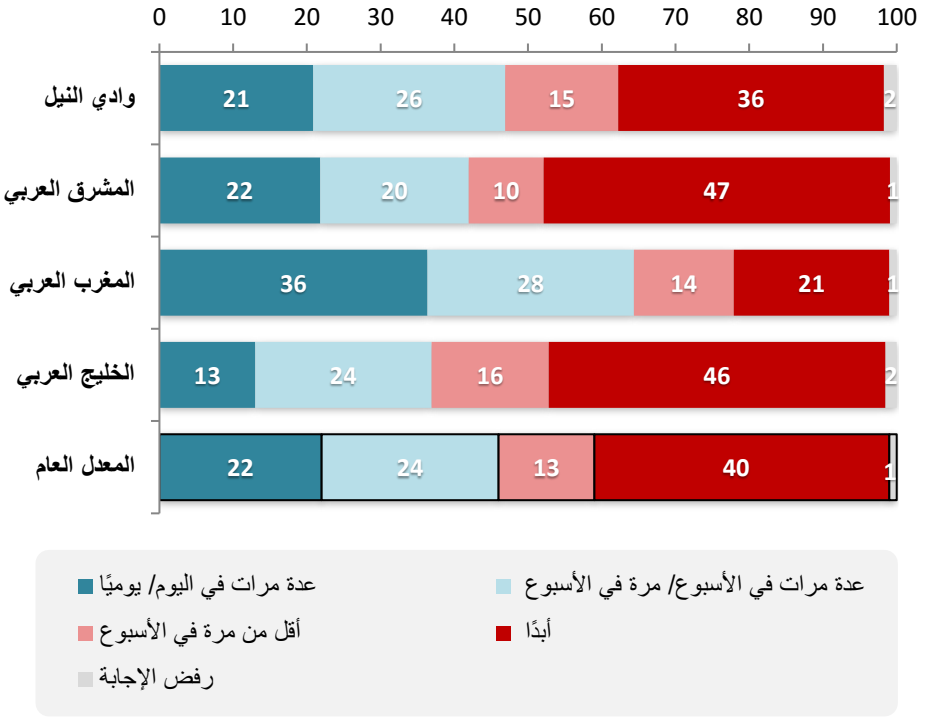

اللغتان الأولى والثانية الأكثر استخدامًا عند تصفح الإنترنت

	اللغة الأولى الأكثر استخدامًا	اللغة الثانية الأكثر استخدامًا
العربية	87	7
الفرنسية	7	13
الإنكليزية	4	30
الكردية	1	0
أخرى	0	1
رفض الإجابة	1	--
لا يوجد لغات ثانية	--	49
المجموع	100	100

القسم الخامس: دور الدين في الحياة العامّة والسياسيّة

كيف يعرّف المواطنون مستوى تديّنهم؟

- ينقسم مواطنو المنطقة العربيّة إلى ثلاث كتل، أفادت أكبرها أنّها متديّنة إلى حدٍ ما 63%، مقابل 23% من المستجيبين أفادوا أنهم متديّنون جدًّا، و12% قالوا إنهم غير متديّنين. وتعد التغيرات، عبر سنوات استطلاع المؤشر لمستوى التديّن، بحسب تعريف المستجيبين الذاتي لأنفسهم، تغيرات طفيفة.

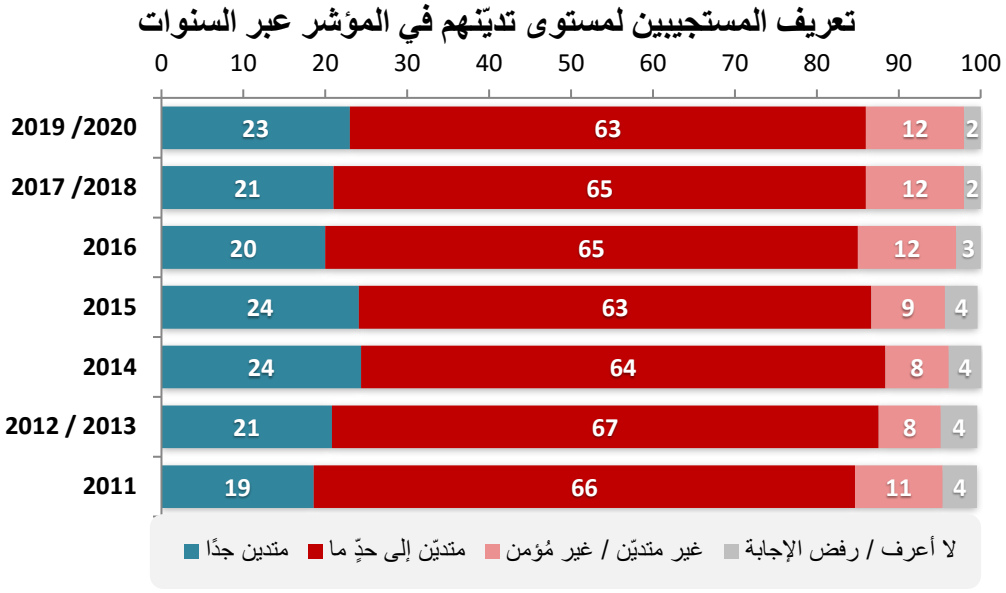

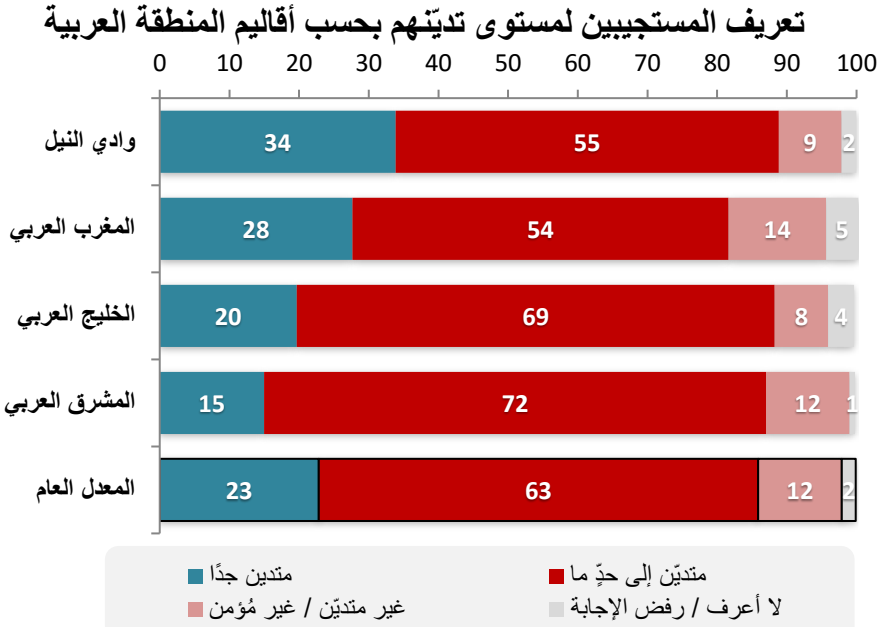

من هو المتدين؟

- تنحاز أغلبية الرأي العامّ (58%) إلى التركيز على سماتٍ أخلاقية وقيمية، بوصفها أهم شرطٍ يجب توافره في شخصٍ ما كي يعدّ متديّنًا، ولم يشهد الرأي العامّ تغيرًا على هذا الصعيد عبر السنوات الماضية.

اتّجاهات الرّأيّ العامّ نحو الشّرط الأهمّ الذي يجب توافره في شخصٍ ما حتّى يُعدّ متديّنا في المؤشر العربي عبر السنوات

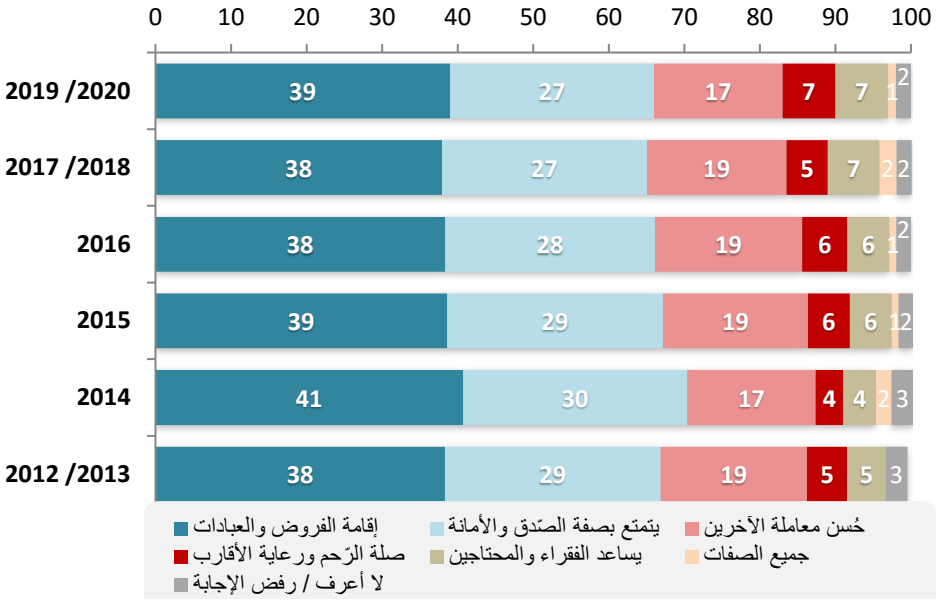

اتّجاهات الرّأيّ العامّ نحو الشّرط الأهمّ الذي يجب توافره في شخصٍ ما حتّى يُعدّ متديّنا بحسب أقاليم المنطقة العربية

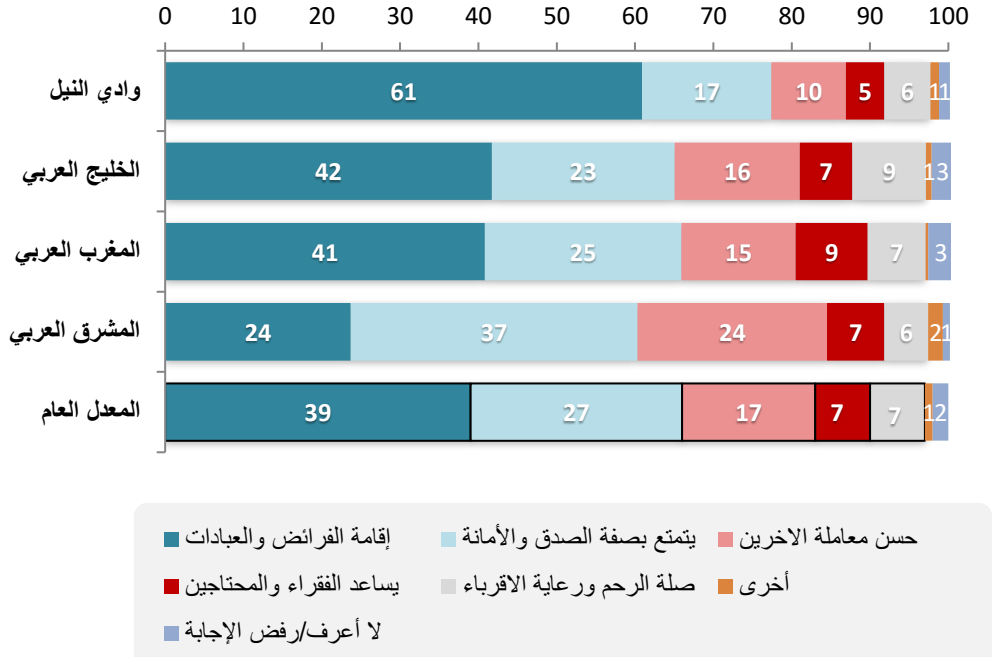

- أغلبية الرأي العامّ ترفض مقولة أنّ كلّ شخص غير متديّن هو شخص سيئ.
- أغلبية الرأي العامّ ترفض تكفير الذين ينتمون إلى أديانٍ أخرى، أو الذين لديهم وجهات نظرٍ مختلفة في تفسير الدين.

مؤيّدو مقولة "ليس من حقّ أيّ جهة تكفير الذين ينتمون إلى أديانٍ أخرى"، ومعارضوها

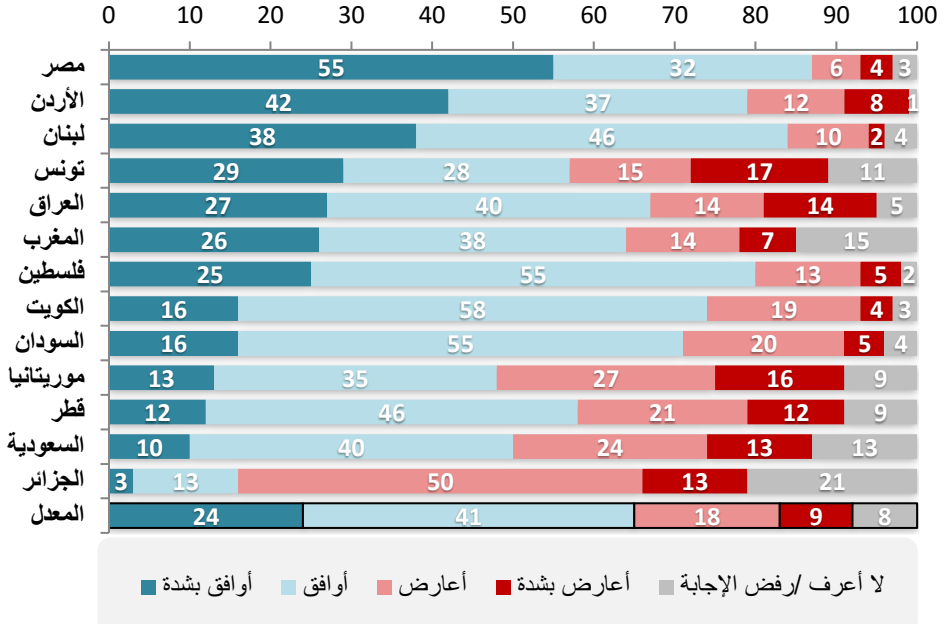

مؤيّدو مقولة "ليس من حقّ أيّ جهة تكفير الذين ينتمون إلى أديانٍ أخرى"، ومعارضوها بحسب أقاليم المنطقة العربية

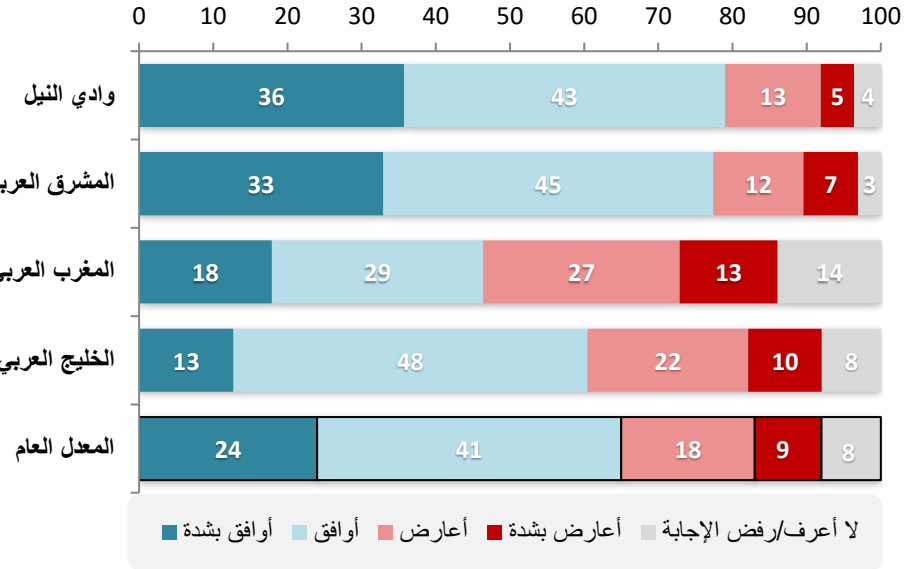

- عبرت أغلبية المستجيبين أنها لا تتعامل مع الناس على أساس تدينهم من عدمه بنسبة 61%، فيما أفاد 31% أنهم يفضلون التعامل مع أشخاص متدينين.

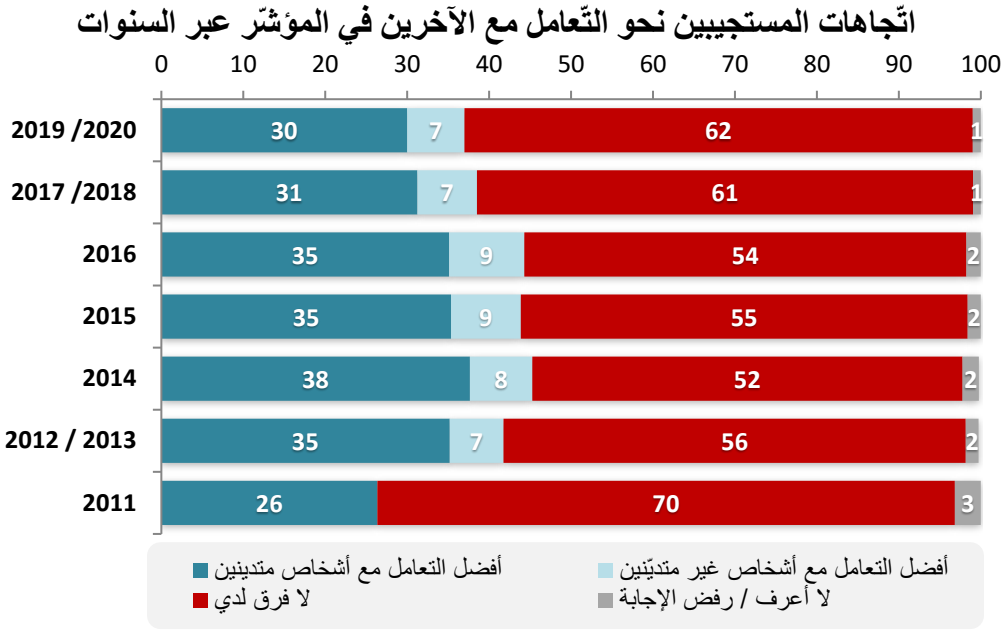

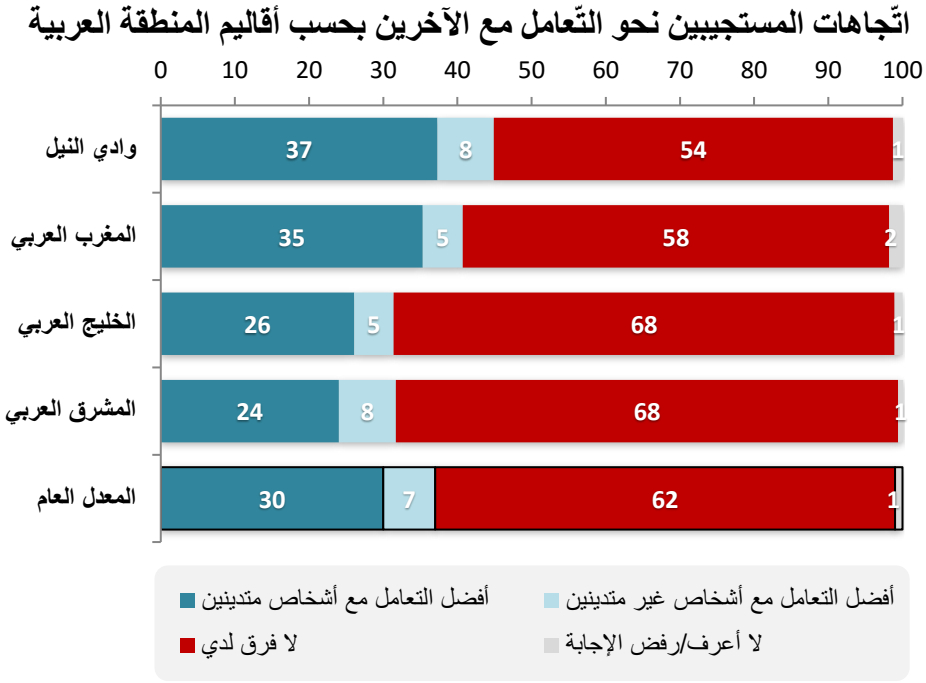

ما مدى موافقة المواطنين على استخدام الدين في السياسة؟

- ترفض أغلبيّة الرأي العامّ أن يؤثّر رجال/ شيوخ الدين في قرارات الحكومة أو في كيفية تصويت الناخبين، كما أنّ الأكثريّة ترفض أن تقوم الدولة باستخدام الدين للحصول على تأييد الناس لسياساتها، وترفض أيضًا أن يستخدم المرشَّحون في الانتخابات الدينَ من أجل كسب أصوات الناخبين.

مؤيّدو مقولة "لا يحقّ للحكومة استخدام الدّين للحصول على تأييد الناس لسياساتها"، ومعارضوها

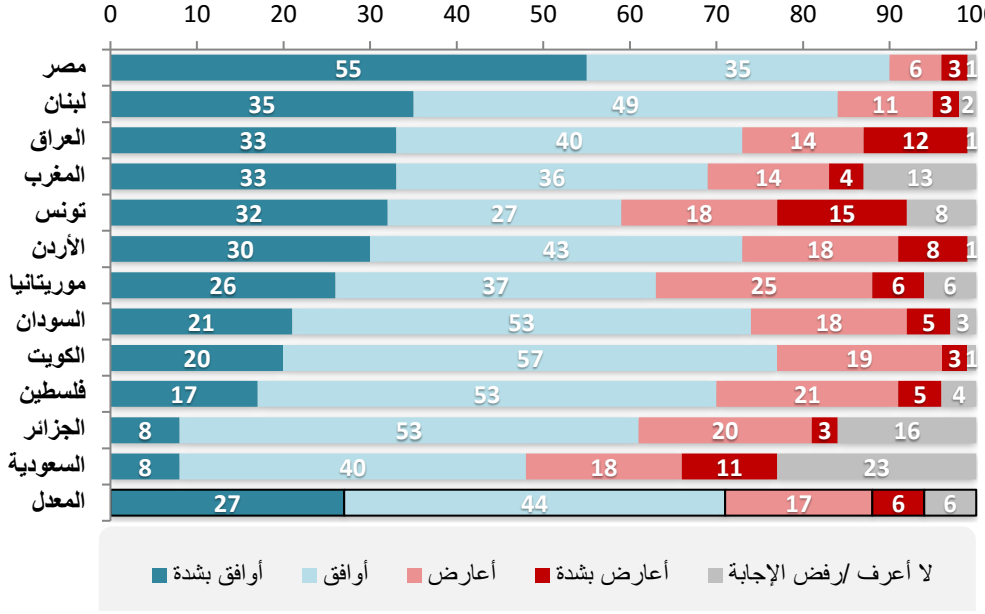

مؤيّدو مقولة "لا يحقّ للحكومة استخدام الدّين للحصول على تأييد الناس لسياساتها"، ومعارضوها بحسب أقاليم المنطقة العربية

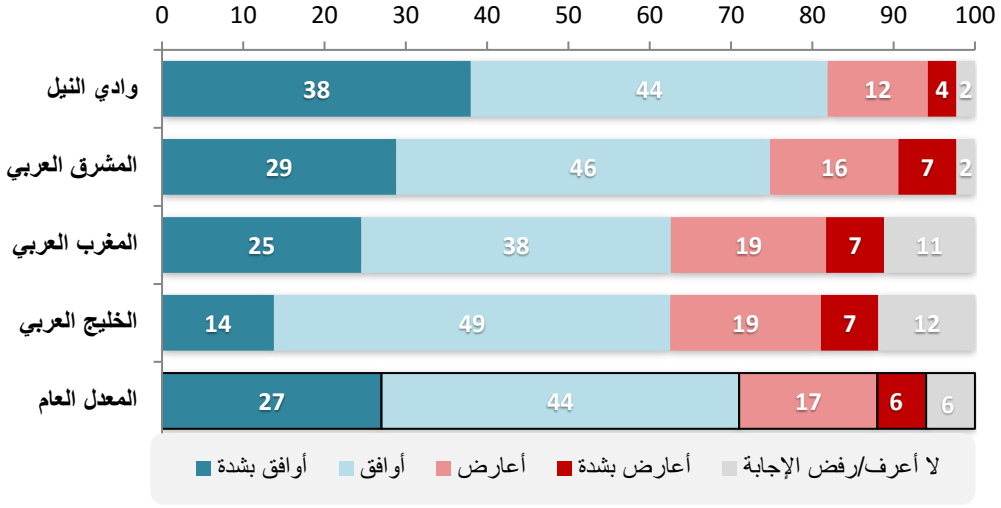

- إنّ الرأي العامّ في المنطقة العربيّة منقسمٌ في مسألة فصلِ الدين عن السياسة، مع انحياز الأكثرية إلى فصل الدين عن السياسة؛ إذ أفاد ذلك 49%، مقابل معارضة 44%.

اتّجاهات المستجيبين نحو تأييد مقولة "من الأفضل للبلد أنْ يفصل الدّين عن السّياسة"، أو معارضتها في استطلاعات المؤشر عبر السنوات

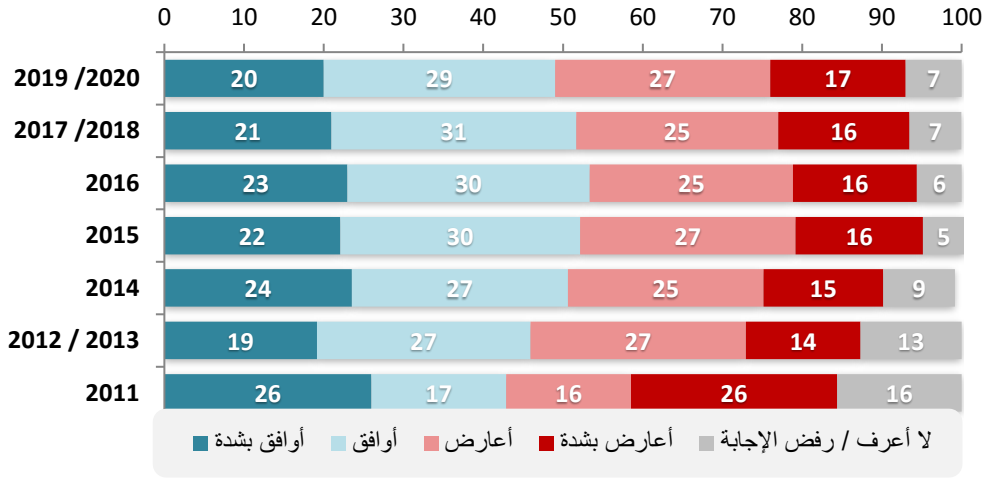

اتّجاهات المستجيبين نحو تأييد مقولة "من الأفضل للبلد أنْ يفصل الدّين عن السّياسة"، أو معارضتها بحسب أقاليم المنطقة العربية

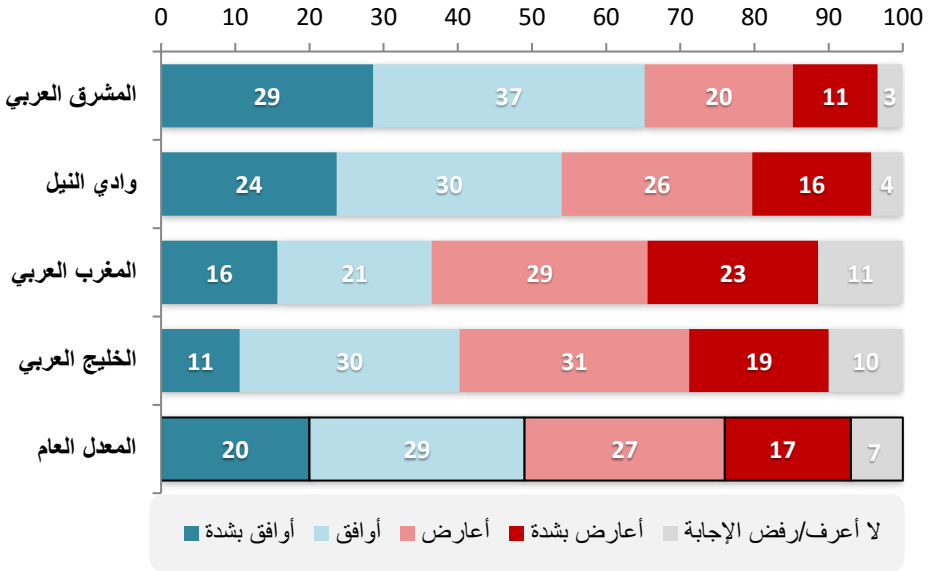

القسم السادس: اتّجاهات الرأي العامّ نحو الشعوب العربيّة

ما هي تصورات المواطنين حول الوطن العربي؟

- ترى نسبة 81% من الرأي العامّ العربيّ أنّ شعوب المنطقة تشكل أمّةً واحدة، وإنْ تمايزت الشعوب بعضها عن بعض، مقابل 16% يعتقدون أنّها تمثِّل أممًا وشعوبًا مختلفة وبينها روابط ضعيفة. إن التغيرات التي طرأت على هذه النسب عبر السنوات التسع الماضية هي تغيرات طفيفة وليست جوهرية.

تصوّرات المستجيبين في البلدان المستطلعة عن سكّان الوطن العربيّ في استطلاعات المؤشر عبر السنوات

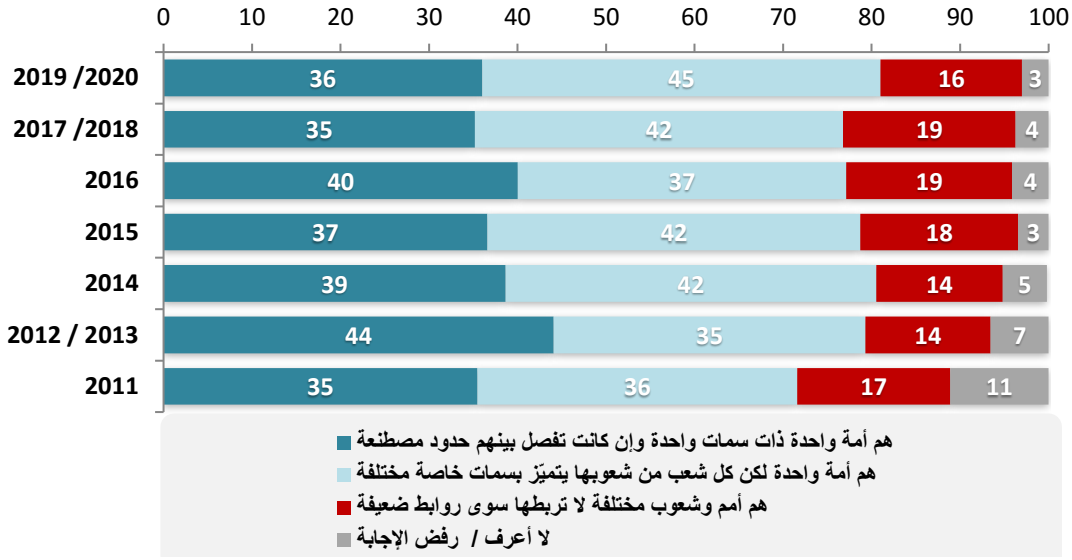

تصوّرات المستجيبين في البلدان المستطلعة عن سكّان الوطن العربيّ بحسب أقاليم المنطقة العربية

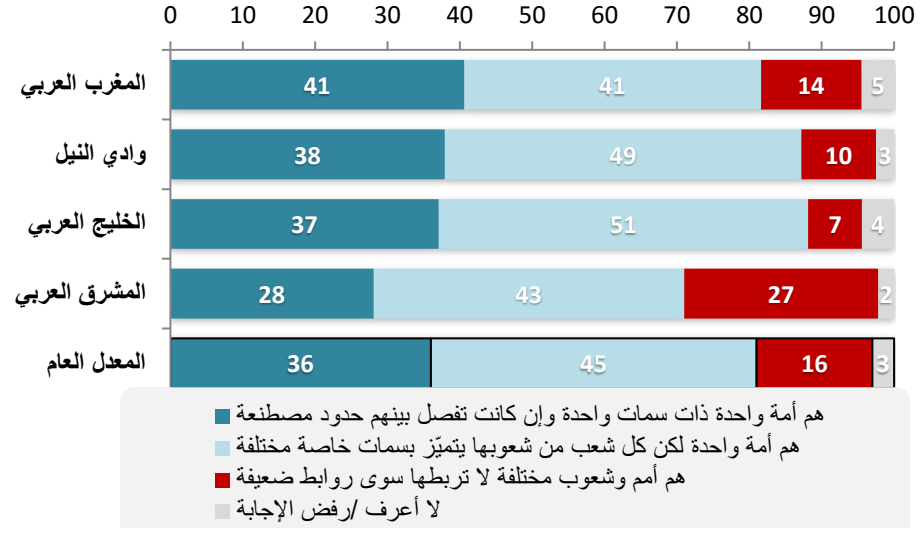

ما الدولة الأكثر تهديدًا لأمن الوطن العربي؟

- يوافق 66% من الرأي العامّ العربيّ على أنّ إسرائيل والولايات المتّحدة مجتمعتين هما الدولتان الأكثر تهديدًا لأمن الوطن العربيّ، بينما جاءت في المرتبة الثالثة إيران بنسبة 12%.
- إن مستجيبي المغرب العربي هم الأعلى نسبة من حيث إيراد إسرائيل كأكثر دولة تهديدًا لأمن الوطن العربي، فيما كان مستجيبو المشرق العربي الأعلى نسبة في ذكر الولايات المتحدة بهذا الشأن.

الدول الأكثر تهديدًا لأمن الوطن العربي في استطلاعات المؤشر عبر السنوات

سنة الاستطلاع / الدّول الأكثر تهديدًا	2020/2019	2018/2017	2016	2015	2014	2013/2012	2011
إسرائيل	37	39	41	45	42	52	51
الولايات المتحدة الأميركية	29	28	27	22	24	21	22
إيران	12	10	10	10	9	6	4
دول عربية	5	7	5	5	5	3	2
روسيا	1	2	3	1	--	--	--
دول أوروبية	1	1	1	1	2	1	--
دول أخرى	1	1	1	1	1	0.3	1
أخرى	1	0	1	1	0.1	--	0.2
لا يوجد مصدر تهديد	2	4	1	1	1	1	0.4
لا أعرف/ رفض الإجابة	11	8	9	12	17	15	19
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

الدول الأكثر تهديدًا لأمن الوطن العربي في استطلاعات المؤشر بحسب أقاليم المنطقة العربية

الدّول الأكثر تهديدًا	المغرب العربي	وادي النيل	المشرق العربي	الخليج العربي	**المعدل العام**
إسرائيل	41.4	38.3	35.8	31.1	**37.0**
الولايات المتحدة الأميركية	24.2	28.0	38.3	22.6	**29.0**
إيران	3.9	14.2	13.3	19.8	**12.0**
دول عربية	6.7	3.4	4.8	4.2	**5.0**
روسيا	0.8	1.9	0.9	0.5	**1.0**
دول أوروبية	0.9	1.3	0.2	0.1	**1.0**
دول أخرى	0.8	0.8	0.3	0.2	**1.0**
تركيا	0.3	6.4	0.6	0.3	**1.0**
لا أعرف/ رفض الإجابة	18.7	4.9	5.4	16.0	**11.0**
لا يوجد مصدر تهديد للوطن العربي	2.5	1.1	0.7	4.9	**2.0**
المجموع	100.0	100.0	100.0	100.0	**100.0**

كيف يقيّم العرب سياسات القوى الدولية والإقليمية تجاه بلدان المستجيبين؟

- ليس لدى الرأي العامّ العربي ثقة بسياسات القوى الدولية والإقليمية نحو المنطقة العربية، ويكاد يكون مجمعًا على أنّ السياسات الأميركية والروسية والإيرانية سياسات سلبية تجاه البلدان العربية. كما أن الرأي العامّ منقسم بشأن السياسات الفرنسية.
- إن تقييم الرأي العامّ نحو السياسيات الألمانية، والصينية، والتركية، أكثر إيجابية من القوى الدولية والإقليمية الأخرى.
- إن تقييم الرأي العامّ العربي السياسات الأميركية والروسية والإيرانية والفرنسية في استطلاع 2020/2019 هو الأكثر سلبية.

تقييم الرأي العامّ العربي السياسة الخارجية لبعض الدول الكبرى والإقليمية نحو بلدان المستجيبين

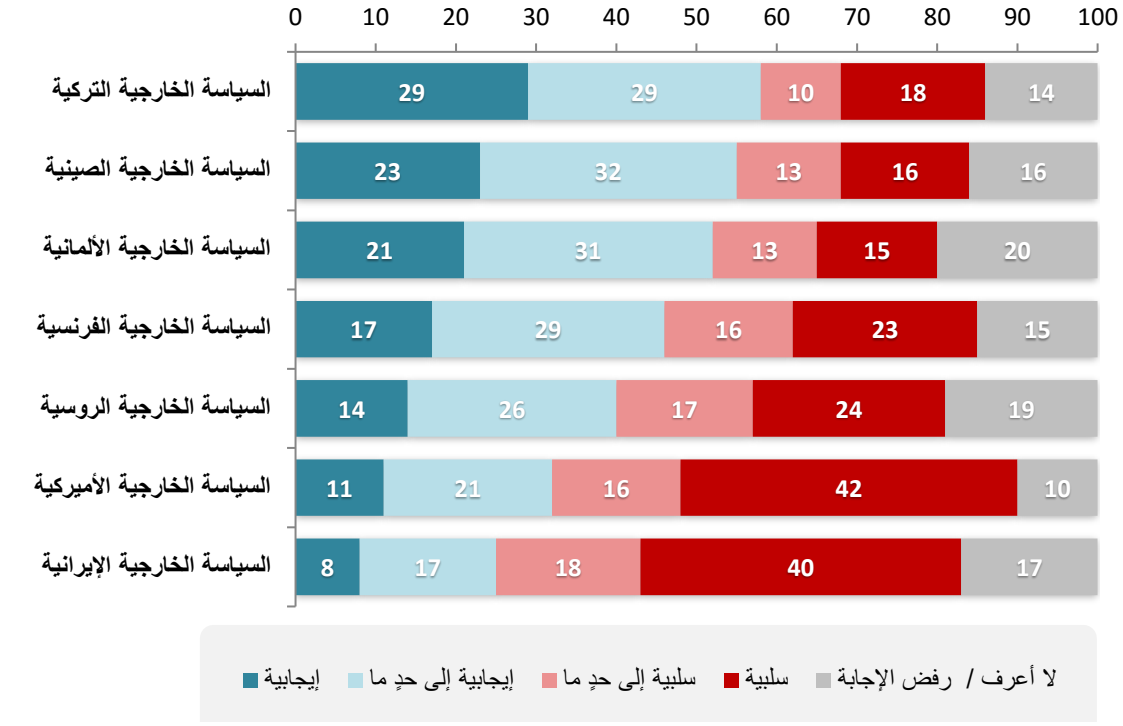

- تَوافق 81% من الرأي العامّ على أن سياسات الولايات المتحدة سيئة أو سيئة جدًا تجاه فلسطين، وكذلك 77% تجاه سورية، و74% نحو اليمن و70% نحو ليبيا.

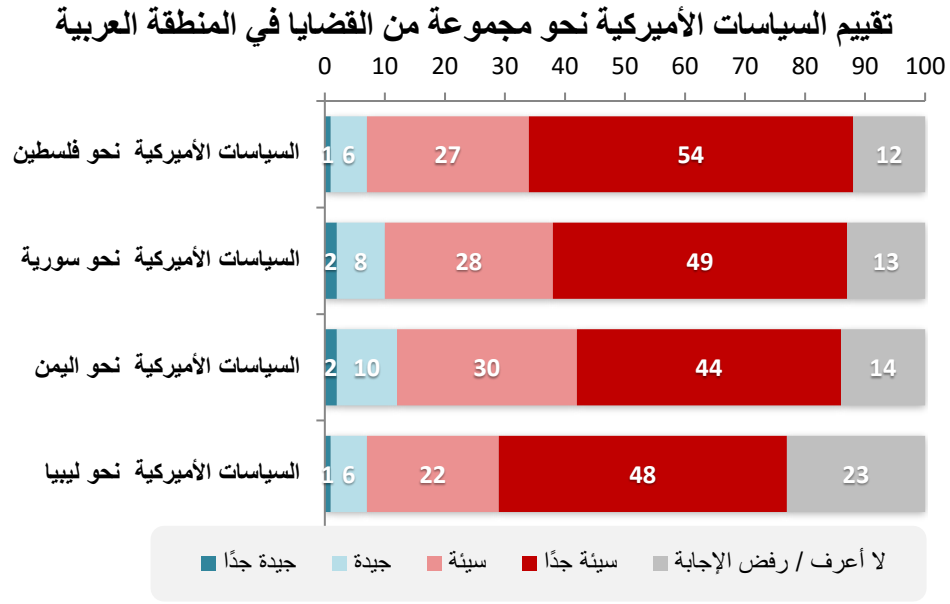

- قيّم نحو 60% من الرأي العامّ السياسات الروسية نحو فلسطين وسورية واليمن بشكل سلبي، وتَوافق على ذلك نحو 47% فيما يتعلق بسياسات روسيا نحو ليبيا.

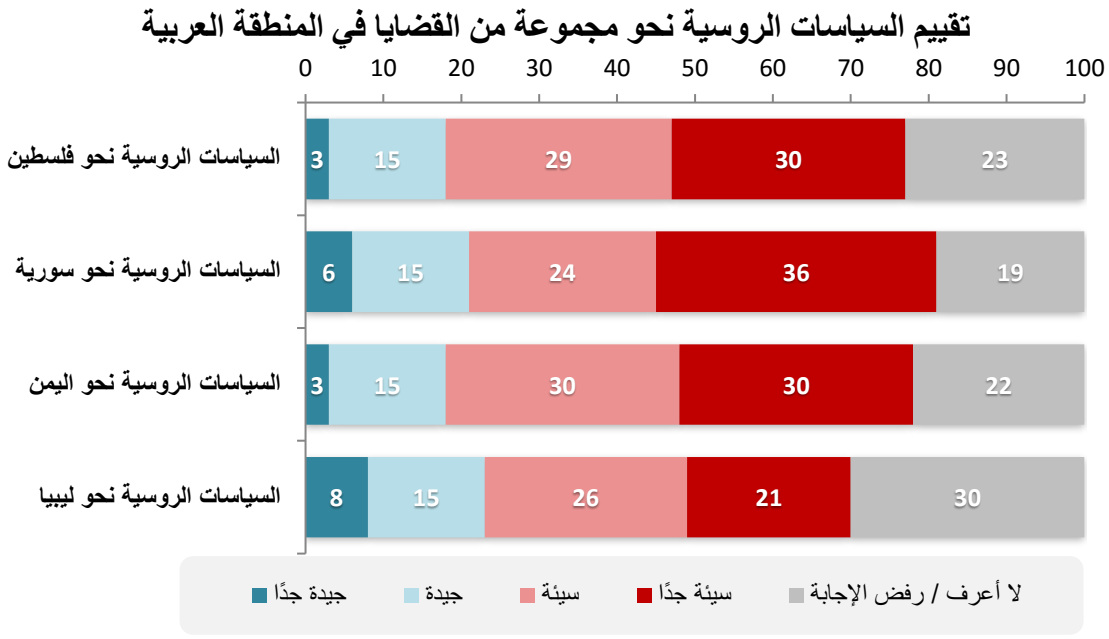

- وصف أكثر من نصف الرأي العامّ السياسات الإيرانية تجاه سورية واليمن وفلسطين بأنها سلبية.

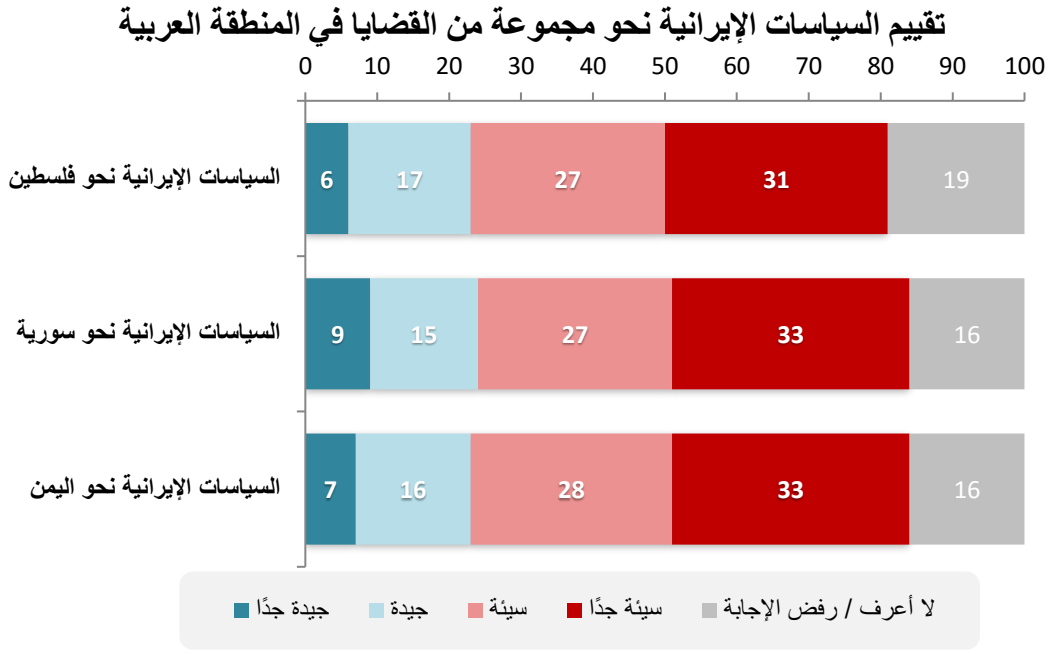

- أغلبية الرأي العامّ وصفت السياسات الفرنسية نحو فلسطين وسورية واليمن وليبيا بالسلبية.

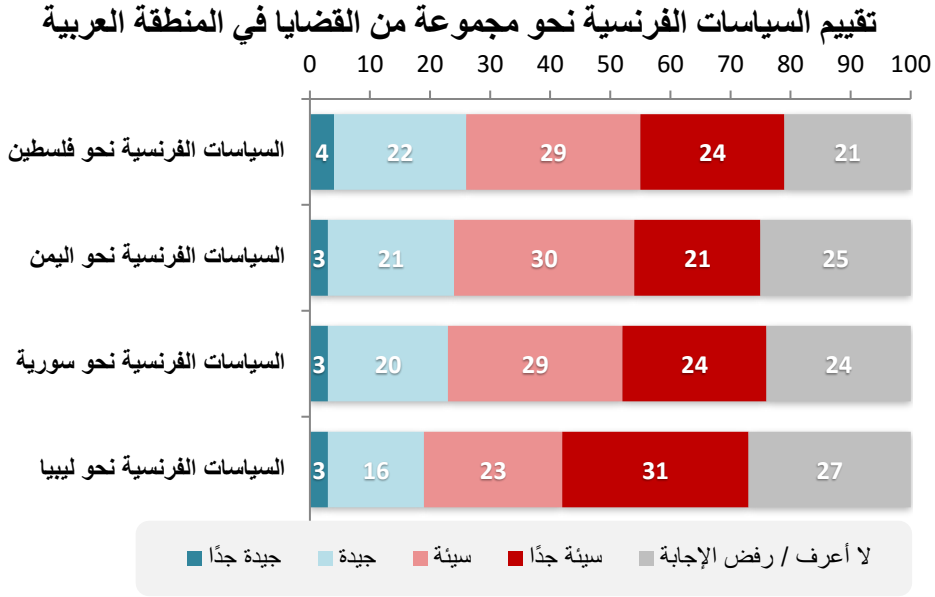

- انقسم الرأي العامّ حول سياسات تركيا نحو فلسطين، حيث قيّمت بأنها إيجابية بنسبة 42% وسلبية بنسبة 41%.
- قيّم 38% من المستجيبين سياسات تركيا نحو سورية بالإيجابية، مقابل 46% قيّموها بالسلبية.
- 42% وصفوا السياسيات التركية نحو ليبيا بالسلبية.

تقييم السياسات التركية نحو مجموعة من القضايا في المنطقة العربية

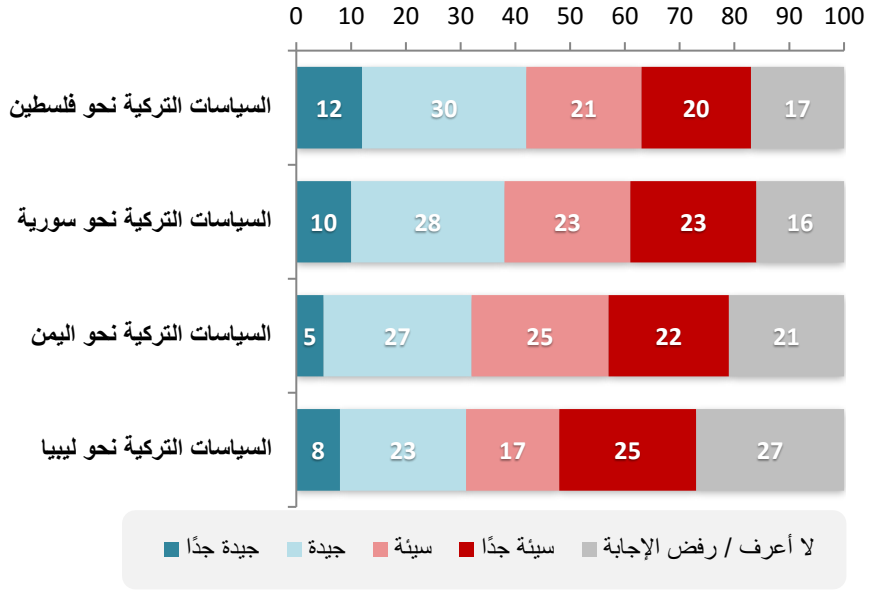

مصادر تهديد أمن المنطقة واستقرارها؟

- سُئل المستجيبون عن مدى تهديد سياسات بعض القوى لأمن المنطقة واستقرارها. وأظهرت النتائج أنّ الرأي العامّ متوافق بما يقارب الإجماع، وبنسبة 89%، على أن سياسات إسرائيل تهدّد أمن المنطقة العربية واستقرارها. كما توافق 81% من الرأي العامّ على أن السياسات الأميركية تهدّد أمن المنطقة واستقرارها.
- عبّر 67% من المستجيبين عن اعتقادهم بأن السياسات الإيرانية تهدّد أمن المنطقة واستقرارها، بينما كانت النسبة 55% فيما يتعلق بالسياسات الروسية، و43% بالنسبة إلى السياسات الفرنسية. وهذا يُظهر على نحو جلي أنّ الرأي العامّ يرى أن سياسات إسرائيل هي المصدر الأكثر تهديدًا لاستقرار المنطقة وأمنها.

هل تعتقد أن السياسات الراهنة لبعض القوى الدولية الإقليمية تهدد أمن المنطقة واستقرارها؟

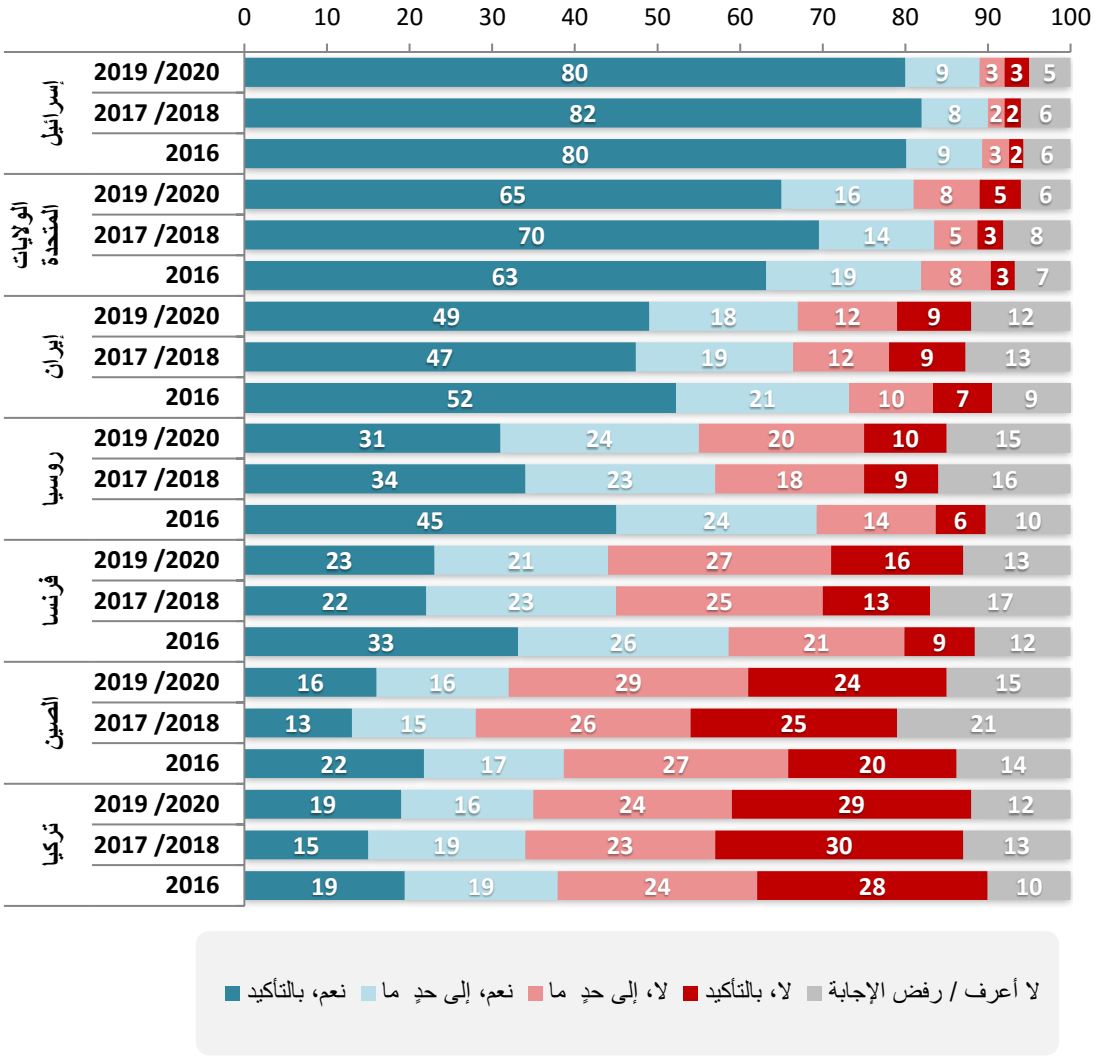

كيف يتعامل المواطن العربي مع القضية الفلسطينية؟

- الرأي العامّ العربيّ شبه متوافق (78%) على أنّ القضيّة الفلسطينيّة هي قضيّة جميع العرب، وليست قضيّة الفلسطينيين وحدَهم. وجدير بالذكر أن 89% من السعوديين توافقوا على أن القضية الفلسطينية هي قضية جميع العرب وليست قضية الفلسطينيين وحدهم. وكان الرأي العامّ الخليجي هو الأعلى على صعيد اعتبار القضية الفلسطينية هي قضية جميع العرب، يليهم في ذلك الرأي العامّ المغاربي.

مواقف الرأي العامّ من اعتبار القضية الفلسطينية قضية جميع العرب أو قضية الفلسطينيين فقط في استطلاعات المؤشر عبر السنوات

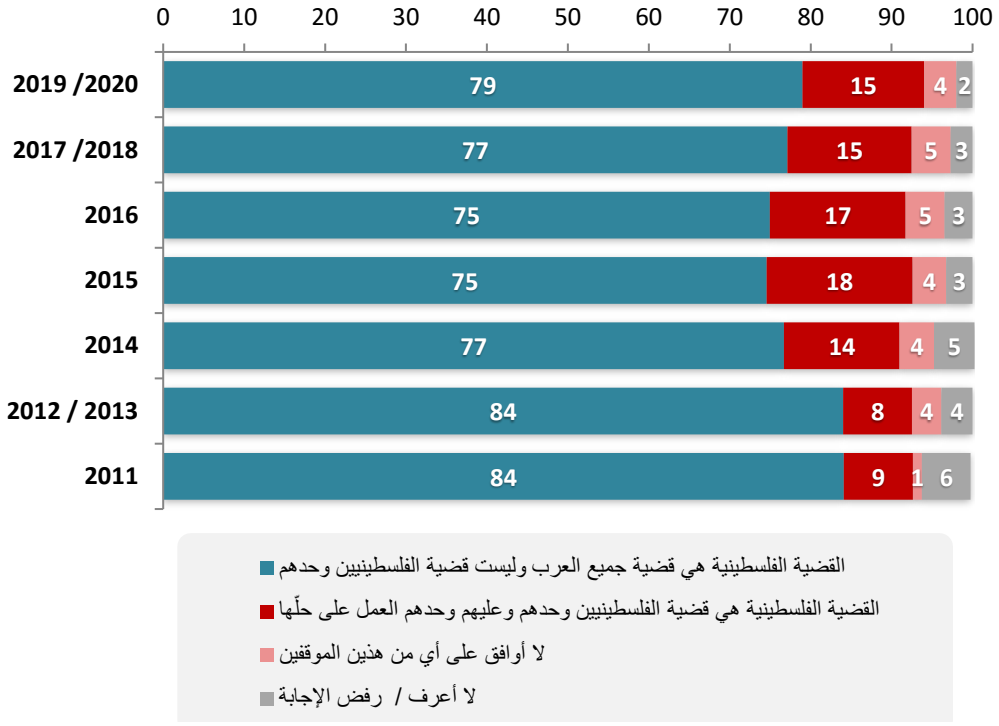

اتجاهات الرأي العامّ بحسب المواقف من اعتبار القضية الفلسطينية قضية جميع العرب، أو قضية الفلسطينيين فقط، بحسب بلدان المستجيبين

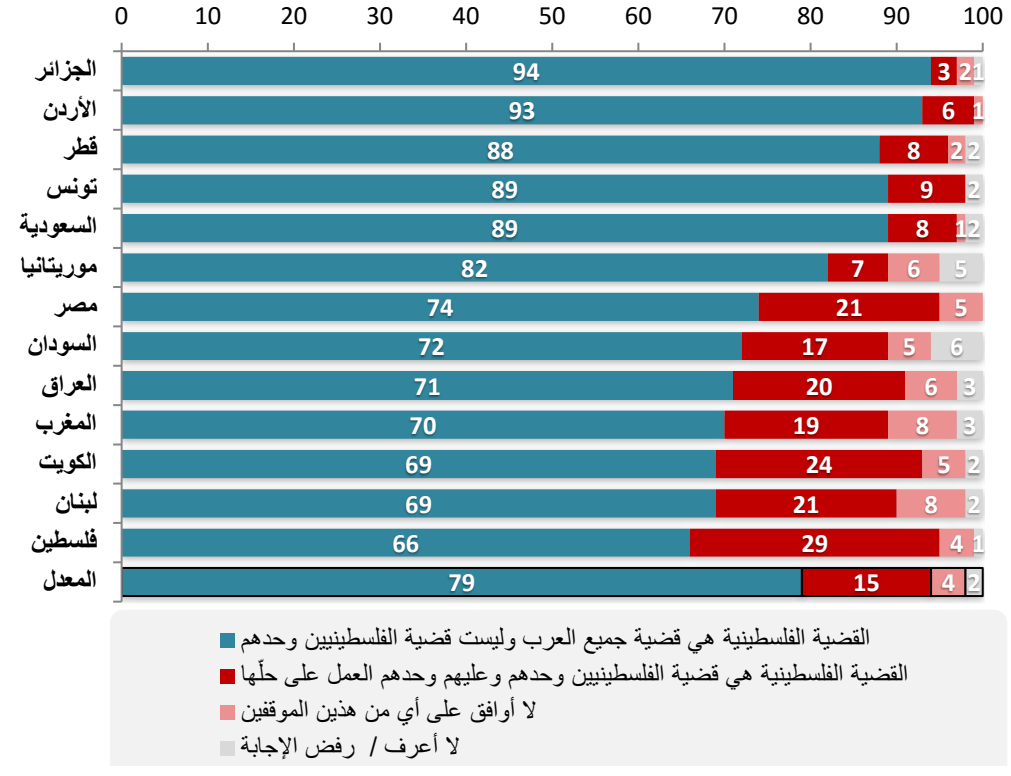

اتجاهات الرأي العامّ بحسب المواقف من اعتبار القضية الفلسطينية قضية جميع العرب، أو قضية الفلسطينيين فقط، بحسب أقاليم المنطقة العربية

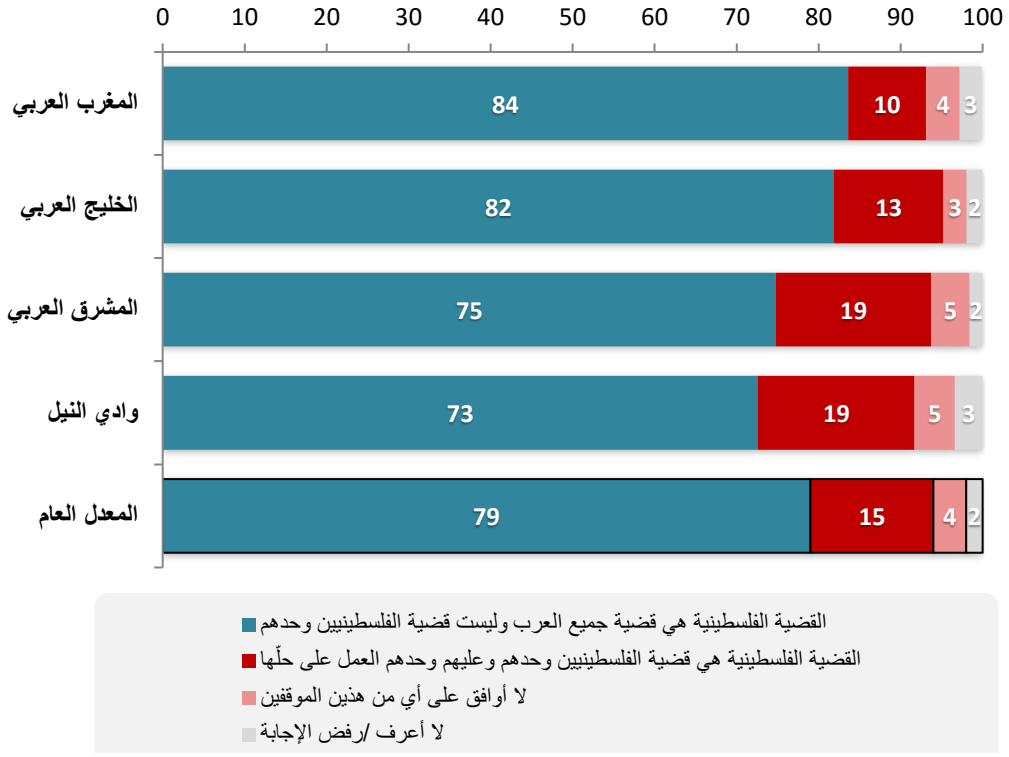

هل يقبل العرب أن تعترف بلدانهم بإسرائيل؟

- يرفض 88% من المستجيبين أن تعترف بلدانهم بإسرائيل، مقابل 6% من المستجيبين أفادوا أنهم يقبلون اعتراف بلدانهم بإسرائيل. واشترط نصف الذين وافقوا على أن تعترف بلدانهم بإسرائيل أن يتم إنشاء دولة فلسطينية مستقلة.

- إن أعلى نسبة رفض للاعتراف بإسرائيل كانت في الجزائر بنسبة 99%، تليها لبنان بنسبة 94%، فتونس والأردن بنسبة 93% لكل منهما.

- رفض الاعتراف بإسرائيل هو الأعلى في منطقة الخليج. ومن المهم الإشارة إلى أن قرابة 90% من مستجيبي قطر والكويت يرفضون اعتراف بلدانهم بإسرائيل، كما أن 65% من السعوديين عبروا عن رفضهم لذلك مقابل 6% وافقوا على ذلك، في حين رفض 29% الإدلاء برأيهم.

- ومن الجدير بالإشارة إلى أن فقط 13% من السودانيين وافقوا على أن يعترف بلدهم بإسرائيل مقابل توافق 79% منهم على رفض ذلك.

اتجاهات الرأي العامّ العربي نحو اعتراف بلدانهم بإسرائيل في استطلاعات المؤشر عبر السنوات

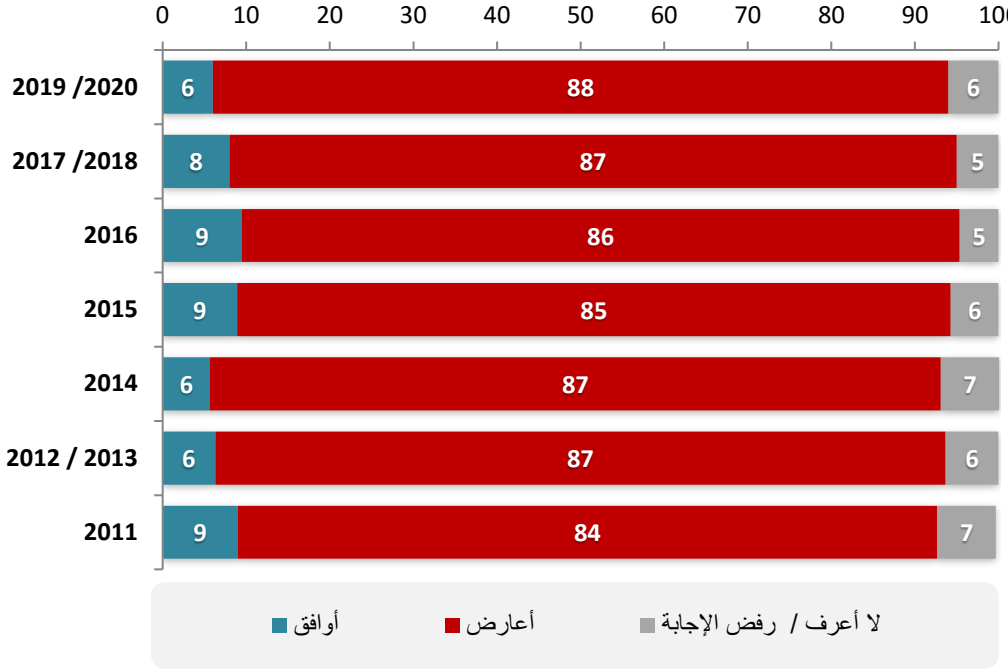

اتجاهات الرأي العامّ العربي نحو اعتراف بلدانهم بإسرائيل بحسب بلدان المستجيبين

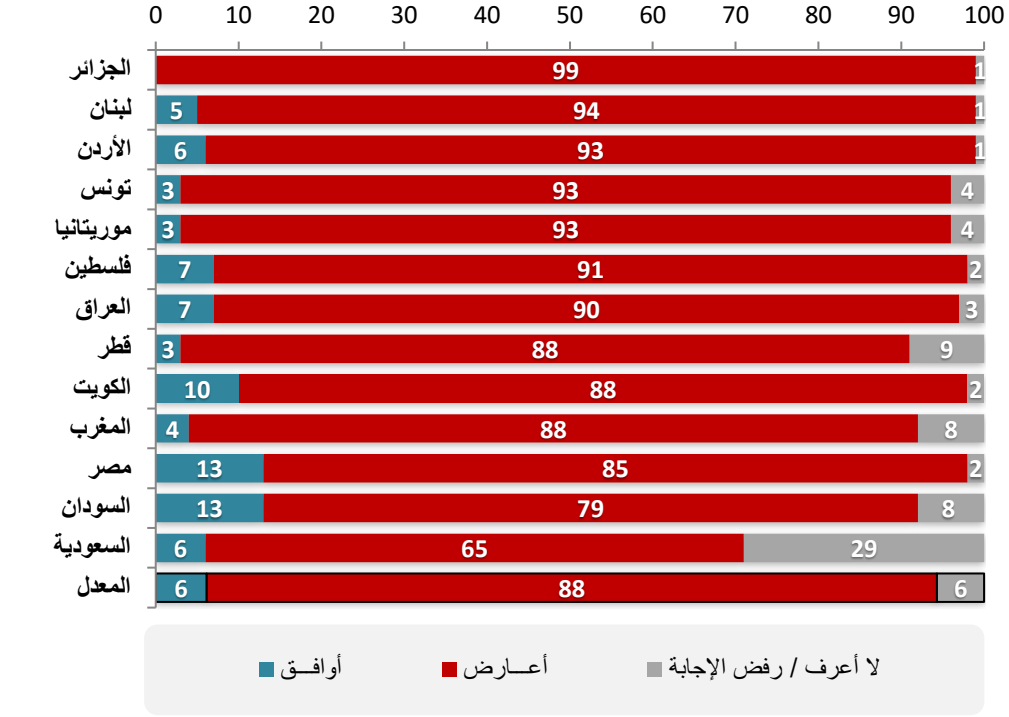

اتجاهات الرأي العامّ العربي نحو اعتراف بلدانهم بإسرائيل بحسب أقاليم المنطقة العربية

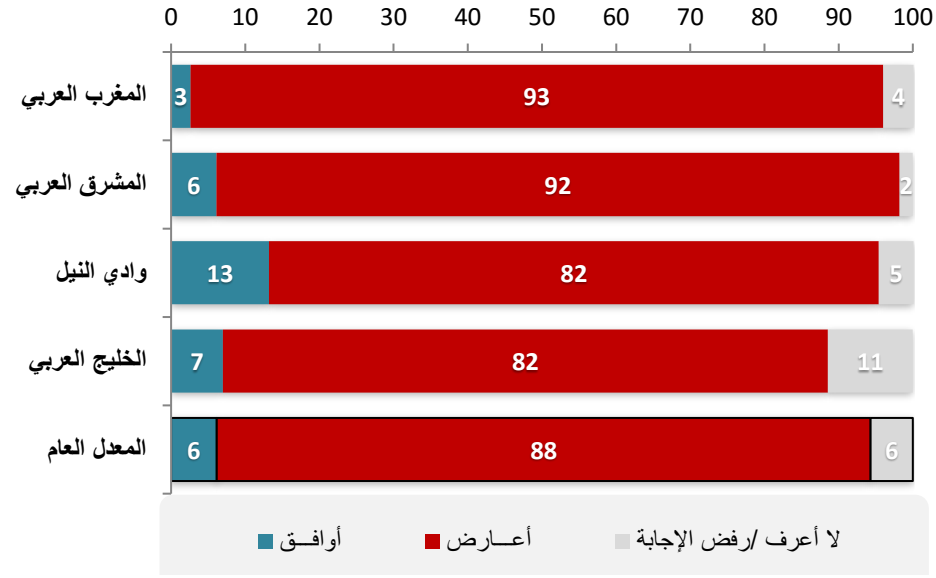

- فسّر الذين يعارضون الاعتراف بإسرائيل موقفهم بمجموعة من العوامل والأسباب، يرتبط معظمها بالطبيعة الاستعمارية والعنصرية والتوسعيّة لإسرائيل، ونتيجة لاستمرارها في احتلال الأراضي الفلسطينية، وغابت التفسيرات الثقافية أو الدينية.

الأسباب التي أوردها المستجيبون المعارضون للاعتراف بإسرائيل في استطلاعات المؤشر العربي منذ عام 2014 (% من مجموع المستجيبين)

سنة الاستطلاع / الأسباب/ المستجيبون المعارضون	2020 /2019	2018/2017	2016	2015	2014
لأنها دولة استعمار واحتلال واستيطان في فلسطين	33.7	31.7	27.0	24.5	23.4
دولة توسعية تسعى للهيمنة أو احتلال بلدان في الوطن العربي وثرواته	9.4	10.1	13.0	13.0	2.4
لأنها دولة إرهابية وتدعم الإرهاب	7.6	7.4	7.6	10.4	1.2
لقيامها بتشتيت الفلسطينيين واستمرارها باضطهادهم وقتلهم	6.8	8.3	8.1	6.9	5.5
معارضون لأسباب دينية	6.7	6.6	5.2	3.3	4.9
لأنها كيان يتعامل مع العرب بعنصرية وكراهية	5.9	6.3	8.2	10.3	12.2
لأنه إلغاء للفلسطينيين وحقوقهم وتسليم بشرعية بما فعلته بالشعب الفلسطيني	4.8	5.3	5.8	5.6	7.5
بسبب عدائها لشعبنا بصفة خاصة وللعرب بصفة عامة	4.1	3.4	3.3	4.7	11.5
تهدد وتزعزع أمن المنطقة واستقرارها	3.6	3.4	3.2	3.4	2.5
لا تحترم الاتفاقات والمعاهدات	1.6	1.6	2.1	2.4	2.3
أسباب أخرى	2.3	1.1	0.6	0.3	3.4
لم يورد أسبابًا لمعارضة الاعتراف	1.9	1.6	1.8	0.6	10.2
مجموع المعارضين للاعتراف بإسرائيل	**88.2**	**86.8**	**85.9**	**85.4**	**87.0**
موافقون على الاعتراف بإسرائيل	**6.2**	**7.9**	**9.5**	**8.9**	**6.0**
لا أعرف/ رفض الإجابة (% من جميع المستجيبين)	**5.6**	**5**	**5**	**6**	**7**
المجموع الكلي	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**

الأسباب التي أوردها المستجيبون المعارضون للاعتراف بإسرائيل في استطلاعات المؤشر العربي منذ عام 2014 (% من مجموع المستجيبين) بحسب أقاليم المنطقة العربية

	المشرق العربي	المغرب العربي	الخليج العربي	وادي النيل	المعدل العام
لأنها دولة استعمار واحتلال واستيطان في فلسطين	43.4	36.1	26.0	21.0	**33.7**
دولة توسعية تسعى للهيمنة أو احتلال بلدان في الوطن العربي وثرواته	10.4	9.4	8.0	9.5	**9.4**
لأنها دولة إرهابية وتدعم الإرهاب	9.6	4.3	6.5	11.5	**7.6**
لقيامها بتشتيت الفلسطينيين واستمرارها باضطهادهم وقتلهم	5.1	8.4	6.5	7.4	**6.8**
معارضون لأسباب دينية	3.6	10.5	6.0	6.3	**6.7**
لأنها كيان يتعامل مع العرب بعنصرية وكراهية	5.7	5.7	6.3	6.0	**5.9**
لأنه إلغاء للفلسطينيين وحقوقهم وتسليم بشرعية بما فعلته بالشعب الفلسطيني	3.7	5.8	4.5	5.8	**4.8**
بسبب عدائها لشعبنا بصفة خاصة وللعرب بصفة عامة	4.1	3.6	3.4	6.2	**4.1**
تهدد وتزعزع أمن المنطقة واستقرارها	3.5	3.4	2.9	4.9	**3.6**
لا تحترم الاتفاقات والمعاهدات	1.5	1.5	1.3	2.6	**1.6**
أخرى	1.1	1.4	6.4	0.1	**2.3**
لم يورد أسبابًا لمعارضة الاعتراف	0.7	3.1	2.7	0.8	**1.9**
مجموع المعارضين للاعتراف بإسرائيل	92.1	93.2	80.4	82.3	**88.2**
موافقون على الاعتراف بإسرائيل	6.1	2.6	6.3	13.2	**6.2**
لا أعرف/ رفض الإجابة (% من جميع المستجيبين)	1.8	4.1	13.4	4.7	**5.6**
المجموع	100.0	100.0	100.0	100.0	**100.0**

القسم السابع: اتجاهات الرأي العامّ نحو التنظيمات المتطرفة مثل تنظيم الدولة "داعش"

ما هي نظرة المواطنين نحو تنظيم الدولة الإسلامية "داعش"؟

- أغلبية الرأي العامّ العربي لديها نظرة سلبية تجاه داعش والتنظيمات المشابهة بنسبة 88%، مقابل 3% فقط أفادوا أنّ لديهم نظرةً إيجابيةً جدًا، و2% لديهم نظرة إيجابية إلى حدٍّ ما.
- ارتفعت نسبة الذين أفادوا أنّ لديهم نظرةً سلبية تجاه داعش من 85% في استطلاع 2014 إلى 89% في استطلاعَي 2015، و2016 وصولًا إلى 92% في استطلاع 2018/2017. في حين أصبحت نسبة الذين لديهم نظرة إيجابية 3% في استطلاع 2020/2019 مقارنةً بـ 4% في استطلاع 2014.

بوجهٍ عامّ، ألديك نظرة إيجابية أو سلبية تجاه تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) أو التنظيمات المشابهة؟

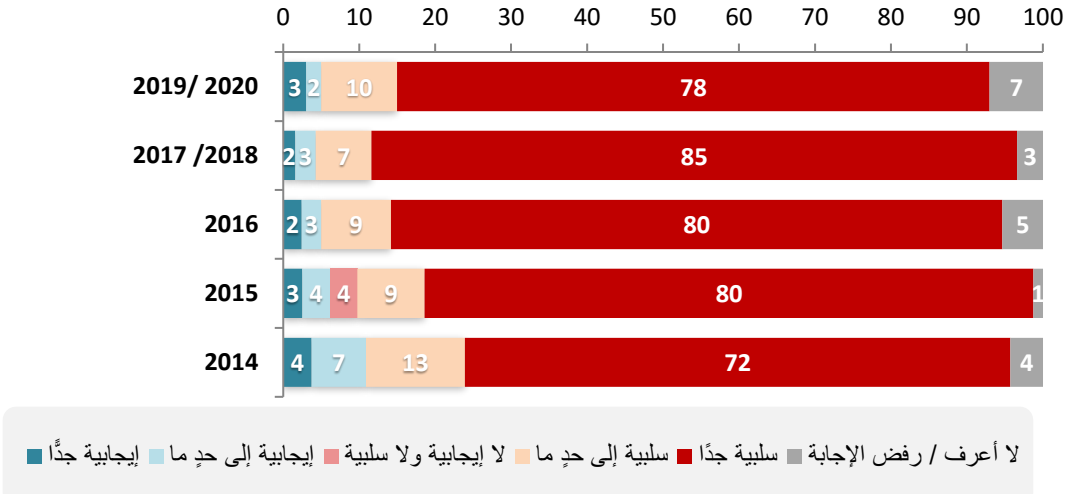

- 27% يرون أنّ تنظيم داعش هو نتاج المنطقة ومجتمعاتها وصراعاتها.
- 55% يرون أنّ تنظيم داعش هو صناعة خارجية.

أيّ العبارتين أقرب إلى وجهة نظرك: مقارنةً بأستطلاعات المؤشر عبر السنوات

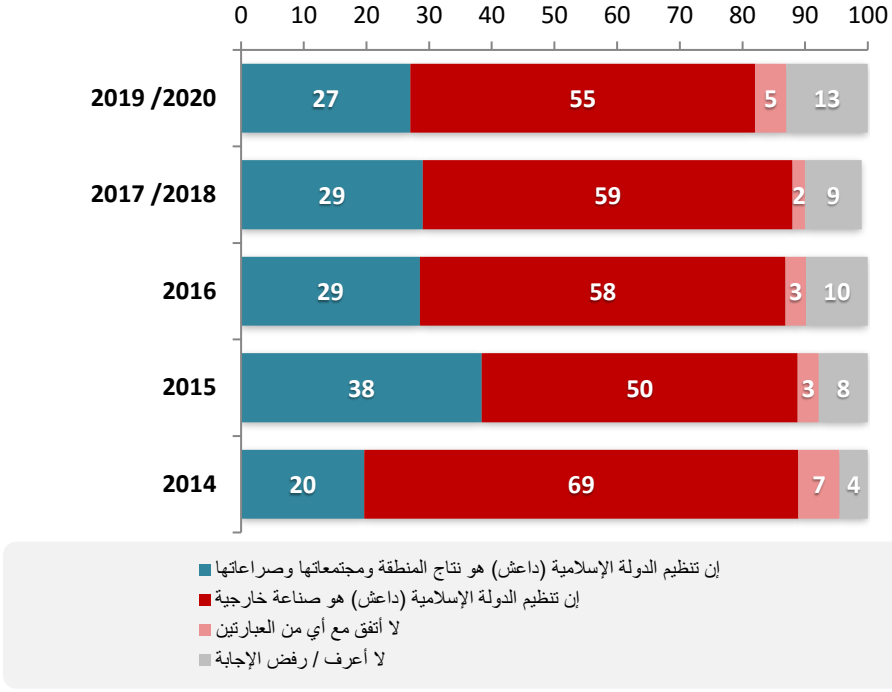

- الرأي العامّ في المنطقة منقسم بين 33% يرون أنّ تنظيم داعش والتنظيمات المشابهة هي نتاج سياسات الأنظمة العربية، و42% يرون أنّه نتاج التعصب والتطرف في المجتمعات.

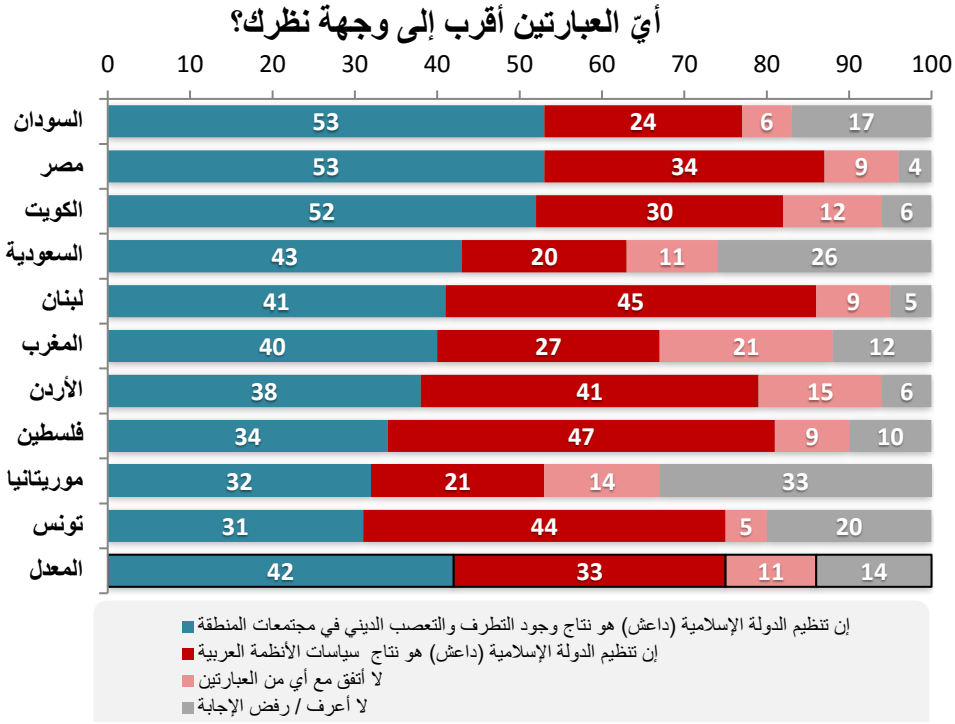

كيف يمكن محاربة الإرهاب في المنطقة؟

- الرأي العامّ العربي غير متوافق على إجراءٍ واحدٍ لمحاربة الإرهاب والقضاء على داعش؛ ذلك أنّ 17% يرون أنّ أهمّ إجراءٍ هو حل القضية الفلسطينية، و15% يرون وقف التدخل الأجنبي، ويرى 13% تكثيف العمل العسكري والأمني ضد التنظيمات الإرهابية، ويرى 12% أن أهم إجراء هو دعم الديمقراطية في المنطقة العربية، وأفاد 11% أنّ الإجراء الأهمّ هو حلّ المشكلات الاقتصادية، وأفاد 7% تنقيح الدين من التفسيرات الخاطئة/ والمتطرفة، و5% إيجاد حل للأزمة السورية بما يتناسب وتطلعات الشعب السوري. إنّ عدم توافق الرأي العامّ على إجراء واحد، وإنما حزمة إجراءات، ينطلق من فهم مركّب للظاهرة تحتاج إلى إجراءات سياسية وتحولات نحو الديمقراطية، وحلّ أزمات المنطقة إضافةً إلى الجهد العسكري.

بحسب رأيك، ما هو أهمّ إجراء يجب اتخاذه من أجل القضاء على الإرهاب في المنطقة (أو على تنظيم الدولة الإسلامية وغيرها من التنظيمات المسلحة المتطرفة)؟